من مزاعم النحاة

الدكتور
عبد الجبار فتحي زيدان

الطبعة الثالثة
الموصل

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

اسم الكتاب : من مزاعم النحاة

اسم المؤلف : الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان

نشر وتوزيع

مكتبة الجيل العربي

لصاحبها: ذاكر خليل العلي

الموصل – شارع النجفي

ص.ب: ٢١٠٤

هاتف: ٧٧٠٩٧٧

Email: thakeralali@yahoo.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

(٨٠٨) لسنة ٢٠٠٩م

مقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، والْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمنِ الرَّحِيم ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله ، وخاتَمِ النَّبيين ، وعَلَى آلِهِ وأصْحابِهِ أجْمَعِين ، من الأنصارِ والمهاجرين ، والذين اتبعوهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين

وبعد ، فهذا كتابي : من مزاعم النحاة ، أسأل الله ، جلَّ شأنه ، أن ينفع به الباحثين والدارسين ، وأسأله سبحانه ، أن يتقبَّله منِّي عملاً خالصًا لوجهه الكريم ، اللهمَّ آمين .

مما لا شك فيه أنَّ التراث النحوي الذي ورثناه من أجدادنا النحاة ، يعد صرحًا كبيرًا ساميًا مترامي الأطراف ، ينم عن عظم الجهود وأصالة الأفكار التي سُخِّرت لبنائه ، وجعلته بهذا الشموخ الذي يفخر به كل عربي ومسلم يعتز بلغة القرآن ، إلاَّ أنَّ هذا الصرح تخللته ثغرات أحدثها ما زعمه النحاة من أقوال مختلقة ، مخالفة للحقيقة ومجانبة للصواب ، مر الكلام على كثير منها في رسالة الماجستير ، وأطروحة الدكتوراه ، وفي كتابي : دراسات في النحو القرآني ، ومن هذه المزاعم : إجماعهم على مجيء (لا) زائدة في مواضع في القرآن الكريم ، واتفاقهم على أنَّ الجمل بعد النكرات المحضة ، لا تعرب إلاَّ صفات ، ، وإعرابهم النعت المقطوع مفعولاً به ، أو خبراً ، وإصرارهم على أنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها مفعول به وليس بحال ، وعدهم (مَنِ) الموصولة من المعارف ، وقولهم بأنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا .

(لا) الزائدة غير زائدة في القرآن الكريم

دراسة نحوية

بسم الله الرحمن الرحيم

يثبت النحاة والمفسرون مجيء (لا) زائدة في القرآن الكريم ، لا تفيد النفي ولا توكيده ، ويتناول البحث (لا) هذه بالدراسة ويثبت أنها جاءت على بابها نافية وأنه ليس ثمة (لا) زائدة في كتاب الله.

التوطئة

بسم الله ، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه. أما بعد.

فقد ذكر النحاة أنَّ (لا) تجيء زائدة من جهة اللفظ كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها. [1]

وذكروا أيضا أنها تجيء زائدة مع الواو لتوكيد النفي كقوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ) [الفاتحة: ٧] . [2] ومن ذلك قراءة (يأمركم) بالنصب في قوله تعالى : (وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ وَالنِّبِيِّيْنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) [آل عمران:٨٠] وهي قراءة عامر وابن عامر وحمزة، [3]

---

(١) الجنى الداني ص ٣٠٧ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٧٤/١ ، وشرح عيون الإعراب ص ٤٠٦ ، والجنى الداني ص ٣٠٧ .

(٣) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢١٣ ، ومغني اللبيب ٩٢/٣ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: **٣٤**] .[١]

والبحث لا يتناول زيادة (لا) في هذين الموضعين؛ إذ لا اختلاف بين النحاة في أنها نافية، فهي ليست زائدة من حيث المعنى، وإنما يتناول (لا) التي جردوها من معنى النفي وقالوا: بأنَّ دخولها كخروجها ،[٢] وهي التي أشار اليها الفراء بقوله : "إنَّ العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جحد أو في أوله جحد غير مصرح به" .[٣]

وقد ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أنَّ كل (لا) دخلت على الفعل (أقسم) تعد زائدة وليست نافية؛ لذا جعلت هذا البحث يتضمن (لا) الزائدة في ثلاثة مواضع؛ الزائدة بعد جحد، والزائدة قبل جحد، و (لا) الداخلة على الفعل (أقسم).

المبحث الأول

(لا) الزائدة بعد جحد

ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أنَّ (لا) زائدة في قوله تعالى : ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] بدلالة قوله تعالى : ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] والتقدير:

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/٨٨ .

(٢) الجنى الداني ص ٣٠٧-٣٠٨ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٥ ..

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/١٣٨ .

أي شيء منعك من السجود [1]. وقد جيء بها للتوكيد والتحقيق والمعنـــى: وما منعك أن تحقق السجود. وتلزمه نفسك إذ أمرتك. [2]. وذهب نحاة إلى أن (لا) نافية هنا وليست زائدة بتأويل (منعك) بمعـــاني أفعـــال أخـــرى، والتقدير مثلا: من قال لك لا تســـجد إذ أمرتـــك بالســـجود؟ أو أي شـــيء اضطرك إلى أن لا تسجد؟ أو ما أحوجك إلى أن لا تسجد؟ ، أو ما دعـــاك إلى أن لا تسجد[3].

والقول الأخير اقرب الأقوال إلى ما تميز به القرآن الكريم من حيث لغته وبلاغته وأنه ليس فيه كلمة أو حرف زائد لا معنى له إلاَّ أنه لا حاجة إلى هذه التأويلات.

ولتوضيح معنى الزيادة هنا نقول : إذا أردتَ أنْ تعاتب صديقك على عدم زيارته لك وجب أنْ تقول : ما منعك أنْ تزورني ؟ فالكلام من دون ذكر (لا) يعني أنَّ الزيارة لم تحصل ، وأنت تعاتبه على عدم حصولها منه ، وبذكرها وقولك : ما منعك ألاَّ تزورني، يفيد أنَّ الزيارة وقعت ، وأنت تعاتبه على وقوعها منه ، كأنْ تكون لا تحب أنْ يزورك فزارك ، وكذلك قوله تعالى : (قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ) [ص: ٧٥] يعني أنَّ إبليس لم يسجد ، والله سبحانه ، يوبخه على عدم سجوده ، ويكون المعنى على العكس من ذلك عند ذكر (لا) في قوله قوله تعالى : (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَاْ

([1]) معاني القرآن للفراء١/٣٧٤ ، ٣/١٣٨ ، ومجاز القرآن ١/٢١١ ، ومعاني القرآن للأخفش٢/٢٩٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٦٠١ ، ومشـــكل إعـــراب القـــرآن ١/٢٨٤ .

([2]) الكشاف ٢/٢٨٨ ،والبحر المحيط ٤/٢٧٢ .

([3]) جامع البيان ١٢/٣٢٤-٣٢٦ ، ومفاتيح الغيب ١٤/٣١-٣٢، والجـــامع لأحكـــام القرآن ٧/١٧٠ ، والبرهان في علوم القرآن ٣/٩٠ .

خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ) [الأعراف: ١٢]إذ تعني الآية حينئذ أنَّ السجود حصل من لدن إبليس ، وأنَّ الله ، سبحانه ، يوبخه على سجوده ؛ ولهذا ذهب النحاة والمفسرون إلى القول بزيادة (لا) في هذه الآية لتكون كمعنى الآية السابقة .

لكن الذي يبدو أن (لا) في هذه الآية نافية وليست زائدة؛ لأنها ضمن جملة أريد بها أن تكون تفسيرًا لدلالة ما قبلها، فمفعول (منعك) في قوله تعالى: (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) ليس (ألاَّ تسجد)، بل هو محذوف، والمعروف في اللغة أنَّ حذف المفعول به يراد به إعمام معناه، وهذا المعنى العام ليس مطلقا، بل يفهم ويحدد من الجملة المفسرة، فمفعول (ما منعك) أريد به طاعة الله ، دل على ذلك قوله تعالى: (أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) والمعنى: أي شيء منعك طاعتي؟ ، فيكون التقدير : قال : يا إبليس ما منعك طاعتي؟ ، أي : ألاَّ تسجد إذ أمرتك .

ومن أسرار هذا الأسلوب أنه أريد به توبيخ إبليس على عدم طاعة الله بصفة عامة ثم توبيخه بصفة خاصة ؛ لذلك لا حجة لإبليس عندما سوغ عدم سجوده بقوله (أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ) ؛ لأن عدم سجوده هذا كان معصية لله سبحانه وتكبرًا على امتثال أمره قبل ان يكون استعلاء وتكبرًا على آدم.

والله سبحانه لعنه وطرده من رحمته وجنته لدلالة الأمر الأول لا لدلالة الأمر الثاني.

وفي قوله تعالى : (وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) [الانعام: ١٠٩].

قرأ (إنها) بالكسر ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بالفتح نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي [1]. فعند قراءتها بالكسر تكون (إنها) مستأنفة وقد تم الكلام عند (يشعركم)، وعند قراءتها بالفتح تكون (أنها) هي المفعول به الثاني في محل نصب، والمعنى: ومن يعلمكم عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآية؟ فيكون تأخير الآية عذرا لهم في ترك الإيمان؛ لذلك اختار سيبويه قراءة (إنها) بالكسر [2]. على الاستئناف والمفعول الثاني محذوف والتقدير: وما بشعركم إيمانهم [3]. حتى ذكر الزجاج (ت٣١١هـ) "والكسر أحسنها وأجودها". [4]

ومنهم من جعل (لا) زائدة ليصح المعنى؛ ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح. [5] ونُسب إلى الخليل أنه جعل (أنها) بالفتح بمعنى لعلها. [6]

والظاهر أن (أنها) بالفتح على بابها، وأن (لا) نافية وقوله تعالى: (أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) جملة مستأنفة أُريد بها أن تكون تفسيرًا لما قبلها، والمعنى: وما يشعركم إيمانهم، أي: أنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولا فرق بين فتح (انها) وكسرها من حيث صلاحها في الحالتين أن تكون وما بعدها جملة مستانفة مفسرة لما قبلها سوى أن الفتح يكون عند جعل الآية المفسرة أكثر ارتباطا بما قبلها كأنهما جملة واحدة أو سياق واحد.

([1]) معاني القرآن للأخفش٢/٢٨٥ ، وكتاب السبعة ص ٢٦٥ .

([2]) كتاب سيبويه ٣/١٢٣ .

([3]) التبيان في علوم القرآن ١/٥٣٠ .

([4]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٨٢-٢٨٣ .

([5]) المصدر السابق ، ومغني اللبيب١/٢٥٢ .

([6]) كتاب سيبويه ٣/١٢٣ ،والنكت في تفسير سيبويه٢/٧٦٦ .

وكذلك ذهب النحاة والمفسرون إلى أن (لا) زائدة في قوله تعـــالى: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُـمْ لَـا يَرْجِعُـونَ) [الأنبيــاء: ٩٥]، والمعنى: وحرام على قرية أمتناهم أن يرجعوا إلـــى الـــدنيا أو يكـــون[١]. المعنى: إن قوما عزم الله على إهلاكهم غير متصور أن يرجعوا أو يتوبوا إلى أن تقوم الساعة [٢] أي : وممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم انهـــم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة [٣]، وفصـــل الـــرازي (ت٦٠٦هـــــ) إعراب هذ الآية بقوله: "حرام خبر، فلا بد له من مبتدأ، وهو: إمـــا قولـــه (أنهم لا يرجعون) أو شيء آخر، أما الأول ، فالتقـــدير: عـــدم رجـــوعهم حرام، أي: ممتنع، واذا كان عدم رجوعهم ممتنعا كان رجـــوعهم واجبـــا، فهذا الرجوع إما أن يكون المراد منه الرجوع إلى الآخرة أو إلى الدنيا، أما الاول ، فيكون المعنى: أن رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة واجـــب، ويكون الغرض منه إبطال كون من ينكر البعث، وتحقيق ما تقدم: أنـــه لا كفران لسعي أحد ، فإنه سبحانه سيعطيه الجزاء، وأما الثاني : أن رجوعهم إلى الدنيا واجب، لكن المعلوم أنهم لم يرجعوا إلى الدنيا ، فعنـــدها ذكـــر المفسرون وجهين :

إن الحرام قد يجيء بمعنى الواجب كقوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [الأنعام: ١٥١] وترك

([١]) جامع البيان ١٧/٨٦-٨٧، ٢٧/٢٤٦-٢٤٧ ،وإعراب القرآن للنحـــاس ٢/٣٨٢-٣٨٣ ، ومفاتيح الغيب ٢٢/٢٢٠ ، والجامع لأحكام القرآن١١/٣٤٠ .

([٢]) الكشاف ٣/١٣٤ .

([٣]) مغني اللبيب ١/٢٥٢.

الشرك واجب وليس بمحرم فالمعنى: أنه واجب على أهل قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون "عن الشرك، أو لا يرجعون إلى الدنيا. أو أن تكون (لا) صلة زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم إلى الدنيا، أو وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم عن الشرك. (١)

وهذه الآية كالايتين السابقتين. فالظاهر أن خبر (وحرام) محذوف وهذا الحذف أدَّى إلى إبهام معنى الآية ، فكأنَّ قوله تعالى: (أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) تفسير لها، وهذا ما قال به نحاة ومفسرون، فقد أجازوا جعل (لا) نافية، والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها أن تتقبل منهم عملا؛ لأنهم لا يرجعون، أي: لا يتوبون (٢) أي : أن الكلام تم عند قوله تعالى: (أَهْلَكْنَاهَا) ثم علل أو فسر. فقال: (أَنَّهُم لَا يَرْجِعُونَ) أي: عن الكفر والشرك. والتقدير: وحرام على قرية أهلكناها ذلك ، أو وحرام على قرية أهلكناها قبول أعمالهم، وابتدأ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وجاز جعل (وحرام) خبراً والمبتدأ محذوف. والتقدير: والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فإن قوله تعالى: (أَنَّهُم لَا يَرْجِعُونَ) تعليل على إضمار اللام والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: (فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ) [الأنبياء: ٩٤] وذكروا أن هذا الوجه أو هذا التأويل يؤيد صحته مجيء (أنهم لا يرجعون) في قراءة بعضهم بالكسر. (٣)

---

(١) مفاتيح الغيب ٢٢/٢٢٠-٢٢١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٠٥.

(٣) الكشاف ٣/١٣٤ ، ومفاتيح الغيب ٢٢/٢٢١ ، ومغني اللبيب ١/٢٥٢ .

هذه هي المواضع الثلاثة التي أشار إليها الفراء كما تقدم: أن العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في أوله جحد غير مصرح به.

وقد تبين أنها ليست زائدة ولا صلة، وإنما هي نافية ضمن جملة مستانفة مفسرة لما قبلها.

المبحث الثاني

(لا) الزائدة قبل جحد

أشار الفراء كما تقدم أيضاً إلى ان العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جحد واستشهد على ذلك بقوله تعالى : (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) فـ(لا) الأولى زائدة والثانية نافية.

وقد ذهب سيبويه إلى ان (لا) من (لئلا) لغو في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ {٢٨} لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ) [الحديد: ٢٨-٢٩] . [١]وهذا ما عليه النحاة بعده [٢]

حتى قال الشلوبيني (ت٦٤٥هـ) كما نسب إليه: "وأما زيادة (لا) في قوله تعالى: (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) فشيء متفق عليه".[٣]

([١]) كتاب سيبويه ٣٩٠/١ ، ٢٢٢/٤.

([٢]) مجاز القرآن ٢٥٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٣١/٥ .

([٣]) البرهان في علوم القرآن ٩٠/٣ .

وقيل : إن (لا) زيدت هنا للتوكيد والتقدير: ليعلم أهل الكتاب وليتبين لهم وليتحقق أن ما يصيب المؤمنين من فضله لا يقدرون على إزالته أو تخصيص فضل الله بقوم معينين ولا يمكنهم حصر الرسالة والنبوة في قوم مخصوصين. (١)

وبعد أن ذكر الجامعي النحوي (ت٥٤٣هـ) أن زيادة (لا) هنا مما اجمعوا عليه نسب إلى الجاحظ (ت٢٥٥هـ) بأنه زعم "أن الأولى أن لا يكون في كلام الله شذوذ وما يستغنى عنه، والذي يوجبه اللفظ على ظاهره أن يكون الضمير في يقدرون للنبي (صلى الله عليه وسلم). وآله والمؤمنين والمعنى: لئلا يعلم اليهود والنصارى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وآله والمؤمنين لا يقدرون، وإذا لم يعلموا انهم لا يقدرون فقد علموا انهم يقدرون عليه، أي: إن آمنتم كما أُمرتم آتاكم الله من فضله ، فعلم أهل الكتاب ذلك ولم يعلموا خلافه". (٢)

ثم عقب على كلام الجاحظ بقوله: "وحمل ابن بحر (ويعني به الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر) زيادة (لا) على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية، وليس كل من يعرف شيئا من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية، وليس كون (لا) زائدة في فحوى خطاب العرب مما يكون طعنا من الملحدة على كلام الله؛ لان كلام الله نزل على لسانهم، وكيف يكون زيادة (لا) شذوذاً، وقد جاء ذلك عنهم وشاع. (٣)

---

(١) شرح عيون الإعراب ص ٢٥٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٤٥ ، ومفاتيح الغيب ٢٩/٢٨٤ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٦ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧/٢٦٧، والجنى الداني ص ٣٠٧-٣٠٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٨٤.

(٢) الجواهر للضرير الجامعي ١/١٣٤ ، ومفاتيح الغيب ٢٩/٢٨٤.

(٣) إعراب القرآن ١/١٣٥ .

والحقيقة أن لسان العرب لم يكن جميعه بالدرجة نفسها من الفصاحة والبلاغة، والقران الكريم لم ينزل بلسان العرب من غير اختيار وانتقاء، وانما نزل بما هو الأفصح والأبلغ، ومجيء (لا) زائدة لا معنى لها لا يعد من فصيح الكلام، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإن النحاة الذين قالوا بزيادة (لا) في كتاب الله ، هم الذين قالوا بزيادتها في اللغة، فمن يريد أن يثبت عدم زيادتها في القرآن الكريم، يريد اثبات هذا أيضاً في لسان العرب.

ومن أجاز جعل (لا) نافية غير زائدة جعل معنى الآية: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين. (١)

والظاهر أن كلام الله في هذ الآية يفيد أن المؤمنين إذا اتقوا الله وامنوا برسوله آتاهم الله من فضله ليبين من خلال ذلك جهل أهل الكتاب الذين يرون أن المؤمنين لا ينالهم فضل من الله حسب علمهم، فيكون المعنى: أنه يوتيكم هذا الفضل من أجل أن يجعل أهل الكتاب لا يعلمون. فـ(لا) نافية وهذا هو المعنى المراد.

فقد أراد الله سبحانه أن يصفهم بأنهم لا يعلمون بالذي يضرهم أو يضر غيرهم، ولا يعلمون بالذي ينفعهم أو ينفع غيرهم ، والمقدرة على جلب النعمة أو سلبها تأتي بمعرفة أين يكمن الخير وأين يكمن الشر. فأراد الله، عز وجل، أن يصرف وينفي عنهم هذا العلم وذاك لينفي عنهم مقدرتهم على سلب ما أنعم الله به على المؤمنين، والمعنى: أنه إذا اتقيتم الله أعطاكم الله ما شاء أن يعطيكم ذلك من أجل أن يجعل أهل الكتاب قوما لا يعلمون، أي: من أجل أن يجعلهم قوما لا

---

(١) المصدر السابق ، والتبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢ .

يقدرون على انتزاع فضل الله منكم ، وأي فضل كان ينعم به على عباده، فمن جهل عجز، ومن لا يقدر لا يعلم.

فإذا تبين أن (لا) في (لئلا) نافية وليست زائدة فهذا يعني أن هذه الآية مبدوءة بمعنى الجحد أيضاً، فتكون هي والآيات التي سبقتها جاءت جميعها في سياق واحد من حيث التركيب.

وهي كذلك من حيث المعنى، فالذي يظهر ان جعل الآية مبهمة بحذف ما يتم به معناها ثم الابتداء بتفسير معنى المحذوف أو معنى الجملة الذي تضمنته أو ذكر ما يزيل إبهامها، يعد من أساليب القرآن الكريم، وهذا ما لحظناه في المواضع السابقة ونلحظ ذلك فيما يذهب اليه النحاة والمفسرون في آيات أُخر على نسقها من ذلك مثلا قوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [الانعام: ١٥١].قيل (لا) زائدة [١] والتقدير: حرم عليكم أن تشركوا.

والراجح عند النحاة انها نافية، وذكر في تفسير الآية انه يجوز الوقف على (ربكم)، ثم ابتدأ (عليكم ألا تشركوا)، وقيل (الا تشركوا) في موضع نصب بتقدير فعل من لفظ الأول، والتقدير: أتل عليكم تحريم الإشراك ،أي: عليكم ترك الإشراك وعليكم احسانا بالوالدين، فيكون

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/٩٢ .

(ألا تشركوا) في محل نصب على الإغراء. [1]وقيل، التقدير: اوصيكم الا تشركوا، أو، أبين لكم ألا تشركوا. [2]

ويبدو انه لا حاجة إلى هذه التقديرات، لوضوح معنى الآية، اذ ان قوله تعالى: (الا تشركوا به شيئا) وما بعده كان تعدادًا وتفسيراً لما حرم الله والمعنى: قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، هو: ان لا تشركوا به وبالوالدين إحسانا. [3]

ونلحظ هذا الأسلوب أيضاً في قوله تعالى: (وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ {٢٤} أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) [النمل: ٢٤-٢٥].

قرأ عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة بالتشديد. (ألاَّ) المؤلفة من (أن) و (لا)، وقد قيل: إنَّ (لا) زائدة والمعنى: انهم لا يهتدون إلى ان يسجدوا [4] أو لا يعلمون ان ذلك واجب عليهم. [5]وقيل: ان (لا) نافية والمعنى: وزين لهم الشيطان لئلا يسجدوا. [6]

والظاهر ان (لا) نافية، والمعنى: فهم لا يهتدون أي: الا يسجدوا، فقد تضمنت الاية وصف قوم إبليس بثلاث صفات: تزيين الشيطان لأعمالهم، وصدهم

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٩ ،والجامع لأحكام القرآن ١٣١/٧.
(٢) مغني اللبيب ٢٥٠/١.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٤٩.
(٤) الكشاف ٣٦١/٣ ، ومفاتيح الغيب ١٩١/٢٤-١٩٢ .
(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٠٠٧/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٥/١٣ .
(٦) جامع البيان ١٤٩/١٩.

عن سبيل الله، وكونهم غير مهتدين، وجاء قوله تعالى: (لَا تَسْجُدُوا) تحديدا أو تفسيرا للمراد من هذه الصفات.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا {٩٢} أَلا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي) [طه: ٩٢-٩٣].

قال الطبري في تفسير هذه الآية: يقول تعالى ذكره قال موسى لأخيه هرون لما فرغ من خطاب قومه ومراجعته إياهم على ما كان من خطأ فعلهم: يا هرون أي شيء منعك إذ رايتهم ضلوا عن دينهم فكفروا بالله وعبدوا العجل أنْ لا تتبعني، واختلف أهل التأويل في المعنى الذي عذل موسى عليه أخاه من تركه اتباعه".[1]

وبيَّن ان بني اسرائيل منهم من عبد العجل وأقام على عبادته، ومنهم من أنكر ذلك فاعتزلوهم، وأما المراد من الاتباع فقد ذكر مذهبين في تفسيره : أحدهما: ما منعك من اتباعي واللحوق بي بمن أطاعك وترك المقام بين أظهرهم، والثاني: ما منعك من اتباع وصيتي في إصلاحهم وقتالهم على المنكر.

ونص العبارة التي ذكرها الطبري لتفسير الآية (أنْ لا تتبعني) تفيد أن موسى عذل أخاه من اتباعه في حين أن المراد والمعنى المتفق عليه عند النحاة والمفسرين وعند الطبري نفسه: ان موسى عذل أخاه من تركه اتباعه، فإذا وجب إرادة هذا المعنى وجب أن تكون العبارة التي تستعمل لتفسير الآية هي عبارة : أن تتبعني ، لا عبارة : أن لا تتبعني.

([1]) المصدر نفسه ١٦/١٥٠ .

فيبدو ان الطبري، رحمه الله، لم يتنبه على زيادة (لا) ، اذ لا يتحقق المعنى الذي نريد إثباته في التفسير إلاَّ بعد الإشارة إلى زيادتها ؛ لذلك نجد النحاة والمفسرين بعده يجمعون على ان (لا) زائدة، والمعنى: أي شيء منعك ان تتبعني. [١]

وقيل (لا) نافية بتاويل (ما منعك) بمعنى: ما دعاك، والتقدير: ما دعاك إلى ان لا تتبعني. [٢]

والصحيح ان (لا) نافية، وان مفعول (منعك) محذوف، مما أدى إلى إعمام معنى الجملة وإبهامه فاحتاج إلى تحديد وتفسير فجاء قوله تعالى: (ألا تتبعن) تحديدا وتفسيرا لهذا المعنى. والدليل على ذلك كون قوله تعالى: (الا تتبعن) في ابتداء الآية التالية، فمن غير المستساغ أن يكون الفعل في آية ومفعوله في آيه أُخرى.

ونلحظ هذا الأسلوب أيضاً في التعبير القراني في غير باب (لا) الزائدة، فقد يأتي الكلام المثبت تفسيراً لكلام مبهم قبله منفي أو مثبت كقوله تعالى (وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف: **٣٩**].

روى التغلبي وهو راوي ابن عامر الوقف على قوله : (اذ ظلمتم) ويبتدئ (إنكم) بكسر الهمزة. [٣]

---

(١) الكشاف ٨٣/٣ ، والمحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز ٨٠/١٠ ، وزاد المسير٣١٦/٥ ، ومفاتيح الغيب ١٠٨/٢٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٩٠١/٢ ،والجامع لأحكام القرآن ٢٣٧/١١ ،ومغني اللبيب ٢٨٤/١ ، والبرهان في علوم القرآن٩١/٣ .

(٢) مدارك التنزيل/ تفسير النسفي٣٧٥/٢ .

(٣) كتاب السبعة ص ٥٨٦ ، والمستنير في القراءات العشر، ص ٥٢٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ١١٤٠/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٩١/١٦-٩٢ .

ففي هذه القراءة السبعية المتواترة. يكون فاعل (ينفعكم) محذوفا ويكون قوله : (إنكم في العذاب مشتركون) تفسيراً لمعناه.

وهذا التأويل ما يجمع عليه النحاة والمفسرون عند قراءة (إنها) بالكسر، في هذه الآية وفي الآية التي مر ذكرها وهي قوله تعالى: (وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) [الأنعام :١٠٩] وهي قراءة متواترة في هاتين الآيتين تعادل قراءة الفتح.

وكقوله تعالى: (لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ) [الأنبياء: ٣].

يقول الفراء: "فإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة كأنك جعلتها تفسيرا" "[١]ويكون معناه: وأسروا النجوى: ثم قال: هم الذين ظلموا[٢] أو يكون (الذين) في محل رفع بدلا أو مبينا عن معنى (الواو) في (واسروا النجوى)، والمعنى: واسروا النجوى ،أي: هم الذين ظلموا[٣]

أو جاءت الآية على لغة: أكلوني البراغيث أو يكون (الذين) منصوبا على الذم أو على تقدير فعل، والمعنى: واسروا النجوى: أعني الذين ظلموا. [٤]

([١])معاني القرآن ١٩٨/٢.
([٢]) جامع البيان ٢/١٧ .
([٣]) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٣/٣ .
([٤]) المصدر السابق ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٦/٢ ، ومفاتيح الغيب ١٤١/٢٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٩١١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/١١ .

يتبين مما تقدم تفصيله ان (لا) في قوله تعالى: (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) والآيات التي على نسقها سواء جاءت بعد نفي أو قبله ليست زائدة، وإنما هي في الحقيقة (لا) النافية واردة ضمن كلام أُريد به أن يكون تفسيرًا لما قبله.

المبحث الثالث

(لا) الداخلة على الفعل (أقسم)

ورد الفعل (أقسم) متلواً بعد (لا) في عدة مواضع من القرآن الكريم ، وهذه المواضع هي:

قوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) [الواقعة: ٧٥]، وقوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ) [الحاقة: ٣٨] وقوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ) [المعارج: ٤٠] وقوله تعالى: (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ {١} وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ) [القيامة: ١-٢] وقوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ {١٥} الْجَوَارِ الْكُنَّسِ) [التكوير: ١٥]، وقوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ {١٦} وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ) [الانشقاق١٦.١٧] وقوله تعالى: (لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) [البلد: ١].

ونلحظ في هذه الآيات ان (لا) دخلت على الفعل (أقسم) في بدء السورة في موضعين: في سورة القيامة، وفي سورة البلد.

يذهب النحاة والمفسرون إلى ان (لا) الداخلة على الفعل (أقسم) في هذه الآيات زائدة للتوكيد . (١)

وتكون مفصولة عن (اقسم) في قراءة عامة أهل الأمصار سوى الحسن والأعرج فقد ذكر انهما كانا يقرآن: لأقسم، بمعنى: اقسم، والراجح القراءة الأولى.
(١)

(١) مجاز القرآن ٢/٢٥٢، ٢٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٢٥١، ٣٢٣ ، ٣٢٧ .

وذكر النحاس ان (لا) تكون زائدة، لا نعلم في ذلك اختلافا إذا وردت في وسط السورة، ولكن اختلفوا عند ورودها في بدء السورة، فكرهوا ان يقولوا زائدة في أول السورة، وقد أجمع النحاة أن (لا) لا تزاد في أول الكلام. [٢]

وقالوا: ومع ذلك فقد أجازوا مجيء: (لا) زائدة، وان كانت في بدء السورة بحجة أن القرآن كله نزل مرة واحدة إلى السماء الدنيا ثم نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم منجما في ثلاث وعشرين سنة. [٣]

وقيل في قوله تعالى: (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) إن الآية في سياق الاستفهام على سبيل الإنكار والتقدير: ألا اقسم بيوم القيامة. [٤] وقيل (لا) للتنبيه[٥]

وذهب آخرون إلى انها نافية، وهي رد وجواب لكلام سابق، . [٦]

وهو ما حكي عنهم كثيرا من إنكار البعث ، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، أو ليس الأمر كما تقولون، ثم استانف القسم، وقد يقول الرجل: لا، والله ، فلا يريد نفي اليمين، بل نفي كلام تقدم،[٧]فالقرآن كله يعد كالسورة الواحدة. [٨]

---

(١) جامع البيان ١٧٢/٢٩-١٧٤.

(٢) إعراب القرآن ٥١٠/٣ ، ٧٠٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٧٦٦/٢ ، والجامع لأحكام القرأن ٩١/١٩-٩٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٤/٢ .

(٤) مفاتيح الغيب ٢١٥/٣٠ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٣/١٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ ، وجامع البيان ١٧٣/٢٩-١٧٤ .

(٧) جامع البيان ٢٠٣/٢٧ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٣/١٧ .

(٨) الكشاف ٦٥٨/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤٨/١-٢٤٩ .

وأكد الرازي صحة هذا الوجه، ولا سيما عند وقوع (لا) في اول السورة وضعف القول بزيادتها من عدة وجوه:

الأول: ان القول بالزيادة يقود إلى الطعن في القرآن ؛ لأنّه به يجوز جعل النفي إثباتا، والإثبات نفيا، وتجويزه يقضي إلى عدم الاعتماد على نفيه ولا على إثباته.

والثاني: ان المراد من قولنا (لا) صلة انها لغو باطل يجب طرحه واسقاطه حتى ينتظم الكلام، ومعلوم ان وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز.

والثالث: ان (لا) تزاد في وسط الكلام لا في أوله. [1]

والصحيح ان (لا) نافية سواء وردت في أول الكلام أم في وسطه، لكنها ليست رداً لكلام سابق، بل هي. كما قال الرازي: كقول القائل: لا تسألني عما جرى علي، يشير إلى ان ما جرى عليه أعظم من أن يشرح فقوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) لا يريد القسم ونفيه، وإنما جيء بـ(لا) النافية لأحد غرضين: إما لتعظيم المقسم عليه، وإما لإثبات ان المقسم عليه أظهر وأقوى وأجلى من أن يحتاج إلى إثبات بيمين. [2]

وهذا أسلوب نلحظه في كلام العامة اليوم، كأنْ يقول المسافر لابنه البكر: إني لا أريد أن أُوصيك على أمك وأختك، فـ(لا) هنا نافية، لا يشك في ذلك، لكن أريد بهذا النفي إثبات الوصية لا نفيها، واستعمل النفي لتعظيم هذه الوصية أو كونها حقا معروفا لا تحتاج إلى إثبات.

---

(1) مفاتيح الغيب ٢٩/١٨٧ ، ٣٠/٢١٤-٢١٥ .

(2) المصدر نفسه

وقد وردت (لا) متلوة بواو القسم في قوله تعالى: (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) [النساء: ٦٥].

ذكر النحاة في إعراب (لا) الأولى ثلاثة مذاهب:

أولها: انها زائدة والتقدير: فوربك.

والثاني: أنها نافية و (لا) الثانية زائدة، والقسم معترض بين النفي والمنفي.

والثالث: انها نفي لشيء محذوف. (١)

والصواب، كما هو مرجح عند النحاة والمفسرين فيما يبدو، ان تكون (لا) نافية، وهي رد لكلام سبق، والتقدير: ليس الأمر كما يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك، ثم اقسم انهم لا يؤمنون. (٢)

يستنتج من هذا البحث ان (لا) التي عدَّها النحاة والمفسرون زائدة جيء بها لتوكيد المعنى المثبت، انما هي في الحقيقة (لا) النافية جيء بها لنفي المعنى ، لا لإثباته فليس في القرآن الكريم (لا) زائدة .

هذا ونسأل الله سبحانه أن يلهمنا الهدى والسداد ، إنه نعم المولى ونعم النصير ، ونعم الهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٦٩ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٦٦ .

الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم

إعرابها بين الصفة والحال

الملخص

من الشائع في كتب النحو : ان الجمل بعد النكرات تعرب صفات.، وتناول البحث هذه القضية النحوية في القرآن الكريم بالدراسة وتبين من خلالها ان الجملة بعد النكرة قد تفيد معنى الحال فيتعين إعرابها حالا استنادا إلى المعنى ، لا صفة استنادا إلى كون صاحبها نكرة.

مقدمـــــــــــة

يذهب النحاة إلى ان الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، يقول المبرد: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجمل" . (١)

ومثل ابن السراج لجملة النعت بقوله: مررت برجل ضرب زيدا، أو برجل يضرب زيدا، فقد كانت الجملة: يضرب زيدا، نعتا لمجيئها بعد نكرة ، (٢)

وكذلك قال ابن مالك في نحو: أبصرت رجلا ماله كثير، فجملة (ماله كثير) في موضع نصب نعت للرجل، فلو كان قبل الجملة معرفة لكانت الجملة حالا، كقولك: أبصرت زيدًا ماله كثير (٣)

---

(١) المقتضب ١٢٥/٤ .

(٢) الأصول في النحو ٢٣/١ .

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٥٤١ .

وقال ابن هشام: "ومثال النوع الثالث المحتمل لهما بعد النكرة قوله تعالى:(وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ){الأنبياء : ٥٠} فلك ان تقدر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك ان تقدرها حالا منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف؛ وذلك لقربها من المعرفة" [١]

وشبه الجملة، الجار والمجرور، والظرف ، حكمها بعد المعارف والنكرات حكم الجمل بعدهما، فهما صفتان في نحو: رأيت طيراً فوق غصن، أو على غصن، لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق ؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ويحتملان لهما في نحو: يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة" [٢]

فالجملة تعرب بعد المعرفة حالا، وتعرب بعد النكرة صفة [٣]

وعلل المبرد مجيء الجملة صفة للنكرة بقوله: "انما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة؛ لان يفعل انما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله [٤] ؛ فصح مجيء الجملة صفة للنكرة؛ لان الجملة تعد نكرة أو في حكمها [٥]

وذهبوا إلى ان الاصل في صاحب الحال أن يكون معرفة [١]أي: لا يصح ان يكون نكرة إلا بمسوغ [٢] لذلك قالوا: "قلما تقول: جاءني رجل راكضا" . [٣]

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٤٤٢-٤٤٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤ ، وتسهيل الفوائد ص ١٣٤ ، والمطالع السعيدة ٢/٢١٤-٢١٥ .

(٤) المقتضب ٤/١٢٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٨ .

تبين مما تقدم ذكره انه قد شاع عند النحاة قولهم: الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات ، وقد اخذ المفسرون بهذه القاعدة اللفظية في إعرابهم للقران الكريم وتفسيره.

وقول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، قاعدة لفظية موافقة للمعنى وللمراد، شانها في ذلك شان كثير من القواعد اللفظية، كرفع الفاعل ونصب المفعول، إلا ان كلام النحاة هذا يوهم ان الجمل تقع حالا بعد المعرفة ولا تقع صفة، والحقيقة انها تقع صفة كذلك ولكن باستعمال (الذي) وفروعها مما هو مبدوء بـ(ال). وفي ذلك يقول ابن يعيش: "وانما لم توصف المعرفة بالجملة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة، فان اردت وصف المعرفة بجملة اتيت بـ(الذي) وجعلت الجملة في صفته، فقلت: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فتوصلت بـ(الذي) إلى وصف المعرفة بالجملة، كما توصلت بـ(أي) إلى نداء ما فيه الالف واللام، نحو : يا أيها الرجل" (٤)

وهذا ما يجمع عليه النحاة ، فكل جملة تقع بعد معرفة تعرب حالا، ذلك ان وقوع الجملة بعد المعرفة يعد دليلا على ان المراد بها معنى الحال لا معنى الصفة.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤١٧ ، ٤٢٠ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٠٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤١٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٢/٢ ، وأوضح المسالك ٨١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٢ ، والمطالع السعيدة ٨/٢ .

(٣) شرح الرضي ٢/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٥٤/٢ .

وقد تبين أيضاً ان قولهم: ان الجمل بعد النكرت صفات كان مستندا إلى ان الجملة لا تعرب حالا إذا وقعت بعد نكرة ؛ لان الغالب أو الأصل في صاحب الحال ان يكون معرفة، وما استندوا اليه هنا لا يعد قاعدة لفظية موافقة للمعنى، بخلاف قولهم: الجمل بعد المعارف احوال، فليس كون صاحب الحال نكرة يعد دليلا على ان المراد بالجملة معنى الصفة فقد يكون المراد بها معنى الحال، وكون صاحب الحال معرفة أو نكرة يحدده الواقع المراد التعبير عنه، فإذا صافحك رجل لا تعرفه وكان يبتسم في أثناء مصافحته لك ، وجب ان تعبر عن هذا المعنى، بقولك: صافحني رجل مبتسما، واذا اتبعت القاعدة اللفظية التي أجمع عليها النحاة وقلتَ: صافحني الرجل مبتسما أو صافحني رجل مبتسم، لكان معنى الجملة في المثالين مخالفا للواقع ولا يعبر عن الحقيقة.

ولم يشر النحاة والمفسرون إلى الفرق في المعنى بين جملة الحال وجملة الصفة في المواضع التي ذكروا انها تحتمل هذين الوجهين، مع ان الفرق بينهما كبير وأساسي مما يتحتم علينا إيضاح هذا الفرق لنصل إلى إعراب الجملة حالا أو صفة استنادا إلى المعنى لا إلى اللفظ.

المبحث الأول

ارتباط جملة الحال بالحكم

الفرق الأساسي بين الصفة والحال ان الصفة يؤتى بها لتوضيح موصوفها أو تمييزه، ويكون المقصود بالحكم الذي يتضمنه السياق هو الموصوف، والصفة تابعة له في الحكم والإعراب، أما الحال فتكون هي المقصودة بالحكم، فإذا قلنا مثلا: زيد كعمرو الذي يغضب، قصدنا عمْراً من دون غيره من الاشخاص، كأنَّ المعنى: زيد كعمرو الذي يغضب، لا كسعيد الذي يغضب، فلا يكون ثمة تقييد بين

حصول التشبيه وحصول الغضب، وإذا قلنا: زيد كعمرو يغضب، على إرادة الحال يكون المراد الصفة لا الموصوف، أي: ربط الصفة بالحكم، والمعنى: زيد كعمرو في حال غضبه وليس مثله في حالاته الأخرى، أي: يكون المقصود "صفة غضبه من دون غيرها من صفاته، وكأن المعنى أيضاً: زيد كعمرو يغضب لا كعمرو يبتسم.

وقد مر ان قول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، لا اختلاف فيه، إلا انهم يخرجون المعرف بـ(ال) الجنسية من هذه القاعدة ؛ لأنه يعد عندهم نكرة في المعنى وان كان معرفة من حيث اللفظ، فجاز إعراب الجملة بعده حالا استنادا إلى لفظه وصفة استنادا إلى معناه من ذلك قوله تعالى : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا){الجمعة: ٥} وقوله تعالى : (وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ){يس: ٣٧}

وقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني [١]

والحقيقة ان المعرف بـ(ال) الجنسية معرفة لفظا ومعنى لا يختلف عن المعرف بـ(ال) العهدية، سوى أن المعرف بـ(ال) العهدية يراد به فرد معين من الأفراد ، والمعرف بـ(ال) الجنسية يراد به جنس معين من الأجناس ، فقوله تعالى: (يَحْمِلُ أَسْفَارًا) حال، ولا يصح إعرابه صفة ولو أُريد به هذا الإعراب لوجب استعمال (الذي) وقيل في الكلام: كمثل الحمار الذي يحمل أسفارا ، ولكان المراد تشبيههم بجنس الحمار لا بالحالة، وتوضيح ذلك: ان التشبيه يكون مدحا لزيد إذا قلنا مثلا: زيد كمثل الرجل العبوس مبتسما؛ لان المراد تشبيه زيد بالرجل في حال كونه مبتسما لا في حال كونه عبوسا، ويكون التشبيه ذما لا مدحا إذا قلنا: زيد كمثل الرجل

([١]) مغني اللبيب ٢/٤٢٩ .

المبتسم عبوسا؛ لأن المراد تشبيه زيد بالرجل في حال كونه عبوسا لا في حال كونه مبتسما؛ إذ لا يشترط في الموضوف ان لا ينفك عن صفته في كل وقت ومقام، بل يصح ان يكون الشيء في حالة مناقضة لما اتصف به، لذا جاز ان يقال في الكلام: كمثل الحمار الذي يحمل اسفارا يحمل حطبا، ويكون المعنى المقصود تشبيههم بالحمار في حال كونه يحمل حطبا ، لا في حال كونه يحمل أسفارا؛ لأن الفعل (يحمل حطبا) لوقوعه حالا أُريد به ارتباطه بالحكم الذي هو التمثيل ، وأما الفعل (يحمل أسفارا) لوقوعه صفة ما أُريد به ذلك. فيكون المراد بقوله تعالى: (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) تشبيه بني اسرائيل في حالة عدم انتفاعهم بما أُنزل عليهم من التوراة بجنس الحمار بصفة عامة، أي حمار كان، لكن في حالة معينة، هي حالة كونه يحمل أسفارا.

فثمة فرق أساسي بين معنى الحال ومعنى الصفة، لذا ينبغي ان يكون المعنى هو المعول عليه في تحديد إعراب الجملة عند وقوعها بعد النكرة، سواء كانت محضة أم مختصة، وسواء كانت الجملة فعلا مضارعا ام ماضيا، من ذلك قوله تعالى: (مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ){البقرة: ٢٦١}.

يجمع النحاة والمفسرون على إعراب الفعل (انبتت) صفة لوقوعه بعد نكرة محضة ، [١]

وهذا الإعراب يوجب ان يكون المراد جنس الحبة التي صفتها ان تنبت سبع سنابل من دون أجناس الحبات الأخرى التي لا تتصف بذلك، وهذا معنى محتمل غير واجب أو متعين ؛ اذ يجوز ان يكون المراد جنس الحبة بصفة عامة لكن في حال كونها انبتت سبع سنابل لا في حال كونها لم تنبت شيئا أو انبتت سنبلة واحدة،

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٦٣ .

أي: المراد هذه الحبة في هذه الحالة لا في حالاتها الأخرى، ويترتب على ذلك انه إذا كان هذا هو المعنى الذي يراه المفسر. وجب عليه ان يعرب الفعل (انبتت) حالا لا صفة، واذا اتبع ما قاله النحاة أو القاعدة الشائعة : الجمل بعد النكرات صفات كان إعرابه مناقضا لتفسيره وهذا ما حصل، كما سياتي تفصيله.

ويبقى الفرق الذي بيناه قائما بين الصفة والحال في كل مثال، فإذا قلنا مثلا: هذا رجل راكض، عنينا انه راكض قبل الإشارة اليه، وهو ما يزال على هذه الصفة، واذا قلنا: هذا رجل راكضا، عنينا صفة ركضه عند الإشارة اليه من دون ان نقصد حالته هذه قبل ذلك.

ومن حالات ارتباط جملة الحال بالحكم ارتباطها بزمن عاملها، فجملة (يركض) حال في قولنا: جاء الرجل يركض ، والمقصود وصف الرجل بالركض في أثناء مجيئه، فاذا قلنا: جاء الرجل الذي يركض، يكون المقصود وصف زيد بالركض قبل المجيء، لذلك جاز ان يقال: جاء الرجل الذي يركض يمشي، والمعنى: جاء الرجل المعروف عنه انه كثيرا ما يركض، جاء في هذه المرة يمشي، والتقدير: جاء الرجل الركاض ماشيا، وهذه حقيقة أشار اليها المبرد بقوله: "فإن قلت: جاءني زيد ماشيا، لم يكن نعتا؛ لانك لو قلت: جاءني زيد الماشي، لكان معناه المعروف بالمشي وكان جاريا على زيد المعروف بهذه السمة، فاذا قلت: جاءني زيد ماشيا، لم ترد انه يعرف بأنه ماش، ولكن خبرت بان مجيئه وقع في هذه الحالة ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها" (١)

وهذا هو تعريف الحال عند النحاة : انها تكون بتقدير "في هذه الحال" (٢)

---

(١) المقتضب ٤/٢٠٠ .

(٢) شرح المفصل ٢/٥٥ .

والظاهر ان النحاة حين وضعوا قاعدتهم النحوية: الجمل بعد النكرات صفات، قاسوا الجملة على الاسم، وقد ذهبوا إلى ان الاسم، قلما يأتي حالا بعد النكرة إلاَّ بمسوغ، فاشترطوا في صاحب الحال التعريف، واذا كان نكرة اشترطوا فيه التخصيص [1]

والطريقة التي اتبعوها في إلحاق الجملة ، ولا سيما الفعل المضارع ، بهذه القاعدة تقديرهم الفعل باسم الفاعل، فقالوا مثلا: مررت برجل يضرب غلامه، أنَّ (يضرب) صفة، والتقدير: مررت برجل ضارب غلامه [2]

ولا نريد ان نخوض هنا في مسالة مسوغات مجيء الحال من النكرة، ولكن نريد ان نبين ان ثمة فرقا اساسيا بين الاسم المشتق والفعل المضارع، فاذا صح ان الاسم قلما يأتي حالا بعد النكرة المحضة ؛ فهو لأنه اقرب إلى معنى الصفة، إذ الاسم يدل على معنى الثبات والاستمرار، أما الفعل المضارع فعلى العكس من ذلك فهو أقرب إلى معنى الحال؛ لأنه يدل على التجدد والحدوث، حتى انه يمكن القول : ان كل فعل مضارع يقع بعد نكرة يفيد معنى الحال ما لم يصرفه عن هذا المعنى إلى معنى الصفة قرينة ، بل الفعل المضارع لا يدل على معنى الصفة إلاَّ إذا قصد تكرار حدوثه.

كما انه ليس كل فعل مضارع صح تكرار حدوثه استسيغ منه معنى الصفة، فاذا قلنا مثلا: مررت برجل يزرع، فالفعل (يزرع) حال؛ لان المراد المرور بالرجل في حال كونه يزرع، مما يقتضي ان يكون الممرور به في مزرعة أو بستان، ولا يستساغ

---

(1) الإيضاح في علل النحو ص ٩٦ ، وتسهيل الفوائد ص ١٠٩ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٣٣-١٣٤ ، وحاشية الصبان ١٨/٢ .

(2) المقتضب ١٢٣/٤ .

من (يزرع) معنى الصفة، واذا أُريد التعبير عن هذا المعنى اقتضى استعمال اسم الفاعل وان يقال: مررت برجل مزارع ، واذا أردنا ان نصف رجلا بالسباحة قلنا: انه رجل سباح ولا نقول: انه رجل يسبح.

بل ثمة أفعال مضارعة أخرى لا يصح فيها أصلا تكرار حدوثها ، مما يمتنع إعرابها صفة نحو قولنا: مررت برجل يموت، فالفعل (يموت) يتعين إعرابه حالا، اذ المعنى: مررت برجل، وهو في سكرات الموت، فاذا أُريد معنى الصفة وجب أيضاً استعمال اسم الفاعل وان يقال: مررت برجل ميت، أي: انه قد مات وصار في عداد الأموات، وكذلك إذا قلنا: نظرت إلى سفينة تغرق، تعين إعراب (تغرق) حالا ، ولا يصح إعرابها صفة؛ لان حدوث الغرق كالموت ، يحصل مرة واحدة ولا يصح تكراره، ومعنى الصفة يستوجب تكرار الحدوث.

فالمضارع بعد النكرة يعرب استنادا إلى المعنى المراد والمفهوم من السياق، ففي المثال: مررت برجل يصلي، لا يتعين إعراب (يصلي) صفة، وان وقع بعد نكرة محضة ، بل لا يصح فيه هذا الإعراب إلا إذا قصد ان يكون المثال بمعنى: مررت برجل ، هو من المؤمنين بفريضة الصلاة لا من التاركين لها ، وجاز حينئذ أن يقال : مررت برجل يصلي يكتب، إذا قصد من (يكتب) معنى الحال ، ومن (يصلي) معنى الصفة، وما جاز المثال إذا قصد من كليهما معنى الحال، واذا قلنا مررت برجل يصلي فانتظرته حتى فرغ من صلاته، تعين ان المراد قيام الرجل بالصلاة وقت المرور به، مما يوجب إعراب (يصلي) حالا لا صفة، لأنه قد تعين فيه من السياق المعنى الحالي لا المعنى الوصفي.

وعلى أساس هذه القاعدة المعنوية ينبغي إعراب الفعل المضارع بعد النكرة في القرآن الكريم ، حالاً لا صفة ، إذا دلَّ على معنى الحال ، من ذلك قول الله تعالى:

(ثُمَّ أَنَزلَ اللّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا){التوبة: ٢٦}.

يتعين عند النحاة إعراب (لَّمْ تَرَوْهَا) صفة في هذه الآية استنادا إلى القاعدة اللفظية: الجمل بعد النكرات صفات، وهذا الإعراب يقتضي ان يكون المعنى: ان ملائكة موصوفة بأنكم لم تروها ، قد انزلها الله يوم بدر، وهذا معنى لا يتعين فيه ان يكون المقصود عدم رؤيتها وقت إنزالها حتى جاز أن يقال في الكلام على إرادة الصفة: وأنزل جنودا لم تروها، فرأيتموها عند نزولها.

كما انه لو أُريد أصلا المعنى الوصفي لقيل: وانزل جنوداً لا ترى، أو وأنزل جنودا لا ترونها، لكن لما قاله سبحانه: (وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا) اتضح: ان الله سبحانه أراد ان يخبر المؤمنين بأنه ، جل شأنه ، أنزل ملائكة لتثبيتهم ،إلا انهم لم يكونوا قد رأوها وقت إنزالها، أي: ليس المراد عدم رؤيتها قبل ذلك أو بعده.

فهذا المعنى الظاهر من الآية يقتضي إعراب(لَّمْ تَرَوْهَا)) حالا لا صفة.

وكذلك يتعين عند النحاة حسب القاعدة النحوية المذكورة: الجمل بعد النكرات صفات، إعراب (نوحي) صفة في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم) [يوسف: ٩] [الأنبياء: ٧] ويبدو أن إعراب (نوحي) صفة لا يصح، وإنْ وقع بعد نكرة محضة؛ لأنه بهذا الاعراب يكون المعنى وصف رجال بأنهم يوحى اليهم قبل الإرسال ، في حين ان المعنى الظاهر من الآية يفيد اقتران الإيحاء بزمن الإرسال، حتى يمكن القول بأنه يمتنع إعراب (نوحي) صفة؛ لانه يمتنع ان يوحى إلى الرسول قبل إرساله.

واستنادا إلى هذه القاعدة أعرب العكبري (ينادي) صفة [1] في قوله تعالى: (رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأبْرَارِ) [آل عمران: **٩٣**]، والفعل (ينادي) هو كالفعل (يذكرهم) في قوله تعالى: (قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ){الأنبياء : **٦٠**} وقوله تعالى: (يذكرهم) يعني : تكلم إبراهيم على الأصنام ، فإذا كان المراد سمعوا كلامه بصوته مباشرة وجب إعراب (يذكرهم) حالاً ؛ لأنَّ حدوث الكلام وحدوث سماعه مقترنان ولا يجوز إعرابه صفة الا إذا قصد وقوع الكلام قبل السماع ، وهذا محال، الا إذا كان المراد أنهم سمعوا ما قاله الناس عن إبراهيم عليه السلام، أو إذا كان المراد بـ(سمعنا) معنى (علمنا).

وكذلك أجمع النحاة على وجوب إعراب (معها سائق) صفة [2] ؛ لوقوعها بعد نكرة محضة في قوله تعالى : (وَجَاءتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ){ق: **٢١**} إلا ان المعنى يوجب إعرابها حالا، ولا يصح إعرابها صفة ؛ لأنه لا يصح سوق النفس قبل مجيئها، فالسوق والمجيء، مقترنان.

وفي قوله تعالى: (وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى) {القصص: **٢٠**} يقول الزمخشري: "يسعى: يجوز ارتفاعه وصفا لرجل وانتصابه حالا عنه ؛ لأنه قد تخصص بقوله (من أقصى المدينة) . [3]

([1]) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٢١ .

([2]) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٤ ، والتبيان في إعراب اقرآن ٢/١١٧٥ .

([3]) الكشاف ٣/٢٩٩ .

أما قوله تعالى: (وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى){يس: ٢٠] فيتعين عند النحاة إعراب (يسعى) صفة ؛ لأن (رجل) هنا لم يتخصص كما تخصص في سورة القصص.

وحين استند النحاة إلى القاعدة اللفظية وأجازوا الصفة والحال في (يسعى) لم يشر أحد منهم ولا أحد من المفسرين إلى الفرق بين المعنيين، لم يشر واحد منهم انه ماذا يكون معنى الآية عند إعراب الفعل المضارع (يسعى) صفة، وماذا يكون معناها عند إعرابه حالا، فمعنى الآية في الموضعين: "جاء رجل يشتد سعيه" ، [١]

والمراد حدوث سعيه في أثناء مجيئه، فإعراب (يسعى) صفة لا يصح، وان وقع بعد نكرة محضة؛ لأن هذا الإعراب يستوجب وصف (رجل) بالسعي قبل المجيء وهذا أيضاً أمر محال؛ لان المجيء والسعي مقترنان، بل وقوع السعي لا يكون إلا بعد وقوع المجيء.

المبحث الثاني

المراد بجملة الحال حصول حدوثها

لما كان المراد بجملة الحال ارتباطها بالحكم كان المراد بها حصول حدوثها، وهذا هو الفرق الأساسي الثاني بينها وبين جملة الصفة الذي نلحظه كذلك في كل مثال من أمثلة الموضوع السابق ، فعند جعل (يصلي) مثلا صفة في قولنا: مررت برجل يصلي، يكون المعنى: انك مررت برجل هو من الملتزمين بأداء فريضة الصلاة لا من التاركين لها. وهذا لا يتطلب ان يكون الرجل ممارسا لهذه الفريضة في أثناء مرورك به، ويكون المقصود هذا الرجل من دون غيره من الرجال ، وعند جعل

---

(١) البحر المحيط ٧/١١٠ .

(يصلي) حالا يكون المقصود هذه الحالة من الرجل من دون حالاته الأخرى، وهذا المقصود يتطلب ممارسته لها في أثناء مرورك به، أي: حصول حدوثها، ومن الأمثلة القرآنية التي تتضح فيها هذه الحقيقة قول الله تعالى: (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلا دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ){سبا:١٣-١٤}

قال الطبري في تفسير هذه الآية: "لم يدل الجن على موت سليمان إلا دابة الأرض، وهي الأرضة وقفت في عصاه التي كان متكئا عليها فأكلتها" . [١] وقال الزجاج: " فلم يعلم الجن بموته حتى أكلت الأرضة العصا" [٢] وقال الرازي: "أكلت دابة الأرض عصاه فوقع وعلم حاله" [٣]

فقوله تعالى: (تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ) حال، وهو بهذا الإعراب أفاد ان الذي دل الجن على موت سليمان أن دابة الأرض كانت تأكل منسأته، مما أدى إلى ان يخر فيعلموا بموته ، ولو أعربناه صفة لما أفاد هذا المعنى، ولوجب استعمال (التي) وأن يقال في الكلام: ما دلهم على موته إلا دابة الأرض التي تاكل منسأته، ولتجرد السياق من ذكر الطريقة التي علّمتْ بها دابة الأرض الجن بأنَّ سليمان قد مات.

وعلى أساس هذا الفرق بين جملة الحال وجملة الصفة يحدد إعراب الجملة بعد النكرات ، فالسياق يقتضي.مثلا ان يكون الفعل المضارع صفة في قوله تعالى : (وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ){الأنعام:٣٨} لأن المراد الطائر الذي يطير

([١]) جامع البيان ٧٣/٢٢ .

([٢]) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٤/٤ .

([٣]) مفاتيح الغيب ٢٥٠/٢٥ .

بجناحيه سواء كان في حالة طيران أم ماشيا أم واقفا أم راقداً في عشه، ولا يصح ان يكون حالا؛ لأن الآية بالحال تخص الطائر وهو يطير، ولا تشمله في غير هذه الحالة، والطائر الذي يطير بجناحيه ليس دائما في حالة طيران، فالآية حسب المعنى والسياق تفيد المعنى الوصفي، والفرق بين المعنيين كبير وأساسي حتى انه جاز على المعنى الوصفي أن يقال في الكلام: ولا طائر يطير بجناحيه الا يطير عند إحساسه بالخطر، وما جاز هذا على معنى الحال، وعلى العكس من ذلك جاز على معنى الحال ان يقال: ولا طائر يطير بجناحيه إلا يهبط على الأرض ليقتات منها ، وما جاز هذا على المعنى الوصفي.

والفعل (تأكل) في قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلا يُبْصِرُونَ) {السجدة : ٢٧} أقرب إلى معنى الحال؛ لان الله سبحانه وتعالى أراد ان يذكِّر نعمته وفضله على عباده ويبرز هذا المعنى عندما يكون المراد بالفعل (تأكل) حصول حدوثه ؛ لأنه به يتحقق في الواقع هذا الفضل وهذه النعمة.

ويتضح معنى الحال في قوله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانَ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ {يوسف: ٣٦} فقوله تعالى: (تأكل الطير منه) صفة عند النحاة لوقوعه بعد نكرة. [١]

والظاهر انه حال وليس صفة؛ لأنه ليس المراد: أحمل فوق رأسي خبزاً من نوع الخبز الذي تأكل الطير منه، فهذا المعنى لا يفيد حصول أكل الطير من الخبز، والمراد حصوله.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٣٢ .

ويقتضي السياق أيضاً إعراب (تأكله النار) حالا لا صفة في قوله تعالى: (الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىَ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ{ ال عمران: ١٨٣}.

قال الطبري في تفسيره "قال الضحاك: كان الرجل إذا تصدق بصدقة فتقبلت منه بعث الله نارا من السماء فنزلت على القربان فأكلته" [١]

وقال الرازي: "قال عطاء: كانت بنو إسرائيل يذبحون لله فيأخذون الثروب وأطايب اللحم فيضعونها في وسط بيت والسقف مكشوف فيقوم النبي في البيت ويناجي ربه وبنو إسرائيل خارجون واقفون حول البيت فتنزل النار بيضاء لها دوي حفيف ولا دخان لها فتأكل كل ذلك القربان" [٢]

وكذلك يتعين عند النحاة إعراب (تأكله النار) في هذه الآية صفة استنادا إلى القاعدة النحوية التي اجمع عليها النحاة والمفسرون: الجمل بعد النكرات صفات، ولا يصح هذا الإعراب؛ لأنه ما أُريد ان تكون الآية بمعنى: حتى يأتينا بقربان من جنس القرابين التي تأكلها النار، أو بمعنى: حتى يأتينا بقربان قابل لأن تأكله النار ؛ لأنه لا يقتضي في هذا الإعراب حصول أكل النار للقربان ، والمراد حصوله ، ويكون ذلك بإعراب (تأكله النار) حالا، فيكون المعنى: حتى يأتينا بقربان ثم تأكله النار، وهذا هو المعنى المراد، وكما هو واضح من سياق الآية وتفسيرها عند المفسرين، فقد اشترط قوم النبي انهم لا يؤمنون إلا بعد ان يأتيهم نبيهم بقربان ثم تسلط عليه النار فتأكله امام أعينهم، وهذا هو معنى الحال لا معنى الصفة.

---

(١) جامع البيان ٧/٤٤٩ .

(٢) مفاتيح الغيب ٩/١٢١ .

واستنادا إلى القاعدة الآنفة الذكر يذهب النحاة إلى وجوب إعراب (نقرؤه) صفة في قوله تعالى: (أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاء وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إَلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً) {الإسراء: ٩٣} (١)

يقول ابن هشام: "يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، مثال النوع الأول، وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة كقوله تعال : (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ) {الإسراء: ٩٣} (٢)

وجعل (نقرؤه) صفة لا فائدة منه ؛ لأن القراءة صفة ملازمة لكل كتاب، فكل كتاب من صفته انه يُقرأ، بل ما سمى كتابا إلا لأنه يُقرأ ، هذا من جهة ومن جهة أُخرى فإن المعنى الوصفي لا يفيد حصول القراءة والمراد حصولها، أي: ليس المراد: حتى تنزل علينا كتابا من جنس الكتب التي نقرؤها، أو حتى تنزل علينا كتابا قابلا لأن نقرأه، وانما المراد: حتى تنزل علينا كتابا ثم نقرؤه، فالمشركون لم يشترطوا ليؤمنوا ان ينزل عليهم كتابا من الكتب التي يقرؤونها؛ لأنه حتى لو أنزل عليهم هذا الكتاب فإنهم لا يؤمنون به الا بعد أن يقرؤوه ويعوا ما فيه، فالواضح من التفسير ان إيمانهم يكون بعد حصول القراءة لا قبل ذلك، وهذا معنى الحال لا معنى الصفة.

وكذلك يتعين عند النحاة اعراب (يبحث) صفة لا غير لوقوعه بعد نكرة محضة في قوله تعالى : (فَبَعَثَ اللّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءةَ

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٣٢ .

(٢) مغني اللبب ٢/٤٢٨ .

أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ){المائدة: ٣١}.

قال الطبري في تفسيره: "وعن ابن عباس أيضاً بعث الله عز وجل غرابا حيا إلى غراب ميت فجعل الغراب الحي يواري الغراب الميت فقال ابن ادم الذي قتل أخاه: يا ويلتا أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب [١]

فالمعنى الذي يتفق عليه المفسرون: ان ابن ادم لما قتل أخاه جهل موارأة أخيه أو التخلص من جثته، فبعث الله غرابا أو غرابين فقتل أحدهما الآخر. فحفر له بمنقاره ورجليه فجعل له حفرة ثم حثا عليه التراب فدفنه فيها ، وابن ادم القاتل ينظر إلى الغراب فتعلم منه كيف يواري أخاه المقتول [٢]

وهذا التفسير المتفق عليه يوجب إعراب (يبحث) حالا، لان في إعرابه صفة لا يتعين حصول البحث، والتفسير والظاهر من سياق الآية يقتضيان حصوله، فلو قلت مثلا: بعثتُ زيدًا المصلي، أو الذي يصلي ليعلم الناس كيف يصلون، لما تعين ان يكون المراد انه علم الناس الصلاة عن طريق أداء هذه الفريضة أمامهم، فهذا المراد لا يتحقق إلا بمعنى الحال وبأن يقال: بعثتُ زيدا يصلي، ليعلم الناس كيف يصلون، فيكون تعلمهم للصلاة يجيء من مشاهدتهم له وهو يصلي، وهذا هو الفرق الذي نلحظه بوضوح بين الحال المفردة والصفة المفردة ، فقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ)

([١]) جامع البيان ١٠/٢٢٤-٢٢٧ ..

([٢]) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٣ ، والكشاف ١/٦٢٦ ، ومفاتيح الغيب ١١/٢٠٩ ، والبحر المحيط ٣/٤٦٥-٤٦٦ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/٤٥٠ .

{الحجر: ٢٢} يفيد حصول اللقاح والمعنى: ان الله سبحانه وتعالى ارسل الرياح لغرض ان تكون لواقح للنباتات، واذا قيل في الكلام، وأرسلنا الرياح اللواقح، لم يفد حصول التلقيح، ولتجرد هذا القول من ذكر الغرض الذي أُرسلت له الرياح، حتى جاز ان يسال: لِمَ أُرسلت الرياح اللواقح، فيقال مثلا: أُرسلت الرياح اللواقح لواقح.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾{البقرة: ٢١٣} والمعنى: ان الله بعثهم ليكونوا مبشرين ومنذرين، ولو قيل في الكلام: فبعث الله النبيين المبشرين والمنذرين، لما افاد ان الله بعثهم لهذين الغرضين، والمراد حصولهما ليقيم الله بهما الحجة على عباده يوم القيامة بأنهم بشروا وأنذروا؛ لأنه لا يشترط في إرسال النبي المبشر والمنذر بأنه قد بشر وأنذر.

وكذلك نلحظ هذا الفرق بين الحال والصفة في الجملة الفعلية بعد المعرفة ، كقوله تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ){المائدة:١٥}

فقد جعل (يبين لكم) حالا؛ لأنه أراد حصول حدوثه والمعنى: انه سبحانه بعث اليهم رسوله ليبين لهم، وقد بين لهم ، ولو جعل (يبين لكم) صفة، وقيل: يا اهل الكتاب قد جاءكم رسولنا الذي يبين لكم، لأفاد هذا الكلام مجيء الرسول من دون أن يفيد انه بين لهم.

ومثل ذلك قوله تعالى : (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُوْلَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ){الأعراف: ٣٧} والمعنى: ان رسل الله من الملائكة جاءتهم لغرض قبض أرواحهم، ولو جعل (يتوفونهم) صفة وقيل: حتى إذا جاءتهم رسلنا الذين يتوفونهم، لما أفاد ذلك، ولكان المعنى: ان رسلنا التي وكل اليها توفية الناس جاءتهم، وعندئذ يخلو الكلام من ذكر الغرض الذي من اجله جاءتهم رسل الله ، ولجاز ان يسال: لأي غرض جاءت هذه الرسل؟ واذا أُريد الإخبار بأنهم جاءتهم لغرض وفاتهم ، لاقتضى إضافة (يتوفونهم) بمعنى الحال لا بمعنى الصفة وان يقال: جاءتهم رسلنا الذين يتوفونهم يتوفونهم، واذا أُريد الاقتصار على ذكر الغرض من مجيء الرسل اليهم حذف الدال على المعنى الوصفي،وقيل كما قال تعالى: (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُوْلَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ){الأعراف: ٣٧}

وكذلك قوله تعالى: **(فَبَعَثَ اللّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ)** فعند جعل **(يبحث)** صفة يكون المعنى : ان الله سبحانه، بعث غرابا من جنس الغرابين الباحثة في الأرض ليريه كيف يواري سوأة أخيه، وهذا المعنى لا يفيد حصول البحث في الأرض من قبل غراب أمام ناظر ينظر إليه.

فإعراب **(يبحث)** صفة يجعل معنى الآية يخلو من ذكر هذه الطريقة التعليمية ، ووجب عندئذ أن نسال النحاة والمفسرين عند إجماعهم على هذا الإعراب ان يدلونا على الطريقة التي علم بها الغراب ابن ادم القاتل كيفية مواراة اخيه المقتول ، فاذا قالوا : انه تعلمها من مشاهدة

الغراب وهو يدفن غرابا ميتا بنص قوله تعالى: (فَبَعَثَ اللّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءةَ أَخِيهِ) فنقول: ان هذا المعنى إذن يوجب إعراب (يبحث) في هذه الآية حالا لا صفة.

وكذلك يتعين إعراب الجملة حالا لا صفة وان وقعت بعد النكرة في قوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَى أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ){الأنعام: ١٣٠} وقوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ){الزمر: ٧١}

فالله سبحانه يقيم الحجة يوم القيامة على الكافرين ، ذلك بجعل كل من (يقصون) و(يتلون) حالا لا صفة ؛ لانه لو أُريد بكل منهما المعنى الوصفي لما أفادا أنَّ الرسل قصوا وتلوا عليهم آيات الله وأنذروهم، ولجاز ان يجيب الكافرون: بلى قد جاءتنا الرسل التي كلفت بان تقص وتتلو علينا آياتك وتنذرنا لقاء هذا اليوم، ولكنها لم تقص ولم تتل علينا آياتك ولم تنذرنا لقاء هذا اليوم.

وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ) {القصص: ٥٩}.

فقد جعل الله من سنته ورحمته ان لا يعذب أُمَّة حتى يبعث اليها رسولا يتلو عليهم آيات الله ويعظهم وينذرهم ويبشرهم، فهذه السنة المفهومة من السياق ويتفق عليها المفسرون يتحقق معناها بجعل (يتلو) حالا لا صفة.

كذلك يقال الكلام نفسه في شبه الجملة ، فشبه الجملة مثلا في قوله تعالى : (إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتْ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا){الأحزاب: ١٠}.

لو أُريد جعلها صفة في الكلام لوجب استعمال (الذين) وقيل: إذ جاؤوكم الذين من فوقكم، والمعنى: ان الذين من فوقكم جاؤوكم، والكلام بهذا السياق خال من ذكر حالة المجيء، لذلك جاز ان يقال: اذ جاؤوكم الذين من فوقكم من تحت أرجلكم.

فشبه الجملة يحدد إعرابها أيضاً بعد النكرة بحسب المعنى المراد، فهي بمعنى الحال في قوله تعالى : (قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاء تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ وَارْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ {المائدة: ١١٤} لأن المراد حصول نزول المائدة من السماء.

وشبه الجملة (من فوقكم) حال أيضاً في قوله تعالى: (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ {الأنعام: ٦٥} وعند جعلها صفة كما يذهب النحاة .[١] يكون المعنى: قل هو القادر ان يبعث عليكم عذاباً من جنس العذاب الذي يصيبكم من فوقكم، وهذا المعنى لا يفيد ذكر الجهة وتحديدها التي يبعث من خلالها هذا النوع من العذاب، لأن (من فوقكم) عند جعلها صفة تكون صفة للعذاب وليس صفة لبعثه، لذلك جاز على المعنى الوصفي ان يقال: هو القادر ان يبعث عليكم عذابا من فوقكم من تحت ارجلكم، ذلك بإعراب (من فوقكم) صفة و(من تحت أرجلكم) حالاً والمعنى: ان الله قادر ان

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٥٠٥ .

يبعث عليكم عذابا من جنس العذاب الذي من صفته ان يأتيكم من ةفوقكم، قادر سبحانه وتعالى ان يبعثه عليكم من تحت ارجلكم، فيجعل الصواعق مثلا تصدر من جوف الارض لا من جو السماء، والله على كل شيء قدير.

فاذا كان الظاهر من الآية والمتبادر إلى ذهن كل مفسر ان المعنى المراد هو: ان الله سبحانه قادر ان يصيبكم بعذاب يبعثه عليكم من فـوقكم كالصيحة، أو يبعثه عليكم من تحت ارجلكم كالخسف، تعين إعـراب كـل (من فوقكم) و(من تحت أرجلكم) حالا لا صفة، وإذا أُعربت صفة اسـتناداً إلى القاعدة النحوية: الجمل بعد النكرات صفات، جاء الإعراب مستنداً إلى اللفظ مناقضاً للتفسير ، في حين أنَّ النحاة والمفسرين مجمعـون علـى أنَّ الإعراب يجب أن يكون مستنداً إلى المعنى أولاً وآخراً، بل ذهبوا إلى انـه لا يمكن التعرف إلى الإعراب وتحديده الا بعـد التعـرف إلـى المعنـى وتحديده.

يتبين مما تقدم ان قول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، حقيقة لا مراء فيها، أما قولهم: الجمل بعد النكرات صفات، ففيه نظر

التابع المقطوع في القرآن الكريم

بين النحو والبلاغة

مقدمة

عُرِّف التابع بأنه الاسم المشارك لما قبله مطلقا.[١]والتوابع هي: المعطوف والنعت والتوكيد والبدل وعطف البيان.

ومن قواعد اللغة العربية ان يتبع التابع المتبوع في الإعراب ، لكنه قد ورد في اللغة والقرآن كل من المعطوف بالواو والنعت مخالفاً لما قبله في الحركة، وتناول البحث هذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم بالدراسة، فتبين من خلالها أن هذا التابع على قسمين: قسم خالف ما قبله في الإعراب، لأنه خالفه في الحكم فلا يعد تابعا في الحقيقة وان اصطلحنا على تسميته بالتابع المقطوع نحوياً، وقسم شارك ما قبله في الحكم فكان ينبغي حسب القاعدة العامة ان يشاركه في الإعراب، لكنه قطع إلى حركة مخالفة له زيادة في المدح أو الذم، وهذا ما اصطلحنا على تسميته بالتابع المقطوع بلاغياً.

لذا يمكن تقسيم هذا التابع المقطوع على قسمين: تابع مقطوع نحوياً، وتابع مقطوع بلاغياً.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/١٩٠ .

المبحث الأول

التابع المقطوع نحويا

من قواعد اللغة العربية ان يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، ذلك إذا أُريد اشراكه به في الحكم ، كقوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بِيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){الأنفال: ١}. فاتبع (رسوله) لفظ الجلالة (الله) بالنصب؛ لأنه أُريد الامر بطاعة الله، والامر بطاعة الرسول. لذلك يعد المعطوف بمثابة مفعول لفعل محذوف من جنس المذكور، والتقدير: واطيعوا الله واطيعوا رسوله.

وقد يخالف المعطوف ما قبله في الإعراب، ويكون ذلك عندما يراد مخالفته في الحكم، من ذلك قوله تعالى : (إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ {٣٣} أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ {٣٤} وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ){الشورى: ٣٣-٣٥}

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (ويعلم) بالرفع على الاستئناف ، وقرأ الباقون بالنصب.

وقد عد النحاة والمفسرون نصب (ويعلم الذين) في سورة الشورى كنصب (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) في قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ){آل عمران: ١٤٢}.[1]

([1]) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/٤ ، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٥٨١ ، والجامع لاحكام القرآن ٣٤/١٦ .

وذكر النحاس ان الأولى بقوله تعالى: (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) النصب، لأنه جواب لما فيه النفي، بخلاف قوله تعالى: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ) ؛ لأنه ليس بجواب فيجب نصبه .[1]

وهو منصوب على الصرف عند الفراء.[2] أو على اضمار (ان) .[3]

والتقدير : وأن يعلمَ الذين

وقيل انتقل من حال الجزم إلى حال النصب استخفافا كراهية توالي الجزم .[4] أو للعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين.[5]

وذكر الرازي ان العطف على التعليل المحذوف غير غزير في القرآن الكريم .[6]

والنصب على معنى التعليل ، كما يبدو، هو القول الصواب، يؤيد ذلك قراءة (وليعلم) في بعض المصاحف، والتقدير: وليعلم الذين، أو: لأن يعلم الذين .[7]

فقوله تعالى: (وَيَعْلَمَ) لم يجزم لأنه ما أريد مشاركته بما قبله في الحكم والمعنى، فانقطع عنه نحويا ، كما انه نصب لأنه أُريد به معنى التعليل، وهو معنى

([1]) إعراب القرآن للنحاس ٣/٦٣-٦٤ .
([2]) معاني القرآن للفراء ٣/٢٠٤ ، وجامع البيان ٢٥/٣٥ .
([3]) التبيان في إعراب القرآن ٢/٣٤٩ .
([4]) الجامع لأحكام القرآن ١٦/٣٤ .
([5]) الكشاف ٤/٢٢٧ .
([6]) مفاتيح الغيب ٢٧/١٧٦ .
([7]) الجامع لأحكام القرآن ١٦/٣٤ .

نحوي، ينصب به الفعل المضارع. وأداته (اللام) أو (كي) أو كلاهما معا، والتقدير: وليعلم، أو كي يعلم، أو لكي يعلم.

وكذلك كان نصب (ومصدقا) في قوله تعـالى: (وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعَيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً){المائـدة: ٤٦} اختلـف فـي نصب (وَمُصَدِّقًا) على قولين: أحدهما:

النصب عطفا على (مصدقا) الأولى: فيكون حالا من عيسى أيضاً للتاكيد .[1]

والثاني: النصب على محل (فيه هدى) ومحله النصب على الحال من الإنجيل . .[2]

فقوله تعالى: (وَمُصَدِّقًا) لم يرفع لعدم صحة عطفه على (هدى) من جهة المعنى فانقطع عنه نحويا، ونصب لأنه أريد أن يكون حالا، والحال معنى نحوي ينصب به الاسم.

ومن القطع النحوي رفع (حور) في قوله تعـالى : (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ {١٧} بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ {١٨} لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزِفُونَ {١٩} وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ {٢٠} وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ {٢١} وَحُورٌ عِينٌ {٢٢} كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ){الواقعة: ١٧-٢٣}

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٠/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٣/١ .

(٢) الكشاف ٦٣٩/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٠٨/٦-٢٠٩ ، ومفاتيح الغيب ١٩/١٢ .

قـرأ ابـن كثـير ونـافع وأبـو عمـرو وابـن عـامر وعاصـم (وحـور عـين) بالرفع .[١]

وقـرأ الأعمـش وحمـزة والكسـائي وعامـة قـراء الكوفـة وبعـض المـدنيين بالخفض عطفا على ما قبله ، وان كان ذلك مما لا يطاف به، ولكن لما كان معروفا معناه اتبع الآخِر الأول في الإعراب .[٢]

وقيـل : معطـوف عـلى (جنـات) أي: في جنـات وحـور عـين .[٣] وقيـل: الخفض هو وجه العربية ، وإن كان أكثر القراء على الرفع ، لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن ، فرفعوا على قولك: ولهم حور عين، أو وعندهم حور عين .[٤]

وليس الأمر كذلك، وكان ينبغي لمن قرأ (وحور عين) بالرفع ؛ لأنه زعم: لا يطاف بهن، أن يقول: وفاكهة ولحم طير، بالرفع؛ لان الفاكهة واللحم لا يطاف بهن، فليس يطاف إلا بالخمر وحدها . .[٥]

على أية حال ، فالرفع هو المشهور وقراءة الجمهور كابن كثير وعاصم وشيبة وغيرهم، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم .[٦]

---

(١) كتاب السبعة ص ٦٢٢ .

(٢) جامع البيان ٢٧/١٧٦-١٧٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/١١١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢٤-٣٢٦ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٠٤ .

(٤) معاني القرأن للفراء ٣/١٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ٣/١٢٣-١٢٤ .

(٦) جامع البيان ٢٧/١٧٦-١٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢٤-٣٢٦ ، ومفاتيح الغيب ٢٩/١٥٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧/٢٠٥ .

واختلف في رفع (وحور عين) على قولين: أحدهما: الرفع عطفا على (ولدان)، والثاني: على الابتداء، على تقدير: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين .[1]

فقوله تعالى: (وَحُورٌعِينٌ) لم يجر؛ لأنه ما أُريد عطفه على ما قبله (بأكواب) فانقطع عنه نحويا، ورفع لأنه أريد عطفه على قوله تعالى: (وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ) ؛ أو لأنه أريد ان يكون مبتدا مؤخرً لخبر مقدم محذوف.

ومن القطع النحوي أيضاً رفع (ورسوله) في قوله تعالى : (وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ){التوبة: ٣}

قرأ ابن إسحاق وعيسى ابن عمر (ورسوله) بالنصب عطفا على لفظ الجلالة (الله) .[2] وقرئ (ورسوله) بالجر على الجوار وقيل: على القسم . .[3]

والمشهور قراءة الرفع ، وقيل في تخريج الرفع عدة أقوال، فقد اختار نحاة ان يكون (ورسوله) مرفوعا عطفا على المضمر في (بريء) ، وجاز ذلك لطول الكلام والتقدير: ان الله بريء هو ورسوله .[4]

---

(1) كتاب سيبويه ١٧٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٧١١/٢-٧١٢ ، ومفاتيح الغيب ١٥٤/٢٩ .

(2) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢-٥، ومشكل إعراب القرآن ٣٢٣/١ ، ومفاتيح الغيب ٢٢٣/١٥

(3) الكشاف ٢٤٥/٢ .

(4) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢-٥ ، والكشاف ٢٤٥/٢ ، ومفاتيح الغيب ٢٢٣/١٥ .

أو ان يكون مرفوعا عطفا على موضع اسم (إن) ؛ لأنه مرفوع في الأصل، أو عطفا على موضع (إن واسمها) . .[١]

وجاء في البرهان: ويقول بعضهم (إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [الأحزاب: ٥٦] فيرفعون (وملائكته) ولا يعملون فيها (ان). وسمع الفصحاء من المحرمين يقولون: إن الحمدَ والنعمةُ لك والملكُ لا شريك لك برفع .(النعمة) و (الملك).[٢]

والصحيح رفعه على انه مبتدا [٣]لخبر محذوف والتقدير: ورسوله بريء، أو ورسوله كذلك .[٤] أو خبر لمبتدا محذوف والتقدير: وكذلك رسوله . .[٥]

فقوله تعالى: (وَرَسُولُهُ) لم ينصب لانه ما أُريد عطفه على لفظ الجلالة (الله) فانقطع عنه نحويا، ورفع لأنه أريد ان يكون مبتدا أو خبراً، وكلاهما معنى نحوي يرفع به الاسم.

وعلى هذا النحو جاء رفع (الصابئون) في قوله تعالى:(نَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ){المائدة: ٦٩}

---

(١) المصادر السابقة ، والجامع لأحكام القرآن ٧١/٨ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢١/٢-٢٢ .

(٣)كتاب سيبويه ٢٣٨/١ ، والمقتضب ١١٢/٤ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٢٣/١ ، والجامع لاحكام القرآن ٧١/٨ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٣/١ ، ومفاتيح الغيب ٢٢٣/١٢ .

قرأ سعيد بن جبير (والصابئين) بالنصب عطفا على اسم (ان) .[1] والرفع هي القراءة المشهورة، وقد اختلفت أقوال النحاة في رفع (والصابئون) فمنهم من ذهب إلى انه مرفوع على الابتداء، وقيل انه مرفوع بفعل مقدر .[2]

وذكر الأخفش انه رفع عطفا على (الذين) ؛ لأنه مرفوع في الأصل على الابتداء قبل دخول (إنَّ) عليه. ثم قال: ((وقال بعضهم لما كان قبله فعل شبه في اللفظ.. وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه ، وان كان ليس عليه في المعنى ذلك انه يجيء أشياء في اللفظ لا يكون في المعاني منها، مثل قولهم هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ .[3]بجر (خرب) على الجوار.

يفهم من كلام الأخفش ان بعض النحاة ذهب إلى ان (والصائبون) حقه النصب، لكنه رفع على الجوار؛ لانه جاور فعلا رافعا للضمير المتصل (الواو).

ونسب الفراء إلى الكسائي .[4]والنحاس إلى الأخفش .[5]انهما قالا برفع (والصابئون عطفا على الضمير في (هادوا) ، ونسب النحاس إلى ابن إسحاق الزجاج أنه خطَّأ هذا القول من جهتين: أولاهما: ان المضمر المرفوع لايصح العطف عليه حتى يؤكد، والثانية: ان المعطوف شريك المعطوف عليه ، فيصير المعنى : ان الصابئين دخلوا في اليهودية وهذا محال [6]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٥١٠ .

(٢) مجاز القرآن ١/١٧٢ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٣٦٢ .

(٤) معاني القرآن ١/٣١٢ .

(٥) إعراب القرآن ١/٥١٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن ٦/٢٤٦ .

ولم أجد، كما مر، هذا المذهب الذي نسب إلى الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، لكنه نسب إلى غيره أنه قال برفع (والصابئون) على الجوار، لا برفعه عطفا على (الواو) في (هادوا)، كما أني لم اجد أيضاً ما نسب إلى الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه). وذهب الفراء إلى ان (والصائبون) رفع على انه عطف على (الذين) و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وجره [(١)] ؛لأنه مبني لا تبين فيه علامة الإعراب، فلا يجوز ان يقال: إن زيداً وعمرو قائمان ؛ لأن (زيدا) ظهر أثر الإعراب فيه، لكن يجوز أن يقال: إن هؤلاء وإخوتك مكرموننا ، وان قطامِ وهند عندنا . [(٢)]

وذكر الزجاج أن هذا المذهب مبني على أن عمل (إن) في النصب ضعيف، وقال: "وهذا غلط ؛ لأن (إنَّ) عملت عملين : النصب والرفع ... وكيف يكون نصب (إن) ضعيف وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها كقوله تعالى : (إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ){ المائدة: **٢٢**} ونصب (ان) من أقوى المنصوبات" . [(٣)]

وخطَّأ العكبري أيضاً هذا المذهب فقال: وقيل معطوف على موضع (إن) "كقولك: إن زيدا وعمرو قائمان، وهذا خطأ ؛ لأن خبر (إنَّ) لم يتم ، و (قائمان) ، إنْ جعلته خبر (إنَّ) لم يبق لـ(عمرو) خبر ، وإنْ جعلته خبرًا لـ(عمرو) لم يبق لـ(إنَّ) خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى؛ لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد، وأمَّا قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [الأحزاب: **٥٦**] على قراءة من رفع (وملائكته)، فخبر (إن) محذوف: تقديره: ان الله يصلي، وأغنى عنه فيها الثاني. وكذلك لو قلت:

---

(١) معاني القرآن ١/٣١١ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣ ، ومفاتيح الغيب ١٢/٥٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٢-١٩٣ .

إن عمراً وزيدٌ قائم ، فرفعت (زيد) جاز على أن يكون مبتدأ ، و (قائم) خبره ، أو خبر (إن) [١]

وقيل : (إنَّ) بمعنى (نعم) فما بعدها مرفوع على الابتداء ، وقيل : رفع لأنه جاء على لغة بلحارث الذين يقولون: رأيت الزيدان ، بالألف [٢] ومررت برجلان ، وقبض منه درهمان ، فيقلبون الياء الفا لانفتاح ما قبلها، وهذا إنما حكي عنهم في التثنية، وأما الجمع الصحيح فلم يحك عنهم[٣]

ومنهم من قال بجواز رفعه عطفا على موضع (إنَّ) واسمها ، أو عطفا على موضع اسم (ان) ؛ لأن الأصل فيه الرفع ، على ان يكون خبر (إنَّ) منوي قبل (والصابئون) والخبر هو: (من آمن به) منوي به التقديم، وحق (والصابئون والنصارى) ان يقعا بعد (يحزنون) والتقدير: ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى، وانما احتيج إلى هذا التقدير ، لأن العطف على الموضع لا يجوز إلاَّ بعد تمام الكلام وانقضاء اسم (ان) وخبرها [٤] كأنه قيل: ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك . [٥]

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥١-٤٥٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٠-٣٠١.

(٤) كتاب سيبويه ٢/١٥٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٠-٣٠١ ، ومفاتيح الغيب ١٢/٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٦/٢٤٦ .

(٥) الكشاف ١/٦٦٠ .

والظاهر رفع (والصابئون) على الابتداء من دون (والنصارى) ومن غير أن ينوى ثمة تقديم وتأخير، فقد جاء (والصابئون) هنا مرفوعة ، وبعد (والذين هادوا) ، في حين جاء منصوبا وبعد (والنصارى) في سورة البقرة : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ){البقرة: ٦٢}

ولعل السر في ذلك أن نصب (والصابئين) في سورة البقرة جاء في سياق تذكير بني إسرائيل بنعم الله عليهم، وليس الأمر كذلك في سورة المائدة، بل كانت في سياق التوبيخ ، وهذا المقام اقتضى ذمهم برفع (والصابئون) وتقديمهم لجعلهم بعد ذكر المعنيين بذمهم، وهم بنو إسرائيل (الذين هادوا) ذلك ان غرض الذم يتحقق بالرفع ؛ اذ التقدير: وكذلك الصابئون، وهو بمعنى: وحتى الصابئون: وهذا ما أوضحه الزمخشري بقوله: "فائدته التنبيه على أن الصابئين يثاب عليهم إنْ صح منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظن بغيرهم؟! ذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيا ، وما سموا صابئين إلاَّ لأنهم صبوا عن الأديان كلها، أي: خرجوا [١]فهذه هي الفائدة في عدم عطفهم على اسم (إن): "فكأنه قال: كل هؤلاء الفرق إن امنوا وعملوا صالحا قبل الله توبتهم وأزال ذنبهم حتى الصابئون ، فإنهم إن امنوا كانوا أيضاً كذلك" ، [٢] وليس الذين هادوا فحسب ، فهم ليسوا أفضل ممن هم اشد الناس ضلالا.

المبحث الثاني

---

(١) المصدر نفسه ١/٦٦١ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٢/٥١.

التابع المقطوع بلاغيا

يخضع النحاة كل قطع لمعاني النحو وتقديره ، مع ان هناك من القطع ما لا علاقة له بالنحو ولا يخضع لمعانيه ولا لعمل أداة من أدواته ، من ذلك مثلا قوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ){ال عمران: ١٤٢}.

قرا الحسن ويحيى بن يعمر (ويعلم الصابرين) بكسر الميم ؛لأنه كان ينوي الجزم عطفا على قوله تعالى: (ولما يعلم الله) [١] وقرأ أبو عمرو بالرفع على تقدير ان الواو للحال [٢] وقيل: ان الواو هنا بمعنى (حتى)، أي: ولما يعلم الله الذين جاهدوا حتى يعلم صبرهم . [٣]

والمشهور عند النحاة ان الواو في قوله تعالى: (ويعلم الصابرين) واو المعية [٤] و(يعلم) منصوب باضمار (أن)، والتقدير: وأن يعلم الصابرين . [٥]

وهذه (الواو) عند الكوفيين واو الصرف، والصرف: ان يجتمع الفعلان بالواو أو (ثم) أو الفاء، وفي أوله جحد أو استفهام أو نهي، يمتنع العطف عليه؛ لذلك ينصب الذي بعد واحد من هذه الحروف على الصرف؛ لانه مصروف عن

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٦٣/٢ ، وجامع البيان ٢٤٧/٧ ، ومعاني القرأن وإعرابه ٤٧٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٩/٩ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٢٠/٤ .

(٤) كتاب سيبويه ٤٤/٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٩٥/١ .

معنى الأول، وذلك كقولهم : لا يسعني شيء ويضيقَ عنك ؛ لان (لا) التي مع (يسعني) لا يحسن إعادتها مع قوله (ويضيق عنك) [(١)]

فواو (ويعلم) الثانية ليست عاطفة، بل هي واو المعية بمعنى (مع) عند النحاة والمفسرين؛ لذلك جعل الزجاج الآية، بمعنى: ولم يجتمع العلم بالجهاد والعلم بصبر الصابرين [(٢)]وجعلها الأنباري بتقدير: ولم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين . [(٣)]

وهذا الإعراب لا يصح معناه، فقول العرب مثلا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بنصب (تشرب) معناه: لا تجمع بين أكلهما، ولو جزم لكان المعنى: لا تأكل السمك مطلقا، ولا تشرب اللبن مطلقا، والجزم يكون عند جعل الواو عاطفة، وقد أُبعد هذا الاحتمال ؛ لأنه به لا يصح المعنى، وقول الشاعر:

ولُبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إليَّ من لُبس الشُّفوف

معناه، بنصب (وتقر): ان تجمع بين لبس العباءة وقرة العين، فيقال انهما جميعا أحب من لبس الشفوف، وليس المقصود ان لبس العباءة وحدها أحب من لبس الشفوف . [(٤)]

ففي نحو هذين المثالين قد فهم قصد الجمع بين فعليهما، لكن ما المقصود من نفي الجمع بين علم الله بالمجاهدين وبين علمه بالصابرين؟! اذ ما معنى هذا

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٣٥/١ ، وجامع البيان ٢٤٧/٧ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٧٢/١ .
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٣/١ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢٩٥/١ .

الكلام؟! انه لا يعقل أن يكون هو المعنى المراد، وانما المراد نفي الجمع بين دخول عباد الله الجنة ، وبين علمه بالمجاهدين والصابرين، فمن جاهد وصبر دخل الجنة وإلا فلا، فدخول الجنة وعدم الجهاد والصبر لا يجتمعان ، وهذا المعنى الذي لا يستقيم سياق الآية إلا به يحتم جعل (الواو) (ويعلم) واو عطف، سواء نصب بعدها الفعل أم رفع ام جزم فقوله تعالى: (ويعلم الصابرين) مشارك لقوله تعالى: (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) في الحكم، فهو معطوف عليه، أما نصب الفعل (ويعلم) الثاني فلم يكن لقطعه في المعنى عن (يعلم) الأول، وانما كان هذا القطع لغرض بلاغي ، فكل من الجهاد والصبر يتميز من الآخر بميزة وفضل، وقد صرح الحديث النبوي بعد الصبر جهادا وتفضيله على الجهاد في ساحة القتال . [1]

فالجهاد شدة وعناء وتضحية بالنفس. فمُيز العلم به بتقديمه، والجهاد حالة مؤقتة ، أما الصبر فحالة دائمة أطول وأوسع اختبارا وبلاء فمُيز العلم به بنصب الفعل وقطعه لفظا لا معنى.

وكذلك جاء نصب (والصابرين) في قوله تعالى: (لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ){البقرة: ١٧٧}

---

(١) ينظر : عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن قيم الجوزية ص ٣١ ، ٦٦ ، ٦٧ .

منع جمهور النحاة جعل (والصابرين) معطوفا على (ذوي القربى) ؛ لأنه يترتب على هذا العطف أمران لا يجوزان، أولهما: عطف (الموفون) على اسم الموصول (من) قبل أن تتم صلته، والثاني: كون (الموفون) فاصلا أجنبيا بين المعطوف والمعطوف عليه [١] ؛ لذلك ذهبوا إلى ان (والصابرين) منصوب على وجه المدح . [٢]

وعلى هذا الوجه جاء نصب (والمقيمين) في قوله تعالى: (لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا){النساء: ١٦٢}

قيل :ان (المقيمين) مجرور بالإضافة لعطفه على الكاف في (قبلك) كأنه قال: وما أُنزل من قبلك ومن قبل المقيمين [٣] وقيل: معطوف على الكاف في (اليك) والتقدير: بما انزل اليك والى المقيمين، وقيل: معطوف على (هم) في منهم، والتقدير: منهم... ومن المقيمين، وضعفت هذه الاوجه الثلاثة ؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمر وهو غير جائز في اللغة [٤]

ونسب الفراء إلى الكسائي قوله بأنَّ (المقيمين) جر لعطفه على (ما) والتقدير: يؤمنون بما انزل وما أُنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة ، ونسب إليه أيضاً انه منع

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١١٨/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٠/١ ، ومفاتيح الغيب ٤٤/٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٠/٢ .

(٢) المصادر السابقة ، وجامع البيان ٣٥٢/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٤٥/١ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١-٢١٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٤٠٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٦-١٤ .

نصبه على المدح ؛ لأن الممدوح لا ينصب إلا عند تمام الكلام، ولم يتم هنا لان خبر (الراسخون) هو قوله تعالى: (أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) . (١)

واصح الأقوال واشهرها عند النحاة انه منصوب على المدح . (٢)

وكما ورد المعطوف مقطوعا في القرآن الكريم وردت الصفة كذلك، يذكر الزجاج انه يجوز في غير القرآن الكريم ان تقول: الحمد لله رب العالمين، بنصب (رب) أو رفعها،وتقدير النصب: اذكر رب العالمين، والرفع: هو رب العالمين . (٣)

وقرأ عاصم وعبد الله بن إسحاق (حمالة) بالنصب في قوله تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ){المسد: ٤}

وهي من القراءات السبعية المتواترة. وقرأها الجمهور بالرفع (٤) فمن رفع جعلها من خبر المرأة أو من نعتها والخبر (في جيدها) ، ومن نصب جعلها منصوبة على الشتم أو الذم لا على التخصص (٥)

وقيل: منصوبة على الحال، والوجه الأول هو المشهور عند النحاة والمفسرين (٦) وهو القول الصواب في هذا الموضع وفي المواضع السابقة ، إلاّ أن

---

(١) معاني القرآن ١/١٠٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٠-١٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ١/٤٣-٤٤ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٩ ، وجامع البيان ٣٠/٣٣٨ ، وكتاب السبعة ص ٧٠٠ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٢٤٠ .

(٦) كتاب سيبويه ٢/٧٠ ، ١٥٠ ، ومجاز القرآن ٢/٣١٥ ،ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٣٧٥ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرأن ص ٢٢٥ ، والكشاف ٤/٨١٥ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٣٠٨ ، والبحر المحيط ٨/٢٥٦ .

النحاة يذهبون إلى ان كل معمول لا بد له من عامل لفظي ، إذا لم يكن ظاهراً وجب تقديره ، من ذلك مثلا قولهم بأن الحال منصوب بعامل، وهذا العامل لا يكون إلا فعلا، لكنه قد يرد الحال في سياق لا فعل فيه كقوله تعالى: (قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ){هود : ٧٢} في هذه الحال، ومن أجل تقدير العامل اللفظي، يجعلون اسم الإشارة (هذا) يتضمن معنى الفعل، والتقدير: انتبه إليه شيخا، وكذلك قالوا في قوله تعالى : (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ){النمل: ٥٢} بأن الحال (خاوية) منصوب على تقدير: أُشير اليها خاوية [١]

فالتقديرات التي جاء بها النحاة لإثبات العامل اللفظي عند عدم ظهوره في الكلام أثقلت النحو، وقد شعر نحاة منذ عهد مبكر ببعد التقديرات عن المراد وشدة تكلفها ؛ لذلك مالوا إلى تأليف كتب غايتها تيسير النحو بالابتعاد عن التكلف في البحث عن العامل من هذه الكتب: التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، وكتاب الجمل للزجاجي (ت٣٤٠هـ) وبدا المهتمون بهذه اللغة يدعون صراحة إلى إنقاذ النحو من مشكلات تقدير العامل اللفظي، وظهرت هذه الدعوة عند أبي العلاء المعري (ت:٤٤٩هـ) في كتابيه: رسالة الغفران وعبث الوليد، ثم جاء بعد ذلك ابن مضاء القرطبي ليثور ثورته الكبرى في كتابه المشهور: الرد على النحاة [٢]

---

(١) شرح عيون الإعراب ص ١٥٥ .

(٢) الدراسات اللغوية في العراق للقزاز ص ١٤٧ .

ثم عادت هذه الثورة في العصر الحديث،وكان أول من نبه عليها إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو، ثم تبنى المخزومي فكرته ومنهجه فدعا صراحة إلى الغاء العامل [1]

والذي دفع هؤلاء النحاة إلى إلغاء نظرية العامل والمعمول تعقيد النحو الذي يأتي من تمسك النحاة بالعامل اللفظي، والحقيقة أن العامل لا يكون الا معنى: فعامل الجزم مثلا في قولنا: لا تكذب، هو معنى النهي، لكن الشائع ان ينسب العمل إلى (لا)، وليست (لا) هي التي جزمت، فلو كانت هذه الأداة هي الجازمة لجزمت في نحو قولنا: المؤمن لا يكذب. اذ انها لم يتغير مبناها، ولكنها لم تجزم هنا لأنه قد تغير معناها، وكذلك (إن) الشرطية و (إن) النافية فلفظها واحد، الا ان الأولى تجزم والثانية لا تجزم استنادا إلى المعنى الذي تحمله ، وكذلك الفعل، ليس هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول وانما الذي يرفع هو معنى الفاعلية والذي ينصب هو معنى المفعولية ، والفعل لم يكن سوى أداة حملت هذين المعنيين العاملين، ويصح أن يقال ان الرفع لا يُسأل عن عامله؛ لأن العربية لغة تتميز بحركة آخرها، والأصل في حركة ألفاظها المعربة الرفع، فكل لفظ معرب مرفوع جاء على الأصل، فيكون الفاعل مرفوعا على الأصل والمفعول منصوبا بتسلط معنى المفعولية عليه، وكذلك يفسر اختلاف العمل في اسم (إنَّ) وخبرها بأنَّ اسم (إن) نصب بمعنى التوكيد الذي جيء به بوساطة الأداة (إنَّ) ، وخبرها مرفوع على الأصل.

والحقيقة أنَّ هناك عوامل لفظية: إلا انَّ النحاة لم يشيروا إليها ، اذ لم يعدُّوها من العوامل ، فالأصل مثلا في الفعل الماضي (كتب) ان ينتهي آخره بالفتحة ، لكن هذه الحركة تتغير إلى السكون إذا قلنا: كتبْتُ ،

---

[1] في النحو العربي قواعد وتطبيق للمخزومي ص ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .

والسبب في ذلك إضافة ضمير متحرك فتوالت أربع حركات فسكن آخر الفعل الأصلي طلبا للخفة، وتتغير إلى الضمة إذا قلنا: كتبوا؛ لتناسب الواو أو بتعبير اصح :ان الفتحة حذفت للثقل الحاصل من النطق بها قبل الواو والتي جيء بها للجمع، والأصل في فعل الأمر مثل (اكتبْ) ان ينتهي آخره بالسكون، واذا اتصل آخره بنون التوكيد حُرك بالفتحة لالتقاء الساكنين، فهذه الحالات هي التي حق أن تسمى عوامل لفظية: أمَّا الأدوات التي ذكر النحاة انها تعمل في الأسماء والأفعال انما هي تعمل بمعانيها لا بألفاظها .

فالعوامل لا تكون الا معاني الا ان كثيراً من هذه المعاني العاملة لا يمكن الإتيان بها وتسليطها على المعمول الا بوساطة أدوات، وثمة معان ليست لها أدوات تحملها، ولكنها تعمل في المعمول ؛ لكون المعمول أو السياق قد تضمن المعنى العامل، فمعنى التمييز عامل المنصوب على التمييز، ومعنى الاختصاص عامل المنصوب على الاختصاص، ومعنى الإغراء أو التحذير عامل المنصوب على الإغراء أو التحذير، ومعنى الحالية عامل الحال.

وقد يصرح النحاة بالعامل المعنوي ، كقولهم عند إعراب الحال : نصب على الحال ، منصوب على الحال[1] وهذا يعني أنَّ الحال منصوب بمعنى الحال ، وليس بالفعل ظاهرًا كان أم مقدرًا ، كما يزعمون ، ومن ذلك قولهم عند إعراب الظرف : منصوب على الظرف [2]ومن ذلك قولهم في إعراب الاسم المنصوب ،

---

(١) ينظر : الدر المصون ٥/٣٤٤ ، ٧/٣٦٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٧/٣٦٣ .

نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمَ ، أو المسكينَ ، أو البخيلَ ، بأنَّه نصب على المدح والترحم والشتم [١]

وفي قولـه تعـالى مـثلا: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ){يوسف: ١٢} يعد النحاة الفعل المضارع (يرتع) مجزوما لوقوعه جواب طلب ، وهذا يعني ان الذي عمل الجزم هو معنى الطلب.

وكذلك الحال في نصب (الصابرين) و (المقيمين) و (حمالة) فقد كانت أصح الأقوال وأشهرها عند النحاة أنَّ (الصابرين) و (المقيمين) منصوبان على معنى المدح، و (حمالة) منصوبة على معنى الذم ، وقد صرحوا بعمل هذين المعنيين فقالوا "وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم فتنصب وترفع " [٢]وقالوا (فينصب لقصد المدح أو الذم) [٣]

الا ان النحاة، كما مر، لتمسكهم بالعامل اللفظي يجعلون المنصوب بمعنى المدح أو الذم منصوبا بفعل مقدر، أي : ((بفعل لا يظهر ، وهو : أعني ، أو أخص ، أو أمدح ، أو أذمُّ ، أو أترحم ، كلٌّ في موضعه)) [٤]

لذلك يعربون كُلاًّ من (الصابرين) و (المقيمين) و (حمالة) مفعولا به لفعل محذوف تقديره: امدح أو اذم [٥]، فيكون مقطوعا نحويا حسب تقديرهم وإعرابهم.

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ، بتحقيق إميل بديع ٣٧١/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٩٤/١-٣٩٥ ..

(٢) جامع البيان ٣٢٩/١ .

(٣) المطالع السعيدة ص ٢١١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٤/١-٣٩٥ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٥٤٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢/١-٢١٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٥٤٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٦-١٤ .

والحقيقة ان قوله تعالى: (والصابرين) وقوله تعالى: (والمقيمين الصلاة) معطوفان وليسا مفعولين، وكذلك قوله تعالى: (حمالة الحطب) نعت وليس مفعولا به، لان هذه المنصوبات في القرآن الكريم لم تنصب لقطعها عما قبلها نحويا، بل هي تابعة لما قبلها في المعنى والحكم، وان خالفته في الحركة والإعراب، فقد قطعت عما قبلها من جهة اللفظ فحسب، وجاء هذا القطع لغرض بلاغي وقد حدده النحاة بأنه لقصد المدح والذم. وقد أشار الفراء إلى هذا النوع من المقطوع بقوله "والوجه ان يكون نصبه على نية المدح ،لانه من صفة شيء واحد، والعرب تقول: مررت برجل جميل وشابا [١]

فالاسم (شابا) معطوفا على (جميل)، وان خالفه في الإعراب فهو مقطوع لفظا لا معنى.

إنَّ النحاة، وإن أصروا على إعراب الاسم المقطوع إلى النصب مفعولاً بفعل مقدر، إلاَّ أنَّ واقع اللغة اضطرهم إلى القول بالحقيقة، والتصريح بجعله منصوبًا بمعنى المدح، أو الذم، فتحت عنوان : هذا باب ما ينصب فيه الاسم ؛ لأنَّه لا سبيل له إلى أن يكون صفة، استعمل سيبويه المصطلحات الآتية : ((وتنصبه على المدح والتعظيم)) [٢]((وإن شئت نصبته على الشتم)) [٣]بل جعل سيبويه من عناوين كتابه : ((هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح)) [٤]وجعل من شواهده قول الله تعالى : (والمقيمينَ الصلاة){النساء : ٦٢}وجعل الباب الذي يليه بعنوان :

---

(١) معاني القرآن ١/١٠٨ .

(٢) كتاب سيبويه ، بتحقيق إميل بديع ٢/٥٣

(٣) المصدر نفسه بتحقيق بديع ٢/٥٤

(٤) المصدر نفسه بتحقيق بديع ٢/٥٧

((هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)) [١] وجعل من شواهده قول الله تعالى : (وامرأتُه حمَّالةَ الحطب){المسد : ٣} ونسب إلى الخليل قوله : ((ولكنَّه انتصب على الشتم ، كما انتصب (حمَّالةَ الحطب){المسد : ٣}[٢]

والعجيب من أمر النحاة ، أنَّهم برغم إصرارهم على إعراب الاسم المقطوع إلى النصب مفعولاً به بفعل مقدر، فإنَّهم فرَّقوا بينه وبين المفعول به نفسه ، والمنصوب عندهم أيضًا بفعل مقدر ، فقد أشار سيبويه إلى أنَّ النعت المنصوب على معنى المدح أو الذم هو غير النعت المنصوب على معنى المفعولية، اذ يقول في المثال: ((وأتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ(بنصب الفاسق والخبيث)، لم يرد ان يعرفك شيئا تنكره ولكنه شتمه بذلك))[٣]

فالاسم المنصوب هنا إذا نصب لغرض تعريف الموصوف به وتمييزه من زيد آخر مؤمن أو ليس بفاسق، يكون نصبه على معنى المفعولية بفعل محذوف والتقدير: اتاني زيد أعني الفاسق الخبيث، أمَّا إذا لم يرد من نصبه التعريف ، بل شتمه كان منصوبا على معنى الذم.

وقال أيضًا في هذا الصدد : ((وسألت الخليل ، رحمه الله ، عن : مررتُ بزيد وأتاني أخواه أنفسُهما ، فقال : الرفع على : هما صاحباي أنفسهما ، والنصب على : أعنيهما ، ولا مدح فيه ؛ لأنَّه ليس مما يُمدَح به))[٤]وقال : ((زعم الخليل أنَّ

---

(١) المصدر نفسه بتحقيق بديع ٦٥/٢

(٢) المصدر نفسه بتحقيق بديع ١٥٠/٢-١٥١ .

(٣) كتاب سيبويه بتحقيق بديع ٦٥/٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٩/٢ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٢٥٦ ، وشرح اللمحة البدرية ٢١٨/٢ .

(٤) كتاب سيبويه بتحقيق بديع ٥٥/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩٢/٢ .

نصب هذا على أنَّك لم ترد أن تحدِّث الناس ، ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنَّهم علموا من ذلك ما علمتَ ، فجعله ثناءً وتعظيمًا ... وهذا شبيه بقوله : إنَّا بني فلان نفعل كذا ؛ لأنَّه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنَّه من بني فلان ، ولكنَّه ذكر ذلك افتخارًا وابتهاءً)) [1] فنصب ((بني فلان ، كنصب ما يُمدَح عل المدح)) [2]

واستشهد السيرافي على الاسم المنصوب بفعل مضمر بتقدير (أعني) والمنصوب على الشتم ، أو الذم ، مفرِّقًا بينهما ، ومعلِّقًا على ما استشهد به بمثل قوله : ((فلم يرد أن يجعله شتمًا ، ولكن أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها)) [3] وقوله : ((وقد يجوز أن تنصب على معنى الفعل ، ولا تريد مدحًا ، ولا ذمًّا ، ولا شتمًا ، مما ذكرتُ لك ... فتنصبه على (أعني) وهو فعل يظهر ؛ لأنَّه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه ، ولم يرد افتخارًا ولا ذمًّا ولا مدحًا)) [4]

إذن المنصوب على معنى المدح ، أو الذم ، هو غير المفعول به المنصوب بتقدير (أعني)

نخلص مما مرَّ ذكره أنَّ مما يدل على ان المنصوب المقطوع بلاغيا منصوب على معنى الذم أو المدح ، وليس بالفعل المقدر (أمدح) أو (أذم) ثلاثة أُمور:

أولها: ان النحاة اجمعوا على ان هذا الفعل المقدر واجب الحذف ،واذا كان الأمر كذلك فكيف صح ان يعمل وهو محذوف من الكلام، فكيف يصح ان يعمل العدم؟

---

(١) كتاب سيبويه بتحقيق بديع ٢/٦١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٤٠١

(٤) المصدر نفسه ٢/٤٠٢

والثاني: ان الكلام لا يستقيم معناه بذكر التقدير الذي أوجبوه اذ ما معنى قولنا: ولكن البر من امن بالله والموفون بعهدهم وأمدح الصابرين؟ وما معنى قولنا: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون وأمدح المقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما؟ وما معنى قولنا: وامرأته اذم حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد؟

والثالث: ان النحاة قد صرحوا بالنصب على المدح والذم.

والجدير بالذكر ان النحاة، وان اعربوا النعت المقطوع إلى النصب مفعولا به بفعل مقدر، فقد ذكروا انه نعت تابع لما قبله في المعنى حتى سموه نعتا مقطوعا ، فليعرب اذن نعتا مقطوعا كما سموه ، وهذا هو الإعراب المطابق للمعنى والمراد ، ويقال الكلام نفسه في المعطوف المقطوع إلى النصب.

ولا يكون ثمة إشكال ؛لان النحاة قد بينوا سبب هذا القطع وسوغوه بأنه جاء زيادة في المدح أو الذم.

تبين مما تقدم تفصيله ان المقطوع بلاغيا تابع لما قبله، فحق ان يعد من التوابع بخلاف المقطوع نحويا.

وفي القرآن الكريم آية يحتمل فيها القطع النحوي والبلاغي وهي قوله تعالى: (فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ){المنافقون: ١٠}

قرأ عامة قراء الأمصار (وأكن) بالجزم غير ابن محيصن وأبي عمرو والحسن ومجاهد [١]

---

(١) جامع البيان ٢٨/١١٨-١١٩ .

وقرئ بالنصب عطفا على ما بعد الفاء وهي قراءة مخالفة للسواد الذي قامت به الحجة . [1]

ومن قرأ بالجزم جعله عطفا على محل (فأصدق) [2] لأنه لو لم يكن الفاء لكان مجزوما [3] على جواب التمني، وقوي الحمل على الموضع لعدم ظهور الإعراب فيه، ومن نصبه جعله معطوفا على لفظ (فأصدق). [4]

والحقيقة ان الفعل (فأصدق) واقع موقع جواب التمني الذي هو موقع جزم، لكنه سبق بفاء السببية لأنه أُريد ان يكون بهذا المعنى ؛ لذلك غلب معنى الجواب فنصب، أما الفعل (وأكن) فلم ينصب ، لانه ما أُريد مشاركة ما قبله في معنى الفاء فانقطع عنه نحويا، وجزم لأنه أُريد ان يكون جواب التمني مجرداً من معنى السببية.

ويمكن أن يكون هذا القطع بلاغيا، ذلك ان قوله تعالى: (فأصدق) جاء في سياق الإنفاق قال تعالى: (وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ){المنافقون: ١٠}

فحين يرى العبد يوم القيامة ان سبب دخوله النار كان بخله فإنه يتمنى ان يعود إلى الدنيا من أجل ان ينفق؟ لذلك كان من الملائم أيضاً ان يعزز هذا المعنى بتمنٍّ أشد جزما وأعم فقال (وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ) فالصلاح أعم من الإنفاق ، فقطع الفعل (وأكن) عن الحركة، وقطع الحركة

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣٨-٤٣٩ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٣١ .

(٢) المقتضب ٢/٣٣٩ ، ٤/١١١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٣٧ ، والكشاف ٤/٥٤٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٣١ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٤١ .

الذي هو الجزم اشد من حركة الفتحة التي هي النصب، فكان الجزم لتأكيد المعنى السابق وإعمامه لا لمخالفته وعدم العطف عليــه، فيكــون القطــع بلاغيا وليس نحويا.

وكذلك قوله تعالى: (وَحُورٌعِينٌ) جاز جعل الرفع فيه قطعا بلاغيا، كما جاز في الموضوع السابق جعله قطعا نحويا.

وقد قيل، كما مر، ان الرفع كان لأن الحور العين ليس مما يطاف بهن، فلا يصح عطفه على الخمر، وقد رد على هذا التعليل بان الفاكهة جرت وعطفت، وهي أيضاً مما لا يطاف بها اذ لا يطاف الا بالخمر، وقد وجدت من الفائدة ان اذكر هنا ما قد يساعد على إيضاح سر الرفع في هذه الآية.

حين كنت أُدرِّس مادة التربية الإسلامية في معهد إعداد المعلمات سألتني طالبة، وقد بدتْ على وجهها ملامح الغضب والأسى: لِمَ يستخدم الرجال دائما المرأة متاعا رخيصا لشهواتهم؟ حتى ان القرآن الكريم حين يعد المؤمنين بنعيم الجنة يعدهم بالحور العين.

ولم اتذكر كيف كان جوابي لها وقتئذ، وقد يجاب عن هذا السؤال بأن الذي جعل المراة متاعا لشهوات الرجل هو النظم العلمانية والأوربية، لانها هي التي دعتها إلى التبرج والى إبداء زينتها ومفاتنها للرجال في وسائل الإعلام المختلفة وفي كل مكان، وليس الأسلام الذي فرض عليها العفة والحجاب وأمرها ان لا تبدي زينتها الا لزوجها ، كما أن الاسلام، وبما هو مثبت في تشريعاته وتوجيهاته. كما جعل المراة متاعا لزوجها فقد جعل الرجل متاعا لزوجته ، فكل منهما متاع للآخر.

وكذلك يمكن ان تكون هذه هي الإجابة نفسها فيما يتعلق بالحور العين بأنه كما جعل الحور متاعا للرجل في الجنة فقد جعل الرجل متاعا لهن.

بيد أنني فيها بعد تذكرتُ حقيقة أهم مما مرَّ ذكره ، عسى أن تكون صحيحة، هي أن الحور العين حيثما ذُكرنَ في القرآن الكريم ما قصد بهن نساء الدنيا المؤمنات اللواتي يدخلن الجنة، فهن أسمى وأكرم عند الله من أن يذكرنَ في سياق المتاع، والحور ما ذكرنَ الا في هذا السياق ؛ والدليل على ذلك وصفهن بقوله تعالى: (فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ){الرحمن:٥٦} أي: لم يجامعهن من قبل رجل من الإنس أو رجل من الجن، ذلك أنهن لسنَ من ولد آدم ولا من أهل الدنيا.

والدليل على ذلك أيضاً وصفهن بقوله تعالى: (إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء) [الواقعة:٣٥] ويؤيد ذلك الحديث الذي يرويه الترمذي: "عن ام سلمة .... قلت يا رسول الله، نساء الدنيا أفضل أم الحور العين؟ قال بل نساء الدنيا أفضل من الحور العين كفضل الظهار على البطانة. قلت يا رسول الله، وبِمَ ذلك؟ قال: بصلاتهن وصيامهن وعبادتهن الله عز وجل .. وفي حديث الصور الطويل ان رسول الله(صلى الله عليه وسلم) يقول فيدخل الرجل منهم على ثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله وثنتين من ولد آدم لهما فضل على من انشأ الله بعبادتهن الله في الدنيا" (١)

وهذا ما يتضح في السورة التي ورد فيها الشاهد التي بينتْ ان الناس في الآخرة على ثلاثة اصناف: صنفين في الجنة وصنف في النار.

قال الله تعالى : (وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً {٧} فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ {٨} وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ {٩} وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ {١٠} أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ {١١} فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ {١٢} ثُلَّةٌ مِّنَ الأَوَّلِينَ {١٣} وَقَلِيلٌ مِّنَ الآخِرِينَ {١٤} عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ {١٥} مُتَّكِئِينَ

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/٢٩١-٢٩٢ .

عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ {١٦} @يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ {١٧} بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ {١٨} لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزِفُونَ {١٩} وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ {٢٠} وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ {٢١} وَحُورٌ عِينٌ {٢٢} كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ {٢٣} جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) {الواقعة: ٧-٢٤].

ومما هو معروف في اللغة ان كل جمع يضم ذكورا وإناثا يعبر عنه في العربية بصيغة التذكير ، فاذا قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) {التحريم: ٨} ، فالمراد الذين امنوا واللواتي آمنَّ. واذا قال ،سبحانه : (هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا){الأحزاب: ٤٣}. فالمراد أيضاً: وكان بالمؤمنات رحيما، فقوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ) قصد به السابقون من المؤمنين والسابقات من المؤمنات، فهذه الثلة تضم الجنسين على سرر منسوجة بالذهب، يقدم لهم كؤوس الخمر والفاكهة ولحم الطير والحور العين، فالحور العين جُعلنَ متاعا تتمتع به السابقات من نساء الدنيا، كما يتمتع بهنَّ السابقون من الرجال.

والواو في قوله تعالى: (جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ضمير يعود على قوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ)، أي: يعود على الذين كانوا يعملون الصالحات في الدنيا من الرجال والنساء، بانهم جوزوا على أعمالهم الصالحة، ولا يعود، كما هو واضح من السياق، على الحور العين ، بل الحور العين جعل التمتع بهن من ضمن الجزاء الذي يقدم إلى هؤلاء السابقين من المؤمنين العاملين والمؤمنات العاملات ، وقد جاء في الحديث ان اهل الجنة ملوك فيها[١]

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٢١٤-٢١٦ .

فكأنّ كل رجل يدخل الجنة ملك يجلس بجنب زوجته الملكة، وكأنَّ كل امراة تدخل الجنة ملكة جالسة بجنب زوجها الملك، ويؤتى بالحور العين يرقصن ويغنين أمامها وبين أيديها، وكلاهما ينظر اليهن يتمتع بسماع غنائهن ومشاهدة رقصاتهن وبالنظر إلى جمال وجوههن وألوان ثيابهن.

فاذا تصورنا هذا المشهد من مشاهد الجنة لا يكون بعد ذلك عطف الحور العين على كؤوس الخمر وجعلهن مما يطاف بهن أمراً غريبا، بل هذا ما قيل به في قراءة الجر وهي قراءة متواترة كقراءة الرفع والمعنى: "ويطوف عليهم الوالدان بالحور العين. [1]

وقد مر في الموضوع السابق جعل المرفوع في قولع تعالى: (وَحُورٌعِينٌ) مقطوعا نحويا بإعرابه مبتدا لخبر محذوف، والتقدير: ولهم حور عين. لكنه جاز عدم الأخذ بهذا الإعراب والتقدير، بإعراب هذا المرفوع برغم رفعه معطوفا على أكواب، ولم يجر ويتبع المعطوف عليه من حيث اللفظ ، بل رفع تمييزا له مما قبله، ذلك ان الحور العين ، وان جُعلنَ متاعا معطوفا على متاع الخمر بيد انهن ذوات أرواح ومشاعر وعواطف حالهن حال أهل الجنة من نساء الدنيا، فيكون السر في هذا الرفع رفعا لشانهن والقطع بلاغيا لا نحويا.

اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما، اللهم اهدنا وسددنا، اللهم إنا نسألك الهدى والسداد، اللهم آمين.

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٨٧/٤ .

المنصوب الثاني لــ(ظنَّ) وأخواتها

إعرابه بين المفعولية والحالية

مقدمة

زعم النحاة أنَّ المنصوب الثاني لــ(ظنَّ) وأخواتها مفعول به وليس حالاً

قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعــولين ، وليس لك أنْ تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حَسِب عبد الله زيدًا بكرًا ، وظنَّ عمرو خالدًا أباك ، ومثــل ذلــك : رأى ... ووجد : وإنما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنمــا أردتَ أنْ تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان ، أو شــكًّا ... فإنما ذكرتَ ظننت ونحوه ؛ لتجعل خبر المفعول يقينًا ، أو شكًّا)) [١]

وهذا هو مذهب النحاة البصريين [٢]، وقد نســبوا إلــى الفــراء والكوفيين أنَّ هذا المنصوب نصب على الحال ، [٣]

ومذهبهم خلاف ما نُسب إليهم ، فقد جعل الفراء المنصوب الثاني للفعل (تخذ) الذي هو من أخوات (ظنّ) [٤]خبرًا لا حالاً، قــال فــي قولــه

([١]) كتاب سيبويه ٧٦/١ .

([٢]) ينظر : المقضب للمبرد ٩٥/٣ ، والمفصل في علم العربية للزمخشري ص ٣٣٢، والمقرب لابن عصفورص ١٧٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٥٣٧/١ ، وحاشية الصــبان على شرح الأشموني ٢٦/٢ .

([٣]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٧/٢-٣١٢ ،وهمــع الهوامــع ٥٤٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٨١/٢ .

([٤]) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٢٩/١ .

تعالى : (ما كان ينبغي لنا أنْ نتخذ من دونــك مــن أوليــاء){الفرقــان : ١٨}((فلو لم تكن في (الأولياء)(مِنْ) كان وجهًا جيدًا ٠٠٠لأنَّ العرب إنمــا تدخل (مِنْ) في الأسماء لا في الأخبار)) [١]

أمَّا ثعلب فقد قال في الآية نفسها : (((مِنْ) تدخل في الجحد علــى النكرة في الابتداء ولا تدخل في المعارف ٠٠٠ ومن قال : أنْ نتخــذ ثــم أدخلها على المفعول الثاني فهو قبيح)) [٢] فقد جعل المنصوب الثاني مفعولاً ثانيًا على مذهب البصريين .

وقال أبو بكر بن الأنباري في إعراب الشطر الثاني من بيت امرئ القيس : وما إنْ أرى عنك الغواية تنجلي : ((وخبر (أرى) ما عاد مــن تنجلي)) [٣] وقال في بيت عنترة : أرى الموت يعتام الكــرام ويصــطفي : (((الموت) منصوب بــ(أرى) وخبر (أرى) ما عــاد مــن (يعتــام))) [٤] وكذلك جعل منصوبَي (زعم) اسمَا وخبرًا[٥].

إنَّ جعل الحال خبرًا لا إشكال فيه ، وقد يحصل ؛ لأنَّ كليهما من حيث المعنى والأصل من واد واحد ، أمَّا إعراب الحال مفعولاً فلا يصح ، وما أجمع عليه البصريون فيما تقدم ذكره باطل بالأدلة الآتية :

---

(١) معاني القرآن ٢/١٦٢ .

(٢) مجالس ثعلب ١/١٠١-١٠٢ .

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢٠٠-٢٠١ . .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ص ٤٥٢.

الدليل الأول

الحال والمفعول به بين اللفظ والمعنى

هذا الدليل منتزع مما تضمنه رد البصريين على الكوفيين ، فقد قال أبو البركات بن الأنباري : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر (كان) والمفعول الثاني لـ(ظننت) نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أنَّ نصبهما نصب المفعول لا على الحال ، أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : فإنَّا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلاَّ الحال فكان حمله عليه أولى ؛ ولأنَّه يحسن أنْ يقال فيه : كان زيد في حال كذا ، وكذلك يحسن أيضًا في ظننتُ زيدًا قائمًا : ظننتُ زيدًا في حال كذا ؛ فدل على أنَّه نصب على الحال ، قالوا : ولا يجوز أنْ يقال : إنَّه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أنْ يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننتُ عمرًا غلامك والحال لا تكون معرفة ... على أنَّه قد جاءت الحال معرفة في قولهم ... فأرسلها العراك ... وطلبت جَهدك وطاقتك ، ورجع عودَه على بدئه... وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنَّما قلنا : إنَّ نصبهما نصب المفعول لا على الحال لأنَّهما يقعان في نحو قولهم : كناهم ... وكذلك قالوا أيضًا : ظننتُه إياه ، والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ، فعُدِمَ شروط الحال فيهما ، فوجب أنْ ينتصبا نصب المفعول ... أمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين... إنَّه يحسن أنْ يقال : كان زيد في حال كذا ، وكذلك يحسن في ظننتُ زيدًا قائمًا ، ظننت زيدًا في حال كذا ، تدل على أنَّ نصبهما نصب الحال ، قلنا هذا إنَّما يدل على الحال مع وجود شروط الحال ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنَّ من شروط الحال أنْ تأتي بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك في (كان) الناقصة ... ولم يوجد أيضًا في

المفعول الثاني لــ(ظننتُ) التي بمعنى الظن ... وكذلك من شروطها ألاَّ تكون إلاَّ نكرة ، وكثيرًا ما يقع خبر (كان) ، والمفعول لثاني لــ(ظننــت) معرفة ، ولو كانا حالاً لما جازا أنْ يقعا إلاَّ نكرة ؛ فلما جاز أنْ يقعا معرفة دل على أنَّهما ليسا بحال)) [1].

وقد تمسك البصريون بهذه الحجج اللفظية وراحوا يتناقلونهــا فــي كتب النحو ، جاء في شرح التصريح : ((وذهب الفراء إلــى أنَّ الثــاني منصوب التشبه بالحال ؛ مستدلاً بوقوعه جملة وظرفًا وجارًّا ومجــرورًا ، وعورض بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه)) [2].

نستنتج مما تقدم ذكره أنَّ الحجج التي رد بها البصريون على ما نسبوه إلى الكوفيين هي :

١-كون المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها يقع موقع العمدة .

٢-مجيئه معرفة ، ومن شروط الحال أنْ لا تكون إلاَّ نكرة .

٣-مجيئه جامدًا ، ومن شروط الحال أنْ تكون مشتقة .

وهذه الحجج جميعها لفظية بحتة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، أنَّه لا يلزم وجودها في المنصوب الثاني أنَّه مفعول به ، ولا يلزم كونها فيه أنَّه ليس بحال ، أمَّا الحجج التي ذكرها الفراء والكوفيون ، كما نسبتْ إليهم ، فهي حجج معنوية ، أي : يلزم من وجودها في المنصوب الثاني أنَّه حال لا مفعول .

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف م ١١٩ ، ٢/٣٠٧-٣١٢.

(2) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٨١ ، وينظر همع الهوامع ١/٥٤٧ .

فقد استدل البصريون بأنَّ المنصوب الثاني لـــ(ظنَّ) وأخواتها ليس حالاً : ((بوقوعه معرفة وضميرًا واسمًا جامدًا كالمفعول به ، ولا يكـــون شيء من ذلك حالاً)) (١).

واعتمادًا على هذه الحجج اللفظية المختلقة ، أيَّد الدكتور مصـــطفى جواد ، والدكتورإبراهيم السامرائي(٢) والدكتور فاضـــل الســـامرائي بقـــوة مذهب البصريين (٣).

إنَّ قول البصريين ، ومن تبعهم عن لسان السيوطي : ((ولا يكون شيء من ذلك حالاً)) باطل بالنقل قبل أنْ يكون باطلاً بالمعنى ؛ فالحال كما تأتي مشتقة ونكرة ، تأتي أيضًا معرفة وجامدة ، نحو قوله تعـــالى : (يَـــا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعًا){النساء : ٧١} وقوله تعالى : (فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّـــلَ لَهَـــا بَشَرًا سَوِيًّا){مريم : ١٧} ، وقوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْـــجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إَلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًـــا){الإ ســـراء : ٦١} وقولـــه تعالى : (قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـــذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَـــذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ){هود :٧٢} ونحو : أرسلها العِراك ، وطلبته جَهـــدي وطـــاقتي ، وكلمته فاه إلى فيَّ ، ورجع عودَه على بدئه ، وجاء القوم قضّهم بقضيضهم ، وجاء زيد وحده ، ومررت بالقوم ثلاثتَهم ، وأربعتَهم ، إلـــى العشـــرة ، ونحو قولك : علمته الحساب بابًا بابًا ... وخلق الله الزرافة يديها أطـــول

---

(١) همع الهوامع ٥٤٧/١ .

(٢) ينظر ، الدراسات اللغوية في العراق ، للقزاز ص ١٦٢-١٦٧.

(٣) ينظر : معاني النحو ٥/٢

من رجليها [١] ، ونحو : هذه جبتك خزًا ، وخاتمك حديدًا ، ومررتُ بزيد أكحلَ ، وتفرقوا أيادي سبأ ، وجاءت به سبطَ العظام ولقيته أسودَ ، وهذا ما صرح به النحاة [٢] .

ومن النحاة من نبه على هذه الحقيقة ، فقد قال يس الحمصي : ((وقوله : وعورض بوقوعه معرفة وضميرًا الخ لا حاجة بقوله ضميرًا بعد قوله معرفة ، ثم الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيرًا ، بل أجاز ذلك قياسًا جماعة منهم البغداديون ويونس ، فلعل الفراء وافقهم على ذلك)) [٣].

إذا ثبت استنادًا إلى المعنى والأصل أنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها حال ، فإنَّه ينبغي أنْ لا يلتفت بعد ذلك إلى الشروط اللفظية ، بل يعد من أكبر الخطأ في منهج الدراسات النحوية أنْ ننفي ما يقتضيه المعنى بحجة تتعلق باللفظ ، بل المنهج الصحيح والسليم الذي يجب أنْ يؤخذ به أنْ نعدل من الشروط اللفظية لما يقتضيه المعنى ، فلا ندعي أنَّ هذا المنصوب ليس حالاً لوقوعه ضميرًا ، بل نذهب إلى جواز وقوع الضمير حالاً؛ لوقوع الحال ضميرًا بعد (ظنَّ) وأخواتها .

ومما احتج به البصريون أنّ الحال فضلة يتم الكلام بدونها ، وليس كذلك المنصوب الثاني لـ(ظنّ) [٤].

([١]) ينظر : شرح التسهيل للمرادي لابن مالك ٢/٢٦٢-٢٦٤ ، والمقرب لابن عصفور ص ٢١٨-٢١٩ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢/٣٣٤-٣٣٧ .

([٢]) ينظر : همع الهوامع ٢/٢٩٣-٢٩٨ ، وشرح التصريح على التوضيح٢/ ٥٨٩ ، ٥٩٤ ، ٥٩٨ ، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٨ .

([٣]) حاشية يس الحمصي بهامش شرح التصريح ٢/١٨٤ .

([٤]) ينظر : همع الهوامع ١/٥٤٧ ، وشرح التصريح ٢/١٨١ .

إذا لم يجز البصريون جعل هذا المنصوب حالاً ؛ لكون الحال فضلة ، وجب عليهم كذلك أنْ لا يجيزوا جعله مفعولاً ؛ لأنَّ المفعول به أيضًا كالحال يعد عندهم فضلة ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر فإنَّ هذا الزعم ليس صحيحًا حتى عقب بعض النحاة على ذلك بقوله : ((ليس هذا شأن الحال دائمًا ، وإنْ كان بعض الأماكن لا يتم الكلام بدونه ، نحو قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين))) [1] فالحال (لاعبين) في الآية لا يمكن الاستغناء عنها بأيِّ حال من الأحوال ؛ لأنَّه بحذفها ينقلب معنى الآية من الإثبات إلى النفي .

والحقيقة أنَّ الحال لا يؤتى بها في الكلام ليستغنى عنها ، بل لا ينشئ المتكلم الكلام إلاَّ من أجلها نحو قولك : ضربتُ زيدًا مسيئًا ، فأنتُ لم تقل : ضربتُ زيدًا إلاَّ من أجل أنْ تقيد ضربك لزيد بإساءته ، فلولا التصريح بإساءته لما وجدتَ حاجة في أنْ تقول : ضربتُ زيدًا ، وكذلك إذا قلنا : أعجبني زيد صادقًا ، فقد قيدنا الإعجاب بزيد بصدقه ، بل لولا حصول الصدق ما حصل إعجاب .

الدليل الثاني

معنى الحال ومعنى الخبر

وهذا الدليل منتزع أيضًا من تعبير النحاة عن هذا المنصوب ، فقد قالوا بما يدل على حاليته لا على مفعوليته ، من ذلك قولهم : إنَّه خبر المنصوب الأول في الأصل ، وعلاقة الخبر بالمبتدأ هي علاقة الصفة بموصوفها ، وعلاقة الحال بصاحبها ، ويخرج عن هذه العلاقة المفعول به ؛ حتى بين النحاة أنَّ ((الخبر والنعت والحال)) جنس واحد[2] ، بل صرح

([1]) شرح التصريح ٢/١٨٤ .

([2]) المصدر نفسه ٢/٥٨٩ .

سيبويه بهذه الحقيقة بقوله : ((وذلك قولك ...ظنَّ عمــرو خالــدًا أبــاك ...وإنّما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنّك إنّمــا أردتَ أنْ تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً أو شكًّا)) (١)

فالمنصـوب الثـاني الـذي أعربـه سـيبويه مفعـولاً بـه ثانيًـا ، هـو في الحقيقـة والمعنى حال للمفعول به الأول ؛ كما صرح بذلك سيبويه ؛ لذا يجب إعرابه حالاً عنه .

الدليل الثالث

تعريف النحاة للحال والمفعول به

وهذا الدليل منتزع أيضًا من كلام النحاة ، وهم يعرفون كلاًّ مــن الحال والمفعول به ، فحقيقة هذا المنصوب مطابق لتعريف النحاة لــلأول وغير مطابق للثاني ، فقد عرفوا الحال بأنّه ما بيّنت هيئــة صــاحبها ، (٢) أي : هي صفة له و((أنْ تكون نفس صاحبها فــي المعنــى)) (٣)والنحــاة مجمعون على أنَّ المنصوب الثاني لــ(ظــنّ) وأخواتهــا ، يبــين هيئــة المنصوب الأول ، وأنّه نفسه في المعنى(٤) ، حتى عرفوا منصوبي (ظنّ) أنّه ما كان ((ثاني مفعوليه عبارة عن الأول ، وها هو ذا (ظنّ وأخواتها))) (٥)

---

(١) كتاب سيبويه ٧٦/١ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٦٢٥/١ .

(٣) شرح التصريح ٦١٢/٢ .

(٤) ينظر :كشف المشكل في النحو ص ١٠٠ .

(٥) الغرة المخفية ٢٤٣/١ .

وهم بقولهم هذا قد بينوا من جهة أخـــرى انَّ المنصـــوب الثـــاني لـــ(أعطى) وأخواتها غير الأول [1]

وهذه هي حقيقة المفعول به ، والفرق بينه وبين الحال ، قال أبـــو سعيد السيرافي ، وهو يشرح كلام سيبويه : ((هذا باب ما يعمل فيه الفعـــل فينتصب ، وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ... ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب ؛ لأنه حال ، وفرق بينه وبين ما ينتصب ؛ لأنَّه مفعـــول ثان ، فيما يتعدى من الفعل إلى مفعولين ، ولك أنْ تقتصر على أحـــدهما ، من قبل أنَّ الحال إنَّما هي وصف من أوصاف الفاعل والمفعول في وقـــت وقوع الفعل ، كقولك : قام زيد ضاحكًا ، أي : وقع فعله في الحال التي هو موصوف فيها بـــ(ضاحك) ، وضرب زيدٌ هندًا قائمةً ، أي : وقع الضرب بها في الحال التي هي موصوفة فيها بـــ(قائمة) ، وإذا قلت : كسوتُ زيدًا الثوبَ ، فالثوب ليس هو الكاسي ، ولا هو المكسو ، فليس بحال وقع فيهـــا الفعل من أحوالهما ؛ فوجب أنْ يكون الثوب مثل زيد في وصول الفعـــل إليه وتناوله له)) [2]

وقال ابن يعيش: ((الحال تشبه المفعول به من حيث إنَّها تجيء بعد تمام الكلام ... وتفارقه في أنَّها هي الفاعل في المعنى وليست غيـــره ، فالراكب في : جاء زيد راكبًا : هو زيد ، وليس المفعول كـــذلك ، بـــل لا يكون إلاَّ غير الفاعل ، ولذلك امتنع : ضربتُني ، وضربتَكَ ، لاتحاد الفاعل

([1]) ينظر : كشف المشكل ص ١٠٠ ، والغرة المخفية ٢٤٣/١ .

([2]) شرح كتاب سيبويه٢٩٢/١ .

والمفعول ، فأمَّا قولهم : ضربتُ نفسي ، فالنفس في حكم الأجنبي ، ولذلك يخاطبها ربها ، فيقول : يا نفس اقلعي ، مخاطبة الأجنبي)) [1]

فإذا كان النحاة قد أجمعوا على أنَّ الفرق بين الحال والمفعول : هو أنَّ الحال هو الفاعل ، أو المفعول في المعنى ، أو أنَّه صفة لهما ، وليس المفعول كذلك ، بل هو غيرهما في المعنى ، وأجمعوا من جانب آخر على أنَّ منصوب (ظنَّ) وأخواتها الثاني ، هو صفة لمنصوبها الأول ، أو هو الأول في المعنى ، فهذا الإجماع يقتضي على أنْ يجمعوا على أنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها حال وليس بمفعول ، أمَّا تصريحهم بأنَّه مفعول به ، فهو تناقض صريح ، ومأخذ ما كان ينبغي للنحاة أنْ يوقعوا أنفسهم فيه .

وقد أجمعوا على أنَّ ((المفعول به نصب إذا ذكرت من فعل بـــه)) [2] أي : ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولـــك : ضـــرب زيـــد عمرًا)) [3]

وهذا التعريف المجمع عليه للمفعول به ، ينطبق على (زيدًا) في نحو قولنا : ظننتُ زيدًا صادقًا ؛ لأنَّه هو الذي وقع عليه حدوث الظنِّ ، أمَّا (صادقًا) فهو صفة لما وقع عليه هذا الحدوث ، أي : هو صفة لما وقع عليه فعل الفاعل ؛ فلا وجه في إعرابه غير الحال

الدليل الرابع

([1]) شرح المفصل ٥٥/٢ ، وتقديم الدكتور إميل٤/٢ ، وينظـــر : الأشـــباه والنظـــائر ١٨٨/٢-١٨٩ . .

([2]) المقتضب للمبرد ٨/١ .

([3]) المفصل في علم العربة للزمخشري ص ٤٥ ، وينظر : همع الهوامع ٥/٢ .

موقع الجملة بين الحالية والمفعولية

قال السيوطي : ((وزعم الفراء أنَّ هذه الأفعال لمَّا طلبت اسمين أشبهت من الأفعال مما يطلب اسمين ، أحدهما : مفعول به ، والآخر حال نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا ، واستدل بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به)) [١]

وهذا من الأدلة الدامغة على أنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) ليس بمفعول ؛ لأنَّ المفعول لا يقع شبه جملة ، ولا جملة .

قال ابن هشام : ((اختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ؟ فالمشهور المنع مطلقًا ، وأجازه هشام وثعلب ، نحو يعجبني قام زيد ... ومنعوا : يعجبني يقوم زيد ، وأجازهما هشام وثعلب ... ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ما ورد ... على إضمار (أنْ))) [٢]

وما قاله ابن هشام يدل دلالة قاطعة على أنَّ الجملة تقع فاعلاً ونائب فاعل ، لكن باستعمال (أنْ) ، فيقال : يعجبني أنْ قام زيد، ويعجبني أنْ يقوم زيد ، وما استشهد به ابن هشام كان من هذا الباب ، أي : كما قال ((وأولوا ما ورد ... على إضمار (أنْ))) وكان ينبغي لابن هشام وغيره أنْ يضيفوا إلى الفاعل ونائبه ، المفعول به ، فالجملة تقع أيضًا مفعولاً به لكن باستعمال (أنْ) ، فورود المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها جملة دليل ناهيك من دليل ، على أنه ليس بمفعول ؛ لأنَّه لو أريد من الجملة في هذا الموقع معنى المفعولية لوجب استعمال (أنْ) ، وأنْ يقال مثلاً : ظننتُ زيدًا أنْ يكذب ، وكان على النحاة أنْ يسلطوا الحكم الذي سلطوه على الفاعل

---

(١) همع الهوامع ١/٥٤٧ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٢٨ .

ونائبه ، أنْ يسلطوه أيضًا على المفعول به ، إلاَّ أنَّهم استبعدوه لظنهم الخاطئ بأنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها مفعولاً ثانيًا ، إذ هذا المنصوب كثيرًا ما يقع جملة ، وهو يقع جملة ؛ لأنَّه حال في الحقيقة ؛ والحال شأنها شأن الصفة والخبر عن ذات ، تقع جملة من غير وساطة (أنْ) .

الدليل الخامس

الإعراب بين المعنى والشروط اللفظية

تضمن رد الأنباري على الكوفيين بأنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها حال من حيث المعنى ، إلاَّ أنَّه لم يجز إعرابه حالاً استنادًا إلى المعنى ، لعدم توافر الشروط اللفظية ، وهذ ما صرح به بقوله ؛ ((أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا ... لأنَّه يحسن أيضًا في ظننتُ زيدًا قائمًا : ظننتُ زيدًا في حال كذا ؛ فدل على أنَّه نصب على الحال)) (١)

فالأنباري قد وافق الكوفيين بأنَّ المنصوب الثاني يعنى معنى الحال ويدل عليه ، إلاَّ أنه رد هذا الدليل بدليل لفظي ، وهذا أمر غريب أنْ يرد البصريون الأساس الذي بني عليه النحو ، ألم ينشأ النحو على أساس المعنى ، ألم يجمع النحاة من أولهم إلى آخرهم على أنَّ الكلمة تُعرَب استنادًا إلى معناها ، وأنَّ فهم المعنى يدل على الإعراب ؟.!، حتى قال ابن جني : ((فإنْ أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى ، تقبلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه ؛ حتى لا يشذ منها عليك)) (٢)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٠٧-٣١٢ ، م ١١٩ .

(٢) الخصائص ١/٢٨٣-٢٨٤ .

فلا أحد يستطيع أنْ ينفي أنَّ (قائمًا) في نحو ما مثل النحاة : ظننتُ زيدًا قائمًا ، يفيد معنى الحالية ويدل عليه ؛ إذن يجب أنْ يعرب حالاً ؛ وكذلك كل لفظ وقع موقع هذا المنصوب ، وأنْ لا يلتفت إلى القضايا اللفظية ، والجدير بالذكر أنَّ الاعتماد على المعنى هو المنهج الذي سار عليه النحاة في تحديد الإعراب ، ويتضح منهجهم هذا في كثير من المسائل الإعرابية ، فقد ذكر أبو علي النحوي أنَّه يُميِّز الفاعل من المفعول استنادًا إلى المعنى لا إلى اللفظ ، فقال : ((جاز القلب والحمل على اللفظ اتكالاً على المعنى ، ومن كلام العرب : أدخِلَ القبرَ زيدُ ، وأُدخِلَ القبرُ زيدًا ، وكُسيتِ الكعبةُ ثوبًا ، وكُسِيَ ثوبُ الكعبةِ، وأُعطي زيدٌ درهمًا ، وأُعطي درهمٌ زيدًا ؛ لأنَّ السامع لا يتوهم أنَّ القبر يدخل زيدًا، ولا أنَّ الكعبة تكون كسوة للثوب ، ومن ذلك : أدخلتُ القلنسوة رأسي ، وأدخلتُ رأسي القلنسوة)) [1] ومما قالوه في هذا الباب : إنَّه قد سمع رفع المفعول ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ،وأنَّه قد جاء في كلام العرب رفعهما معًا ، أو نصبهما معًا ، ومن شواهدهم في هذا الباب ، قول الشاعر :

إنَّ مَن صاد عقْعقًا لَمشومُ   كيف مَن صاد عقعقانِ وبومُ

والعقعق : نوع من الغربان ، ذو لونين أسود وأبيض [2]

إلاَّ أنَّ النحاة لم يعربوا الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، على الرغم من أنَّ أحدهما لبس لباس الآخر من الناحية اللفظية ، بل أعربوا المنصوب فاعلاً برغم نصبه وتأخره لدلالته على معنى الفاعلية ، وأعربوا

---

(1) المسائل المشكلة ص ٢٢٧ . .

(2) ينظر : مغني اللبيب ٦٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ٦/٢-٧ .

المرفوع مفعولاً برغم رفعه وتقدمه ، لدلالته على معنى المفعولية ، حتى ذكر السيوطي : ((والمبيح لذلك كله فهم المعنى)) [1]

الدليل السادس

الإحساس النحوي

من خلال تعلم التلاميذ والطلاب قواعد اللغة العربية ، ومن خلال دراستهم للنحو سنة بعد سنة ، ينشأ عندهم ما يمكن أنْ يسمى بالإحساس النحوي ، من ذلك مثلاً أنَّه كثيرًا ما يقرأ أو يسمع مثل عبارة : يعرب كذا فاعلاً ؛ لأنَّه قام بالفعل ، ويعرب كذا مفعولاً به ؛ لأنَّه وقع عليه فعل الفاعل ، وهذه الكلمة مفعول معه ؛ لأنَّها أفادت معنى المعية ، وهذا الاسم يعرب حالاً ؛ لأنَّه بتقدير : في حال كذا ، فكثيرًا ما يقرأ ، أو يسمع مثل هذه العبارات ، وهو يدرس النحو ، وكذلك عندما يصبح المتعلم معلمًا ، فإنَّه يعلم غيره النحو بالطريقة التي تعلمها ؛ فمن خلال هذه الممارسة النظرية والتطبيقية ، يكتسب الدارس فطرة نحوية تمكنه من إدراك الإعراب الصحيح بمجرد قراءة تركيب الجملة أو سماعها ، فقد سألت كثيرًا من هؤلاء الذين لا يزالون طلاب علم ، أنَّه لو خُيِّرَ بين إعراب (صادقًا) مفعولاً به أو حالاً ، في نحو : ظننت زيدًا صادقًا ، فأي إعراب يختار ؟ فقد فعلت فوجدتهم جميعهم يجيبون بالفطرة والبداهة النحوية أنَّه حال ، بعد هذا أتساءل وأقول : بأيِّ وجه من وجوه المعنى ، وبأيِّ إحساس نحوي يمنع أساطين النحو إعراب (خيرَ تجارة) التي هي صفة لـ(التقى) حالاً ، ويصرون على إعرابها مفعولاً به ؟! في نحو

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارة ....[1]

([1]) همع الهوامع ٧/٢ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٩/٢ .

وبأيٍّ وجه من وجوه المعنى ، وبأيٍّ إحساس نحوي ، يُردُّ إعراب الجملة الفعلية (يموج في بعض) حالا ، ويُصَرُّ على إعرابها مفعولا به ، في قول الله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ {الكهف : ٩٩}[٢]

أليست هذه الجملة حالاً وصاحبها (بعضهم) ؟

فإنَّه لا مسوغ دفع النحاة والمفسرين إلى إعراب (يموج) مفعولاً به غير التقليد ، فلو تخلوا عنه واستعانوا بالمعنى والإحساس النحوي ، لقطعوا نسل هذا الخطأ الإعرابي الكبير ، ومنعوا من شيوعه في كتب النحو والإعراب والتفسير .

المآخذ

١–في إعراب ما هو حال في المعنى مفعولاً به هدم للأساس الذي بُنِي عليه النحو العربي ؛ فعلى أساس المعنى بدأ النحو ونشأ وتطور ووصل إلى ما وصل إليه ؛ فلولاه لما استطاع النحاة أنْ يخطوا خطوة واحدة في بناء هذا الصرح الكبير .

٢–في إعراب النحاة الحال مفعولاً برغم الفرق الكبير والأساسي بينهما ، تجعل الدارسين لا يثقون بكلام أساتذتهم من كبار النحاة في هذه المسألة بخاصة ، وفي باقي المسائل النحوية بعامة .

٣–لو سمحنا بجواز إعراب الحال مفعولاً في هذه المسألة ، لجاز إعراب كل حال مفعولاً في المسائل الأخرى ، وهذا ما حصل ؛ فقد أجيز إعراب (يتكلم) مفعولاً به ثانيًا ، في نحو : سمعتُ زيدًا يتكلم ، قياسًا على

([١]) ينظر : شرح التصريح ٢/١٩٠ .

([٢]) ينظر : الدر المصون ٧/٥٥١ .

(ظنَّ) وأخواتها[1] بل لو قيس على الحجج اللفظية التي استند إليها النحاة في تعيين إعراب المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) مفعولا به ،لأمكن لكل دارس وباحث بما يناظر هذه الحجج جعل الفاعل مفعولاً به ، والمفعول به فاعلاً ، والمبتدأ خبرًا والخبر مبتدأً ، ولضاعت عندئذ الحقيقة وعمت الفوضى ولحلت الطامَة الكبرى بالنحو العربي .

٤-في إعراب ما هو حال في المعنى مفعولاً به استنادًا إلى شروط لفظية ، في مسألة (ظنَّ) وأخواتها ، يجعل للدراسة النحوية منهجين ، وفي ذلك خلل كبير؛ لأنَّه يؤدي حتمًا إلى التناقض والتضارب ، مما يستوجب حذف أحدهما ، والأولى حذف المنهج اللفظي ؛ لأنَّه محصور في عدة مسائل إعرابية ، ولكون المنهج المعنوى هو الأغلب والأصح .

٥-إذا كان النحاة قد أجمعوا على أنَّ المفعول به أولاً كان أم ثانيًا ، كيان مستقل ، أيْ : هو غير ما قبله ، وأجمعوا أيضًا على أنَّ المنصوب الثاني لـ(ظنَّ) وأخواتها هو عبارة عن الأول ، أي : هما كيان واحد ، فإنَّ إعراب المنصوب الثاني هذا مفعولاً به ثانيًا ، يكون من باب جعل الواحد يساوي اثنين ، وهذا خلاف المنطق وخلاف الحقيقة والواقع .

---

(1) همع الهوامع ٢/٧ .

(مَنِ) الموصولة في القرآن الكريم
بين التعريف والتنكير

الملخص

تعد (مَنِ) الموصولة عند النحاة معرفة ؛ إذ تدخل ضمن المعارف الست التي حددتها كتب النحو ، والحقيقة أنَّ (منِ) الموصولة نكرة ، وقد بينتُ ذلك من خلال ذكر الوظيفة الأساسية للاسم الموصول ، وعلاقته بالضمير العائد ، وقد حوى المبحث الأول تفصيل هذه القضية ، كما أنَّ النحاة ، وإن ذهبوا إلى أنَّ (منِ) الموصولة معرفة ، فقد أشاروا بما يدل على خلاف ذلك ، وهذا ما نوهتُ به في المبحث الثاني الذي جعلته بعنوان : دلالة (مَنِ) الموصولة على التنكير والعموم ، ولتأكيد ما ذهبتُ إليه استشهدتُ بطائفة من الآيات القرآنية التي وردت فيها (منِ) الموصولة ، وأوضحتُ من خلال تفسيرها دلالتها على التنكير ، حتى لو بدت أنَّها عائدة على ذات بعينها حسب السياق ، أو استنادًا إلى أسباب النزول ، وهي شواهد مختارة تضمنها المبحث الأخير الذي جعلته بعنوان : تطبيقات قرآنية .

فقد سعى الباحث إلى إثبات أنَّ (مَنِ) الموصولة ، أينما وردت في القرآن الكريم ، نكرة دالة على العموم ، وليست ، كما أجمع النحاة ، معرفة بمنزلة (الذي) دالة على مُعَيَّن .

مقدمة

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فقد أردت في هذا البحث أن أثبت بأنَّ (مَنِ) الموصولة نكرة دالة على العموم ، وليس ، كما ذهب النحاة ، وتبعهم في ذلك المفسرون ، إلى أنَّها معرفة دالة على مُعَيَّن ، بينت ذلك من خلال بيان الغرض من استعمال الاسم الموصول ، فقد صرح النحاة بأنَّ الأسماء الموصولة ، بصفة عامة ومن غير استثناء ، استعملت للوصف بالجملة ، وصرحوا ، بصفة خاصة ، بأنَّ (الذي) وفروعها مما هو مبدوء بـ(ال) ، استعملت وصلة لوصف المعرفة بالجملة ، وهذا يعني أنَّ الأسماء الموصولة غير المبدوءة بـ(ال) مثل (مَن) ، استعملت وصلة لوصف النكرة بالجملة ، فإذا عُدت (الذي) معرفة لقيامها بوظيفة وصف المعرفة بالجملة ؛ فإنَّ (مَنِ) الموصولة يلزم أن تُعد نكرة لقيامها بوظيفة وصف النكرة بالجملة ، وقد تضمن المبحث الأول الذي جعلته بعنوان : وظيفة الاسم الموصول وعلاقته بالضمير العائد ، تفصيل هذه القضية .

كما أنَّ النحاة ، وإن ذهبوا إلى أنَّ (مَنِ) الموصولة معرفة ، فقد أشاروا بما يدل على خلاف ذلك ، من ذلك مثلاً أنَّهم عرفوا (مَن) بجميع أقسامها ، بأنَّها اسم مبهم ، وذكروا أنَّها لفظ مشترك تستعمل بمعنى المذكر والمؤنث ، وبمعنى المفرد والمثنى والجمع ، فـ(مَنِ) الموصولة ، لو لم تكن نكرة دالة على العموم ، لما جاءت ، بحسب تعبير النحاة ، بمعنى : (الذي) ، و(التي) ، و(اللذان) ، و(اللتان) ، و(الذين) ، و(اللاتي) .

هذه هي الحقيقة ، بيد أنَّ الذي حمل النحاة والمفسرين على القول بأنَّ (مَنِ) الموصولة معرفة ، جعلهم إياها بمنزلة (الذي) ، في حين أنَّ ثمة فرقًا أساسيًّا بينهما ، وهو أنَّ (الذي) استعملت للتعبير عن الذات ؛ لذلك جاز إظهار موصوفها ، وتطلب تعيينه فردًا ، أو جنسًا ، أو جماعة ، أمَّا (مَنِ) الموصولة ، فقد استعملت

للتعبير عن الصفة ، من دون التفات إلى تعيين موصوفها ؛ لذلك لزم حذفه ، ولـمَّا كان المراد منها الصفة ، لزم أن يراد منها كل من اتصف بهذه الصفة ، كائنًا من كان صاحبها ، ومن هنا دلت على معنى التنكير والعموم ، وقد تضمن ذكرَ هذه الحقيقة المبحثُ الثاني الذي جعلته بعنوان : دلالة (مَنِ) الموصولة على التنكير والعموم .

وقد اتضح لي أنَّه ليس للنحاة والمفسرين دليل على أنَّ (مَنِ) الموصولة معرفة سوى مجيئها ، كما بدت لهم من السياق ، أو من أسباب النزول ، عائدة على البارئ ، جل وعلا ، أو على شخص بعينه ؛ ولأهمية هذه الشواهد القرآنية ؛ لكونها هي المقصودة في هذا البحث ، فقد بسطتُ الحديث عنها ، والتعليق عليها ، والتمهيد لها ، وقد قسمتها على ثلاثة أضرب ، بدأتُ بذكر الشواهد التي دلت فيها (مَنِ) الموصولة بوضوح ، على معنى التنكير والعموم ، مبينًا أنَّ هذه هي دلالتها ، وإن بدت في شواهد الضرب الثاني عائدة على شخص بعينه ، أو عائدة على الله ، سبحانه ، كما بدت كذلك من السياق ، في شواهد الضرب الثالث ، وهذا ما اشتمل عليه المبحث الأخير ، تحت عنوان : تطبيقات قرآنية .

المبحث الأول

وظيفة الاسم الموصول وعلاقته بالضمير العائد

المطلب الأول

الاسم الموصول المبدوء بـــ(ال)

ذهب النحاة إلى أنَّ المعارف ستة أقسام ، هي : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأعلام ، والمحلى بالألف واللام ، والأسماء الموصولة

، وما أُضيف إلى واحد من هذه الأسماء [١] ، و((معنى الموصـــول أن لا يتم بنفسه ، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ، فإذا تم بما بعــده ، كــان حكمه حكم سائر الأسماء التامة ، يجــوز أن يقــع فــاعلاً ، ومفعــولاً ، ومضافًا إليه ، ومبتدأ ، وخبرًا)) [٢]

ومن معاني (من) : من الموصــولة ، وقــد ســميت الأســماء الموصولة، أو أسماء الصلات بهذا الاسم ؛ لأنَّهــا تفتقــر إلــى صــلات توضحها[٣] وتعرب حسب موقعها من الجملة ، وقد قال ابــن عصــفور : ((وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف ، فمذهب أبي علي الفارسي أنَّهــا تعرفت بالعهد الذي في الصلة ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنَّها تعرفــت بالألف واللام ، واستدل الفارسي على أنَّها إنَّما تعرفت بالعهد الــذي فــي الصلة ، ولم تتعرف بالألف واللام بأنَّ من الموصولات ما ليس فيه ألــف ولام ، نحو : (من) و(ما) ، واستدل الأخفش على أنهــا تعرفــت بــالألف واللام بأنَّ التعريف لم يثبت إلاَّ بالألف واللام ، أو بالإضافة ، ولم يثبــت بغير هذين الشيئين تعريف ، وأمَّا قوله : إنَّ من الموصولات ما ليس فيــه ألف ولام مثل (من) و(ما) ، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام))[٤] ، وقال السيوطي : ((ذهب قوم إلى أنَّ تعريف الموصولات بالألف والــلام ظاهرة في (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما ومنوية في (مــن) و(مــا) ونحوهما ، والصحيح أنَّ تعريف الجميع بالصلة)) [٥]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/١ ، وللمرادي ص ١٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٩ ، وشرح ابن عقيل ٨٧/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧١/٢ .

(٣) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص ٣٧٩- ٣٨٠.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٨٠/٢-٨١ ، وينظر : ارتشاف الضرَب ٤٦٠/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٤١/٢-٤٢ .

فالاسم الموصول يعد عندهم معرفة ؛ لأنَّ الصلة تبينه وتزيل إبهامه وتنكيره ؛ ولهذا قالوا عن (الذي) و(التي) : إنَّ الألف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف ؛ لأنَّ التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدهما، فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان، وذلك لا يجوز[١] .

وقد أشار النحاة إلى السر في استعمال العرب للاسم الموصول ، فذكر أبو بكر بن السراج أن ((الذي) اجتلبت في الكلام لتكون وصلة لوصف المعارف بالجمل، كما جاؤوا بـ (أيّ) متوصلين بها إلى نداء مافيه (أل) فقالوا: يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل و (أيّ) وصلة))[٢]، وأوضح ابن جني هذا الغرض بقوله: ((إنّ (الذي) إنَّما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أنّ الجمل نكرات[٣] ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات، في نحو: مررت برجل أبوه قائم، ونظرت إلى غلام قامت أخته ، فلما أُريد مثل هذا في المعرفة، لم يمكن أن تقول : مررت بزيد أبوه قائم، على أن تكون الجملة (أبوه قائم) وصفًا لزيد ؛ لأنَّه قد ثبت أنَّ الجملة نكرة ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة ، فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزيد كريم، على الوصف، فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجل أبوه قائم ، لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا (اللام)[٤] ؛ لأنَّ اللام من خواص

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨٠-٨١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ص١/١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٧٤-٣٧٥، والأشباه والنظائر في النحو ٢/٤١-٤٢ .

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٢٧٢.

(٣) تعد الجملة عند النحاة نكرة ، ينظر دلائل الإعجاز ص١٥٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٧٥.

(٤) يعني بـ (اللام) (ال) التعريف.

الأسماء، فجاؤوا بـــ (الذي) متوصلين به إلى وصف المعـــارف بالجمـــل، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة لـــ (الذي) فقالوا: مررت بزيد الذي أبوه منطلق ، وبهند التي قام أبوها، ونظير هذا أنَّهم لما أرادوا نـــداء ما فيه لام المعرفة ولم يمكنهم أن يباشروه بـــ (يا) لما فيها من التعريـــف والإشارة توصلوا إلى ندائها بإدخال (أيّ) فيها فقالوا: يـــا أيهـــا الرجـــل، فالمقصود بالنداء هو الرجل و(أيّ) وصلة إليه، كما أنَّ المقصود في قولك: مررت بالرجل الذي قام أخوه، أن يوصف الرجل بقيام أخيـــه، فلمـــا لـــم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بـــ (الذي))) [(١)]

وقد أشار إلى هذا الغرض نحاة آخـــرون مـــنهم : عبـــد القـــاهر الجرجاني[(٢)] ، والزمخشري [(٣)]، وأبوالبركات بـــن الأنبـــاري[(٤)] ، وابـــن يعيش[(٥)] ، وأبو حيان الأندلسي [(٦)]، وغيرهم[(٧)]

استنادًا إلى ما تقدم ذكره من كلام النحاة كـــان ينبغـــي أن يكـــون للصلة محل من الإعراب ؛ لأنها هي المقصودة بالوصف ، لا أن تتجـــرد منه حتى سماها سيبويه حشوًا[(٨)] ((فالصلة هي الصفة في المعنى ، وإنمـــا جيء بـــ(الذي) وصلة إلى ذلك)) [(٩)] إلاّ أنَّ النحاة راعوا في إعراب الاسم

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣ ـ٣٥٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ١٥٤.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٨٠ ، تفسير الآية (١٧) من سورة البقرة .

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٣٨٠- ٣٨١.

(٥) ينظر : شرح المفصل ٢/٣٧٥ ، ٣٩٣.

(٦) ينظر : البحر المحيط ١/١١٢ ، تفسير الآية (١٨) من سورة البقرة .

(٧) ينظر : بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١/ ١٢٩.

(٨) ينظر : كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢/١٠٥-١٠٧ ، وتعليق بديع ٢/١٠١-١٠٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٤١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٩٢ .

الموصول وصلته الجانب اللفظي، وهو ظهور علامة الإعراب عليه كظهورها على (أيّ) وظهورها عليه في التثنية نحو: اقبل اللذان فازا[1] وقد صرح ابن جني بأنَّ المقصود في نحو، مررت بالرجل الذي قام أخوه ، أن يوصف الرجل بقيام اخيه، وهذا يعني أنّ جملة: قام أخوه، لها محلٌّ من الإعراب ، وهو الجر في هذا المثال ؛ ذلك أنها صفة للرجل ، أمَّا (الذي) فليست إلاّ أداة تُوصل بها إلى هذا الوصف ، وما ذكره ابن جني هو الذي عليه النحاة، كما تبين سالفًا، وقد عرَّفوا الاسم الموصول بأنه لا تتم اسميته ولا يكمل معناه إلاّ بصلته فهو جزءٌ منها، بل صرحوا بأنَّهما كالاسم الواحد ، لذلك ذهب بعضهم إلى توحيد إعرابهما[2]، ففي قولنا مثلاً: مثلاً: أقبل الذي فاز، كان ينبغي أنْ يعرب (الذي فاز) في محل رفعٍ فاعلا كأنه قال: أقبل الفائز ، واستقلال الموصول بهذا الإعراب هو الذي أدّى إلى أنْ تترك الصلة من غير أنْ يكون لها محلٌّ، وهذا هو حال (من) الموصولة مع صلتها.

ولكون الجملة نكرة جاز أنْ توصف النكرات من الأسماء بالجملة دون وساطة أداةٍ، نحو: أقبل طالبٌ فاز في السباقِ، فإذا عرّفنا الفاعل في هذا المثال وجب استعمال، (الذي) فيه وأنْ نقول: أقبلَ الطالبُ الذي فاز، ذلك أنّ (الذي) استعملت لتعريف الجملة كما استعملت (ال) لتعريف المفرد فكلتاهما للتعريف، إلاّ أنّ (الذي) تزيد في بنائها على (أل) لأنّها خصصت بتعريف الجملة، والجملة تحتاج إلى أداة أقوى في البناء وأدل على التعريف مما يحتاج إليه المفرد.

وقد صرح النحاة بأنّ (الذي) اجتلبت في الكلام لتكون وصلة لوصف المعارف بالجمل ، وهذا يعني انّ الأسماء الموصولة (الذي)

---

(١) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٢/ ٤٠٩.

(٢) وهذا رأي نسبه ابن هشام إلى بعض النحاة، ينظر : مغني اللبيب ٢/٤٠٩.

وفروعها ، لا بدّ أن يكون لها موصوف ، إما ظاهر وإمّا محذوفٌ مقــدرٌ قامت الأسماء الموصولة مقامه، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى أكثر من التذكير بها ، نذكر على سبيل المثال ، قوله تعالى : (وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَــابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) [العنكبوت : ٤٦} فهذه الآيــة لا يصــح تفســيرها إلاَّ بالتعرف إلى موصوف الاسم الموصول ؛ لذلك فسرها الزمخشري بقوله : ((بالخصلة التي هي أحسن)) [١] وقوله تعالى : (إِنَّ هَــذَا الْقُرْآنَ يِهْــدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)[الإسراء : ٩} قال الزمخشري : (((للتي هي أقوم) للحالــة التي هي أقوم الحالات ... أو للملة ، أو للطريقة ، وأينما قدرتَ ، لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف ؛ لما في إبهام الموصــوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه)) [٢] .

وقال ابن الحاجب : ((لأنَّ الصلة في المعنى صــفة لموصــوف الموصول الذي قام الموصول مقامه، وكذلك إذا قلت : جاءني الرجل الذي ضربته فــ(الذي) في الحقيقة صفة للرجل ، ولولا (ضــربته) لــم تتقــوم وصفيته به ، لأنه لم يوضع إلاَّ ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل ، فأنت إذا حذفت موصوف الموصول ، صار الموصول قائمًا مقامه ، ونائبًا منابه، فصارت الصفة لذلك صفة في المعنى له)) [٣]، وقال أيضًــا ((لــم تختلف الناس أنَّ الاسم الموصول موصول قبل تمام الصلة ، ولذلك تقول : الاسم الموصول ، ويكون موصولاً بعد تمام الصلة على سبيل التسمية بما كان عليه ، فنقول : اسم موصول ، وكل اسم موصول فقياسه أن يتعــرف به ما بعده قياسًا على الضارب... والصلات في أصلها صفات للنكرات في المعنى ، كما أنَّ (ضاربًا) وشبهه قبل التعريف صفة للنكــرات ، فلمــا

---

(١) الكشاف : ٤٤٢/٣ .

(٢) الكشاف : ٦٢٥/٢ـ٦٢٦ ، وينظر : الدر المصون : ٣٢٠/٧ .

(٣) الأمالي النحوية:٨٢٣/٢.

احتيج إلى جريه على المعارف أدخلوا عليه الألف والـــلام ؛ ليصـــح بــه وصف المعرفة ، ولما كانت الجمل تقع كذلك ، واحتيج إلى جريها صفات على المعارف ، أدخلوا عليها ما تتعرف به ، كما أدخلوا على (ضارب) و (رجل) عند قصد التعريف ما تتعرف به)) (١)

يعني ، كما هو واضح من كلامه ، أنَّه كما استعملت (ال) أداة يتوصل بها لوصف المعرفة بالمفرد ، نحو : هنَّأتُ زيدًا الفائز ، استعملت (الذي) أداة يتوصل بها لوصف المعرفة بالجملة نحو : هنَّأتُ زيدًا الذي فاز.

وقال ابن يعيش : ((الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما جـــيء بـــ(الذي) وصلة إلى ذلك)) (٢)

فإذا كانت هذه هي الحقيقة فإنّ الضمير العائد في جملة الصلة يكون عائداً على هذا الموصوف ، سواء كان محذوفًا أم مذكورًا ، لا على الأسماء الموصولة كما يعرب المعربون

المطلب الثاني

الاسم الموصول غير المبدوء بـــ(ال)

عندما صرح النحاة بأن الأسماء الموصولة المبدوءة بـــ (ال) تعـــد وصلة لوصف المعارف بالجمل، لم يعنوا بذلك إخراج الأسماء الموصـــولة غير المبدوءة بـــ(ال) مثل(مَنْ) و(ما) من هذا الغـــرض بصـــفةٍ عامـــةٍ، فالاسم الموصول استعمل أداة لربط الموصوف بصفته، لذلك عرف بأنـــه

---

(١) المصدر نفسه : ٨٦١/٢.

(٢) شرح المفصل : ٣٩٢/٢ .

((اسمٌ مفعولٌ من وصل الشيء بغيره)) [1] وفي هذا يقول أبو البركات بن الأنباري: ((إنّ اسماء الصلات إنما أدخلوها في الكلام توصلاً إلى الوصف بالجمل)) [2] ويريد بأسماء الصلات: الأسماء الموصولة.

وقد صرح أبو حيان الأندلسي بأنَّ (ما) الموصولة ، وإن كانت بمنزلة (الذي) إلاَّ أنَّها تختلف عنها بأنَّ (الذي) تكون نعتًا للمعارف ، و(ما) لا تكون نعتًا للمعارف[3]

و(مَنِ) الموصولة أخت (ما) الموصولة ، فهي أيضًا ، وإن جعلت بمنزلة (الذي) ، إلاَّ أنَّها تختلف عنها بأنّ (الذي) تكون نعتًا للمعارف ، و(مَنِ) الموصولة لا تكون نعتًا للمعارف ، وهذا يعني أنَّها تكون نعتًا للنكرات ، إلاَّ أنَّ منعوتها لا يصح إظهاره ، وقد عبَّر ابن الحاجب عن هذه الحقيقة بقوله : إنَّ((مَن) و(ما) اللتان بمعنى (الذي) لا يوصفان ، ولا يوصف بهما ، وإنَّما كان كذلك ، أمَّا كونهما لا يوصف بهما (يعني لا يقعان صفة) فإنَّهما وضعا للموصوف والصفة جميعًا)) [4] ، ويعني بذلك أنَّ (مَنِ) الموصولة تنوب دائمًا مناب موصوفها

وقد ذهب النحاة إلى أنه لا يوصف من بين الموصولات إلاّ بـ (الذي) وفروعها[5]، ولهذا ذكروا أنّ (من) الموصولة لا تقع صفةً[6]، ذلك أنّ الاسم الموصول لا يعرب صفة إلا عند ظهور موصوفه، فإنَّ (الذي)

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٧٠، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الازهري ١/ ٤٣٩.

(٢) أسرار العربية ص٣٨١- ٣٨٢.

(٣) ينظر : البحر المحيط ١٠٢/٤ .

(٤) الأمالي النحوية ٨٨٨/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٠/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٠/٢ ، والأمالي النحوية ٨٨٨/٢ ، ولباب الإعراب للفاضل الأسفراييني ص ٩٥ .

التي أكد النحاة أنّها تستعمل وصلة لوصف المعرفة بالجملة، لا تعرب صفة إذا حذف موصوفها ؛ لأنَّها تقوم عندئذ مقامه ، وهـذه حقيقـة نحويـة ، فالوصف يقع في موضع الموصوف ؛ لأنَّه يدل عليـه [1] فنحـو: أقبـل الطالب الذي فاز، يعرب (الطالب) فاعلاً و (الذي) صفة لـه، لكـن عنـد حذف الفاعل وقولنا: أقبل الذي فاز، لا تعرب (الذي) عند النحـاة صـفة للفاعل المحذوف، بل تعرب عندهم فاعلاً، فلأن الموصوف بـ (الـذي) غالبًا ما يحذف لشيوعه ومعرفته، تقوم الصفة (الذي) مقامه فتأخذ حكمـه وإعرابه ، ولكن هذا لا يصح أن يعني إلغاء الموصوف المحذوف ، كمـا بينا ذلك قبل قليل في قوله تعالى: (إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِـيَ أَقْـوَمُ){الإسراء : ٩}

فـ(مَنْ) إذن مثل (الذي) في هذا الباب إلاّ أنها تختلف عنها بأنّ موصوفها لا يصحّ إظهاره ، وما قلناه في (الذي) نقوله هنا في (من) ، وهو أنّ الضمير العائد في صلتها لا يعود عليها، بل يعود على موصوفها المحذوف وهذا الموصوف المحذوف ليس معرفة، بل نكرة عامة ؛ لأنّ (من) ليست مثل (الذي) وصلةً لوصف المعرفة بالجملة، بل هي وصلةٌ لوصف ما هو مبهمٌ عامٌ غير محددٍ بالجملة.

وقد ذهب النحاة إلى أنّ (مَنْ) اسم مبهم يقع معناها علـى المفـرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، تقول مثلاً: جاءني مَنْ قام ومَـنْ قامـا ومَنْ قامتا ومَنْ قاموا ومَنْ قُمْنَ وأعجَبَني مَنْ جاءتاكَ ومَنْ جـاءَاكَ ومَـنْ جاؤوكَ ومَنْ جِئْنَكَ[2].

---

(١) ينظر : المقتضب ١/٤٢٩ ..

(٢) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص ١٢٧ ، والصحاح للجوهري ص ١٠٠٥، وشرح قطر الندى ص١٠٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٧.

وهذا الكلام يوهم أنّ (مَنْ) إذا وقع معناها على مفرد لزم إفراد الضمير العائد عليها، وإذا وقع على مثنى، لزم تثنيته ، وإذا وقع على جمع لزم جمعه ، وإذا وقع على مذكر لزم تذكيره ، وإذا وقع على مؤنث لزم تأنيثه.

وليس الأمر كذلك ، وهو خلاف ما أجمعوا عليه، فانه يلزم إفراد الضمير سواءٌ وقع معنى (مَنْ) على مفردٍ أم مثنى أم جمعٍ ، فهي تستعمل دائمًا بمعنى النكرة العامة ، وتعبر عن ذلك كله بإفراد الضمير، ولم أجد في كتب النحو التي رجعت اليها شواهد من كلام العرب ، أو أشعارهم ورد فيها العائد مؤنثاً او مثنى أو جمعاً، وإنما اقتصر النحاة في هذا الباب على الأمثلة المصنوعة التي وضعوها للتمرين ، وقلما نجد في القرآن الكريم تانيث العائد أو تثنيته أو جمعه في صلة (مَنْ) وربما وجدنا هذا في توابعها

ولم يرد جمعًا في صلة (مَنْ) في القرآن الكريم إلا في موضعين في قوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ){يونس: ٤٢}.وفي قوله تعالى : (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ) {الأنبياء: ٨٢}

وجمع العائد في سورة الأنبياء قد يكون للتأكيد على كثرة من كانوا يغوصون له البحر ، من الجن ، وإمعانهم في سبغ أغواره ، وكذلك (يستمعون) في سورة يونس ، ربما له علاقة بما ((رواه البيهقي عن الحاكم بسنده إلى الزهري أنّ أبا جهلٍ وأبا سفيان والأخنس بن شريق خرجوا ليلة ليسمعوا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو يصلي بالليل فأخذ كل رجل منهم مجلسا ليستمع منه، وكل لا يعلم بمكان صاحبه، فباتوا يستمعون له حتى إذا أصبحوا وطلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق فتلاوموا وقال بعضهم لبعض: لا تعودوا فلو رآكم بعض سفهائكم لأوقعتم في نفسه شيئا

ثم انصرفوا، حتى إذا كانت الليلة الثانية عاد كل رجل منهم إلى مجلسه فباتوا يستمعون له حتى إذا طلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق فقال بعضهم لبعض مثل ما قالوا أول مرة ثم انصرفوا، فلما كانت الليلة الثالثة أخذ كل رجل منهم مجلسه فباتوا يستمعون له حتى إذا طلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق، فقالوا: لا نبرح حتى نتعاهد ألاَّ نعود، فتعاهدوا على ذلك ثم تفرقوا)) [١].

فيبدو أنّ السر في مجيء العائد جمعًا لا مفردًا في سورة يونس كان ليؤكد أنّ المستمعين من المشركين سرًّا من غير علم من يتبعونهم لقراءة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليلاً كانوا في الأقل جمعًا، ذلك أنّ الآية تحدثت عن حالة غريبةٍ، نادرة الوقوع ، الأمر الذي يجعل السامع يحمل (مَن) على أقل عدد ممكن، وهو المستمع الواحد، فاقتضى هذا المقام جمع العائد للإخبار بأن المستمعين كانوا ثلاثة فأكثر. ومد الفعل (يستمعون) بالواو يعبر عن طول استماعهم له، فقد كانوا يصغون لتلاوة القرآن تحت جنح الظلام ساعات طويلة ، وهو لا يعلم بهم ، ووردت (يستمع) بإفراد الضمير العائد في قوله تعالى: (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) {الأنعام: ٢٥}، ولعله أُريد في هذه الآية استماع المشركين للرسول(صلى الله عليه وسلم) جهرًا في النهار وهو بينهم يدعوهم إلى الإسلام استماعًا من غير تدبر وإصغاء فلم يقتض هذا المقام جمع العائد.

ولصلاح (من) للتعبير عن الجمع بإفراد الضمير في صلتها، صار جعله بصيغة الجمع لا فائدة منه ؛ لذلك لم يرد منه في القرآن الكريم ، إلاَّ لوجه بلاغي احتاج اليه السياق كالوجه الذي بيناه : أمَّا عود الضمير مثنى على (مَنْ) فنادرٌ، بل يكاد لا يصح وقوعه إذ يتعين في حالة التثنية معرفة

---

(١) سيرة ابن هشام ١/٢٣١.

العدد، ذلك أنّ الإشارة الى العدد تزيل ابهام (مَنْ) وهو خلاف الغرض الذي وضعت له، لذلك يبدو أنه لا يصح أن يقال: جاءني من قاما أو من قامتا ، وأعجني مَنْ جاءاك، أو جاءتاك ، كما مثل النحاة فلا يجوز استعمال (من) في التثنية إلا إذا بقيا على وضعهما يفيدان التنكير والإعمام ؛ لذلك لم يرد في القرآن الكريم تثنية الضمير العائد على (مَن) لا في صلتها ولا في توابعها، بل مثل هذا لم يرد في اللغة، على الرغم من أنّ كتب النحو أجازت ذلك، ومثلت له ، بل جعله ابن خالويه خارجًا عن كلام العرب، إذ ذكر أنّه ليس في كلامهم (مَن) وقعت على اثنين إلاّ في بيت الفرزدق[1].

تعالَ فإنْ عاهَدتَني لا تَخونُني نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذِئبُ يصطحبانِ[2]

والشاعر في هذا البيت لا يعني من المثنى (يصطحبان) نفسه والذئب الذي يخاطبه، بل جعله مثلاً ينطبق عليه، وعلى الذئب، وعلى كل من كان حالهما مثل حالهما ، فاذا قلنا مثلاً: هَنّاتُ مَن تزَوّجا، عنينا: أي منزوجين كانا ، ولا يصح أنْ يكون المراد رجلاً بعينه وامرأةً بعينها: فإذا أردنا هذا المعنى لزم استعمال (اللذين) العهدية وأنْ نقول: هَنّأتُ اللّذين تزوجا، فقد صلحت التثنية هنا مع (من) ؛ لأنَّها جُعلتْ بهذا المعنى العام المبهم.

(١) ليس في كلام العرب ص٢١٨.

(٢) البيت في ديوانه:

تعشَّ فإنْ وافقتني لا تخونُني نكنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يصطحبانِ

شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٥٩٠.

المطلب الثالث

استعمال (مَن) الموصولة لصفة من يعقل

بيَّن النحاة المعنى الذي استعمل له كل اسم من الأسماء الموصولة ، فـ(الذي) يقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ، وجمعه (الذين) ، و(التي) هي عبارة عن كل مؤنث عاقل وغير عاقل ، وجمعها (اللاتي)(١).

أمَّا (مَن) و(ما) الموصوليتان فقد عرفهما ابن يعيش بقوله : ((وأمَّا (مَن) فإنَّها تكون بمعنى (الذي) ... إلاَّ أنَّها لا تكون إلاَّ لذوات من يعقل... وأمَّا (ما) فتكون موصولة بمعنى (الذي) ... وهي تقع على ذوات ما لا يعقل ، وعلى صفات من يعقل ... وقد ذهب بعضهم إلى أنَّها تقع لما يعقل بمعنى (مَن) واحتج بقوله تعالى : (فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء) {النساء : ٣} وبقوله تعالى : (وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا){الشمس : ٥} وحكى أبو زيد من قول العرب ، سبحان ما سخَّركنَّ لنا ، فأجرى (ما) على القديم ، سبحانه ، وهذا ونحوه محمول عندنا على الصفة ، وقد ذكرنا أنها تقع على صفات من يعقل ، فقوله : (مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء) بمعنى الطيب منهنَّ ، (وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا) بمعنى : الباني لها)) (٢) ، وقال : ((قد تقدم أنَّ (ما) في وجوهها الأربعة تقع على ذوات غير الأناسي ، وعلى صفات الأناسي)) (٣)

وهذا هو الذي استقر في كتب النحو واستند إليه المحدثون ، قال الدكتور فاضل السامرائي : (((ما) وتقع على ذوات ما لا يعقل ، وعلى صفات من يعقل ، فمن الأول : آكل ما تأكل ... ومن الثاني ، قوله

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٧-٣٧٢/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨١-٣٧٩/٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٥٤٦/١-٥٤٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٥/٢ .

تعالى : (فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء) {النساء : ٣} قالوا : أي : الطيب منهن ، وقوله تعالى : (وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا {٥} وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا {٦} وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا {٧} فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا){الشمس : ٥-٧} أي : والباني ... إنَّ (من) مختصة بالعقلاء ... وأمَّا (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل ، ولصفات العقلاء)) [1]

غير أنَّ الذي يلحظ ، هو أنَّ العرب إذا أرادوا التعبير عن صفة الموصوف العائدة على العاقل استعملوا (من) ، وإذا أرادوا التعبير عن ذات الموصوف، عاقلا كان أم غير عاقل، استعملوا (الذي) ، و(التي) أمَّا الجمع منهما فلذوات من يعقل ، ولما كان المراد من (الذي) الذات، اقتضى تعيين هذه الذات في الكلام ، إمَّا عهدًا وإما جنسًا، ظاهرة ، أو مقدرة: ذلك أنَّ التعبير عنها لا يتحقق إلاَّ بتعيينها.

أمَّا (من) فعلى العكس من ذلك، إذ إنَّها لما لم يكن المراد من وضعها الذات، بل المراد صفتها، فقد اقتضى ذلك عدم تعيين هذه الذات ؛ لذلك لزم حذفها، أي: حذف الموصوف، وإذا أريدت الصفة لزم إعمامها ؛ لأنَّه يلزم أن يراد منها كل من اتصف بها.

ويمكن توضيح هذه الحقيقة من خلال ما قيل في قوله تعالى: (فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء) {النساء : ٣} فقد قيل فيها الأقوال الآتية :

١ -إنَّ (ما) هنا بمعنى (من) .
٢ -إنَّها بمعنى (الذي) .
٣ -إنَّه استعمل (ما) ؛ لأنَّه أراد صفة من يعقل .

(١) معاني النحو ١٢٠/١ .

٤-وقيل : لو أراد الذات لاستعمل (من) ، وقال فانكحوا مـــن طاب لكم(١).

أمَّا فيما يتعلق بالقول الأول ، فإنَّ (ما) ليست بمعنى(مَن) ، واستعمل (ما) ؛ لأنَّه أراد الجنس ، الذي يعامل معاملة المفرد المذكر غير العاقل ، والتقدير فانكحوا الجنس الطيب من النساء ، ولم يستعمل (مَن) ؛ لأنَّه ما أراد أعيان النساء وأشخاصهنَّ .

وأمَّا فيما يتعلق بالقول الثاني ، فصحيح أنَّ (ما) هنا بمعنى (الذي) ؛ لكنَّه استعمل (ما) ؛ لأنَّها أوسع منها إعمامًا ؛ فالآية باستعمال (الذي) تعني : فانكحوا الجنس الطيب من النساء ؛ أمَّا باستعمال (ما) فتعني : فانكحوا أيَ نوع كان من أنواع هذا الجنس الطيب ، الأبكار والثيبات والأرامل والمطلقات والعوانس .

وأمَّا فيما يتعلق بالقول الثالث فليس صحيحًا أنَّ (ما) تستعمل لصفة (مَن) يعقل ، كما شاع هذا في كتب النحو القديمة ، والحديثة ، بل هي تستعمل لصفة ما لا يعقل ، فالآية باستعمال (ما) تعني : المعنى الذي تقدم ذكره .

وأمَّا فيما يتعلق بالقول الرابع ، فليس صحيحًا أيضًا كما أجمع النحاة ، أنَّ (مَن) تستعمل لذوات من يعقل ، بل الصحيح أنَّها تستعمل لصفات العقلاء ، فلو أراد الذات ؛ لاستعمل (التي) لا (مَن) وقال : فانكحوا المرأة التي طابت ؛ وكيف يصح في (من) إرادة الذات ، وهذه الذات لا يصح إظهارها مع (من) ، ولا تقديرها؟ إذ لا يصح أن يكون التقدير: فانكحوا المرأة من طابت .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٧٠ ، وماءات القرآن للعيني ص ٥٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٥٦/١ ، والدر المصون ٥٦٠/٣ ، ومعاني النحو ١٢٠/١.

ومجمل الكلام في هذه القضية ، أنَّه لو أراد ذات الفرد بمعنى العهدية ، أو الجنسية لاستعمل (التي) وقال: فانكحوا التي طابت، وفي كلا الوجهين معنى الإفراد والتعيين ؛ لأنَّ الوجه الأول يعني امرأة بعينها ، والثاني يعني جنسًا بعينه ، وأنّث لأنه عبر عن هذا الجنس المعين بالذات المؤنثة ؛ إذ التقدير: فانكحوا المراة التي طابت.

ولو أراد ذات الجنس لاستعمل (الذي) وقال: فانكحوا الذي طاب وأفرد وذكَّر ؛ لأنَّه أراد معنى الجنس المفرد المذكر والتقدير: فانكحوا الجنس الذي طاب ، أما (ما) فقد استعملت في الآية لتعبر عن صفة الجنس ؛ لذلك ذكَّر الضمير العائد ولم يؤنثه ؛ لأنَّه لم يعد على آحاد من يعقل من الإناث وهذا ما صرح به الطبري من انه استعمل (ما) ولم يستعمل (من) ((لأنَّه لم يرد أعيان النساء وأشخاصهن)) [(١)].

والحقيقة أنَّه لو أراد أعيان النساء وأشخاصهنَّ ، لاستعمل (اللاتي) ، ولو استعمل (مَن) وقال: فانكحوا من طاب ؛ لكان المراد الصفة ، لأنَّ الفرد هنا مما يعقل، ولكان المراد بالصفة كل فرد موصوف بها من غير تحديد ، وفي ذلك معنى الجميع والعموم ، والتقدير: فانكحوا أي امرأة كانت طابت لكم ، ولأفرد العائد ؛ لأنَّه هو الأصل والأكثر ، كما تبين هذا في المبحث السابق ولجاز التأنيث والأغلب التذكير، كما جاز ذلك في (من) الشرطية في مثل قوله تعالى : (وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّـهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا){الأحزاب: ٣١} فالخطاب موجه إلى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعهن ، إلاَّ أنَّه أفرد العائد وذكَّره في (يقنت) وأنثه في (تعمل).

---

(١) جامع البيان٧/٥٤٢.

المبحث الثاني

دلالة (مَنِ) الموصولة على التنكير والعموم

المطلب الأول

(مَن) و(الذي)

استدل النحاة على أنَّ (مَنِ) الموصولة معرفة بدليلين : بجملة الصلة ، وجعلها بمنزلة (الذي) .

جملة الصلة : مر أنَّ النحاة ذهبوا إلى أنَّ الأسماء الموصولة، أو أسماء الصلات سُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأنَّها تفتقر إلى صلات توضحها[١] ، ومن المعروف أنَّ هذه الصلات لا تكون إلاَّ جملة ، وهذه حجة باطلة واضحة البطلان ، حتى إنَّ النحاة أنفسهم لم يستطيعوا إخفاء ذلك ، ذلك أنَّ الجملة تعد نكرة ، أو في حكمها ، وهذا ما يجمع عليه النحاة ، ، فقد تقدم قول ابن جني : ((وذلك أنّ الجمل نكرات[٢] ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات ... لأنَّه قد ثبت أنَّ الجملة نكرة ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة)) [٣] ،

فكيف يصح أن تتعرف (مَنِ) الموصولة بجملة الصلة ، وجملة الصلة نكرة ؟! ، فهذا خلاف المنطق ، إذ فاقد الشيء لا يعطيه ، وقد انتبه النحاة على هذه الحقيقة ، فقد قال الرضي مثلاً : ((إنَّ الجمل نكرات فكيف تُعرِّف الموصولات وتخصصها)) [٤]

---

(١) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص ٣٧٩- ٣٨٠.

(٢) تعد الجملة عند النحاة نكرة ، ينظر دلائل الإعجاز ص١٥٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣ -٣٥٤.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٩٠/٣ .

جعل (مَنِ) الموصولة بمنزلة (الذي) .

قال ابن يعيش : ((وأمَّا (مَن) فإنَّها تكون بمعنى (الذي) ... وذلك نحو قولك : جاءني مَن عندك ، أي : الذي عندك ... ومنهم مَن يمشي ، بمعنى : الذي يمشي)) (١)

فهذا هو دليلهم على أنَّ (مَنِ) الموصولة معرفة ، أنَّها عندهم بمنزلة (الذي) ومعناها وتقديرها(٢)

والحقيقة خلاف ما ذهبوا إليه ، بيان ذلك ، أنَّنا إذا قلنا : نجح الذي درس ، تعين أن يكون المراد أحد معنيين ، إمَّا معنى العهد الفردي العائد على شخص بعينه ، والتقدير : نجح فلان : أو معنى العهد الجنسي ، والتقدير : نجح الدارسون ، أمَّا إذا قلنا : نجح مَن درس ، تعين أن لا يكون المراد أحد هذين التقديرين ، بل وجب إرادة معنى التنكير والعموم ، أي : وجب أن يكون التقدير : نجح كل من درس ، والدليل على ذلك أنَّه لا يصح أن تحل (مَن) محل(الذي) في التراكيب التي هي في سياق التعريف والتعيين ، لا في سياق التنكير والعموم ؛ لذلك صح أن يقال : نجح زيدٌ الذي درس ، أو نجح الطالب الذي درس ، وما صح أن يقال : نجح زيدٌ من درس ، أو نجح الطالب من درس .

فالحقيقة أنَّ (مَنِ) الموصولة ليست بمنزلة (الذي) ، فهما معنيان مختلفان ، وإذا صح أنَّها تحل محلها في تراكيب لغوية ، فهذا لا يعود إلى أنّهما مترادفان ، وإنَّما يعود إلى أنَّ هذه التراكيب يصح فيهما هذان المعنيان ، فلو كانت (مَنِ) الموصولة بمنزلة (الذي) لصح أن تكون الأولى بمنزلة الأخيرة في كل موضع ، وليس الأمر

(١) شرح المفصل لابن يعيش٢/٣٧٩-٣٨٠ ، وينظر : ٢/ ٣٧٢ ، ٤١١.

(٢) ينظر : إعراب الحديث النبوي ، للعكبري ص ٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٩٤ ، ١٩٦ ، وهمع الهوامع ١/٣٢٦.

كذلك ، إذ يصح أن يقال : الكتاب الذي قراته مفيد ، ولا يصح أن يقال : الكتاب مَن قرأته مفيد .

و(مَنِ) الموصولة يصلح أن تقع خبرًا أكثر من صلاح (الذي) له ، والسر في ذلك أنَّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، أو بتعبير أدق ، وأعم ، أنَّ الخبر لا بدَّ من أن يكون واقعًا موقع المجهول ، وهذا ما يلائم (مَـنِ) الموصولة لدلالتها على معنى التنكير والعموم ، أكثر مما يلائـم (الـذي) لدلالتها على معنى المعرفة العهدية ، أو المعرفة الجنسية ، فـنحن نقـول مثلاً : السعيد من أطاع الله ، والشقي من عصاه ، ولهـذا جـاء الحـديث النبوي باستعمال (مَن) من دون (الذي) ، في قوله ، صلى الله عليه وسلم ، ((المسلم مَن سلم المسلمون مِن لسانه ويده ، والمهاجر مَن هجر ما نهى الله عنه)) متفق عليه.[1]

فـ(الذي) لا تكون صالحة لأن تقع خبرًا في مثل هذا السياق ، كما صلحت له (مَن) ، يضاف إلى ذلك أنَّ استعمال (الذي) يحدث التباسًا بين معنيي الخبرية والوصفية ، فلو قيل : المسلم الذي سلم المسلمون من لسانه ويده ، لالتبس معنى الخبر بالصفة ، لصلاح (الذي) أن تكون صفة لـ(المسلم) لا خبرًا عنه ، وهذا اللبس لا يحدث البتة باستعمال(مَن) ؛ لأنَّ (مَنِ) الموصولة لا تقع صفة بإجماع النحاة .

والدليل على ذلك أيضًا تصريح النحاة بأنَّ الأسماء الموصولة التي يصح أن تكون مبتدأ ، يخبر عنه ، هي (الذي) و (ال) من دون الأسـماء الموصولة الأخرى ، وقد تطرق النحاة إلى هذه القضية تحـت عنـوان :

---

(١) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٨٣/١١ ، رقم الحديث ٦٤٨٤ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢/٢ ، رقم الحديث ٢٤٨١ .

الإخبار ب(الذي) وبالألف واللام ، نحو : الذي هو منطلق زيد ، الذي قام زيد ، الذي أكرمته زيد[1]

وهذا يعني أنَّهم لم يجيزوا أن تحل (مَنِ) الموصولة محل (الذي) في مثل هذه الأمثلة ؛ لأنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ فيلائمه أن يقع موقعه (الذي) ؛ لكون (الذي) معرفة ، بخلاف (مَنِ) الموصولة ، لكون (مَنِ) الموصولة نكرة .

والدليل على ذلك أيضًا ، أنَّ القرآن الكريم استعمل (الذي) من دون (مَنِ) الموصولة في كل تركيب ، تعين فيه معنى التعريف ، والتعيين ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ){البقرة : ٢١}.

وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـي وَيُمِيتُ){البقرة : ٢٥٨} .

وقوله تعالى : (وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِيَ أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ){المائدة :٨٨} وقوله تعالى : (قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ){ طه : ٧١}

وقوله تعالى : وَ(إِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى {٣٧} أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) {النجم: ٣٧– ٣٨} وقوله تعالى : (وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا){النساء :٧٥}

وقوله تعالى : (قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ {١٠} الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ) {الذاريات : ١٠–١١}

---

(١) ينظر : الغرة المخفية لابن الخباز ٣٤٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩٧/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي ١١٤/٣ ، ١٣٧ ، وهمع الهوامع ٣٢٦/١ .

ففي هذه الآيات ونحوها ، لا يصح أن تحل (مَنِ) الموصولة محل (الذي) ؛ أو(الذين) لأنَّهما وقعتا في جميعها صفة للاسم المعرفة قبلهما ، و(مَنِ) الموصولة لا يصح أن تكون صفة لموصوفها ، لأنَّها بإجماع النحاة والمفسرين لا تقع صفة ، والحقيقة أنَّه لا يصح وقوعها هنا صفة ؛ لأنَّها نكرة ، والموصوف معرفة ؛ لكنَّه قد يجوز إحلالها محل (الذي) ، و(الذين) إذا حولنا موضعها الوصفي إلى موضع البدل ؛ وجاز ذلك لجواز مجيء البدل نكرة من المعرفة ، أي : إذا حللناها محلهما وقيل في الكلام : يا أيها الناس اعبدوا ربكم مَن خلقكم ، وإذ قال إبراهيم ربي مَن يحيي ويميت ، واتقوا الله مَن أنتم به مؤمنون ، إنَّه لكبيركم مَن علمكم السحر ، وإبراهيم مَن وفى ، وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان مَن يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، وقتل الخراصون من هم في غمرة ساهون ، وامتنع أن تأخذ إعرابهما ؛ بل وجب إعرابها بدلاً ؛ لما ذكرنا ، فيكون استعمال (مَنِ) الموصولة عندئذ لا يلائم الظاهر من المعنى المراد ، ولا يلائم السياق في هذه الشواهد القرآنية ، إذ يتحول السياق باستعمالها من التعريف والتعيين ، إلى التنكير والعموم ، وهذا خلاف الأصل والأغلب ، فلا يصح إذن استعمال (مَنِ) الموصولة بدلاً من (الذي) أو (الذين) في الشواهد القرآنية المذكورة ، وما كان على نحوها ، لا نحويًّا ، ولا بلاغيًّا .

فلما لم يصح أن تقوم (مَنِ) الموصولة مقام (الذي) ، ولا مقام (الذين) ؛ دل دلالة قاطعة على أنَّها ليست بمعنى واحدة منهما ، وأنّها لا تدل على فرد بعينه ، ولا على جنس بعينه ، بل هي نكرة دالة على معنى الجميع والعموم .

وقد أجمع النحاة على منع وقوع (مَنِ) الموصولة صفة ، إلاَّ انَّهم لم يبينوا السر في هذا المنع ، ولم يقدموا له تعليلاً واضحًا ، وقد ذكرت قبل قليل أنَّ (مَنِ)

الموصولة لكونها لا تقع صفة للمعرفة ، فلا يقال على الوصف : أقبل زيد مَن يبتسم ، ولا : أقبل الطالب مَن يبتسم : كما لا يصح جعل الموصوف نكرة ، فلا يقال : أقبل طالب مَن يبتسم ، ؛ لأنَّ نكرة (طالب) تدل على الآحاد ، والإفراد ، و(مَنِ) الموصولة أريد منها الدلالة على معنى الجميع والعموم ، هذا من حهة ، ومن جهة أخرى ، أنَّه في إظهار الموصوف النكرة تحديد لنوع الجنس ، فلفظ (طالب) حدد أنَّه من جنس الطلاب ، في حين أنَّ (مَنِ) الموصولة ما أُريد منها التعبير عن فرد من أفراد جنس مُعيَّن ، لذلك لزم حذف موصوفها ، وأن يقال : أقبل مَن يبتسم ، ليكون المعنى : أقبل كل من صفته أنَّه يبتسم ، كائنًا من كان ، طالبًا ، أم معلمًا ، أم رجلاً ، أم امرأة ، ومن غير تحديد الجنس الذي ينتمي إليه هذا الموصوف النكرة .

مر أنَّ النحاة جعلوا (مَنِ) الموصولة معرفة بمنزلة (الذي) ، إلاَّ أنَّه قد تبين أنَّ (من) تستعمل فيما هو عام غير محدد وتستعمل (الذي) فيما هو معرفة وأمرٌ معينٌ .

وتبين أيضًا من كلام النحاة أنّ (من) ليست أداةً للتعريف، و (الذي) وفروعها مثل (ال) أداةٌ للتعريف ويُقسِّم النحاة (أل) التعريف قسمين: عهديةً ويراد بها فردٌ معينٌ معهودٌ، وجنسيةً: ويراد بها أفرادُ الجنس أو هي لاستغراق الأفراد[1]،ولهذا شاع في كتب النحو أنّ المفرد المحلى بـ (ال) الجنسية معرفة لفظًا ونكرة معنىً، والحق أنّ كلتيهما معرفةٌ لفظًا ومعنىً ، وأنّ (ال) الجنسية لا يراد بها أفرادَ الجنس بل الجنس بعينه ؛ لذلك ذُكِرَ (أنّها لتعريف العهد فإنّ الأجناس معهودةٌ في الأذهان متميزٌ بعضها من بعضٍ ويُقسِّم المعهود إلى شخصٍ وجنسٍ)) [2] فلا فرق بينهما

(١) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ١٩٥ .
(٢) مغني اللبيب ١/ ٥٠.

سوى أنّ التعريف بـــ (أل) العهدية يراد به تعيين فردٍ من أفرادٍ، والتعريف بـــ (أل) الجنسية يراد به أيضاً تعيين شيءٍ واحدٍ ، إلاّ أنّ هذا الشيء إنَّمـــا هو جنسٌ من الأجناس لا فردٌ من الأفراد.

وكذلك (الذي) فإنّها ترد لما ينـــاظر هـــذين المعنيـــين ، فالاســـم الموصول وإن قيل عنه بصفةٍ عامةٍ: إنَّه اسم مبهمٌ لا يتضح إلاّ بالصـــلة، إلاّ أنّ (الذي) وفروعها فرقت عن (مَنْ) ((بأنها تتناول قوماً بأعيانهم))[1] إما أنْ تتناول فردًا بعينه، كقوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) {الملك : ١} أو جنسًا بعينه، كقوله تعالى : (يَـــا أَيُّهَـــا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّـــذِي يُنفِـــقُ مَالَـــهُ رِئَـــاء النَّاسِ){البقرة : ٢٦٤}[2].

وقد مرقبل قليل أنّ جمهور النحاة ذهبوا إلى أنّ الاسم الموصول لم يتعرف بـ (ال) بل بجملة الصلة التي عرفته وأزالت إبهامه ولكن كيف يصح هذا والجملة عندهم لا تكون إلاّ نكرةً؟!

ومر أيضًا قولهم بأنَّ الدليل على أنَّ الاسم الموصول تعرف بصلته هو أنَّ الألف واللام في (الذي) و(التي) زائدتان وليستا للتعريف ؛ لأنهما لو كانتا للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان ، وذلك لا يجوز .

والأصح والأجدر أن يقال بأن الدليل على أنَّ الاسم الموصول لم يتعرف بصلته هو أنَّ (الذي) و (التي) تعرفتا بدخول (ال) التعريف عليهما ، فلو كان تعريفهما بالصلة ؛ لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان ، وذلك لا يجوز

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٢٧ .

(٢) يتظر : همع الهوامع ١/٣٣٤.

وقد صرح ابن الحاجب بهذه الحقيقة بقوله : ((والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف ، فلو حذف لكانت الجملة نكرة)) [١] ، فهذه حجة واضحه على أنَّ الاسم الموصول (الذي) هو الـــذي عرف الصلة

وإذا كان النحاة قد أجمعوا على أنَّ (الذي) معرفة ، ولهذا استعملت وصلة لوصف المعرفة بالجملة ، فإنَّ (من) الموصولة على خلاف ذلـــك ، وقد تضمن كلام النحاة تأكيد هذه القضية ، وإن لم يصرحوا بها ، من ذلك إجماعهم على تعريف (من) الموصولة بأنها تجيء بمعنى ((الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث)) [٢]

فـــ(من) الموصولة لو لم تكن نكرة عامة ، لما كانت بإجماع النحاة تجيء بمعنى : (الذي) و(التي) ، و(اللذان) و(اللتان) ، و(الذين) و(اللائي) ، بل قد عُرِّفتْ بصفة عامة ، بجميع معانيهـــا بأنَّهـــا ((اســـم مـــبهم)) [٣] وصرح ابن يعيش بنكرة (من) الموصولة بقوله : ((اعلم أنَّ (مـــن) اســـم مبهم يقع على ذوات ما يعقل)) وقال : ((اعلم أنّ (مَن) لفظها واحد مذكر ، ومعناها معنى الجنس ؛ لإبهامها)) [٤]

وقد بين ابن جني وغيره أنّ (الذي) وفروعها تستعمل في الكلام أداةً لتعريف الجملة، لوصف المعرفة بها، لأنّ من شروط الصفة أنْ تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، فيكون الاسم الموصول (الذي) هو الذي عرف الصلة وليست الصلة هي التي عرفته ، وقد جعل النحاة والمعربون (الذي) تنوب مناب موصوفها

---

(١) الأمالي النحوية : ٨٣٥/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٥/٣ ، ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ ، وهمع الهوامع ٣٢٦/١ .

(٣) الصحاح للجوهري ١٠٠٥

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤١٥/٢

المعرفة في الإعراب فاكتسبت دلالته الاسمية والمعرفية، فعدت عندهم اسمًا معرفةً، وقد تبين أنّ (مَنْ) التي عدت موصولة تدخل ضمن هذا الغرض، إلا أنها لم تستعمل وصلة لوصف المعرفة بالجملة، بل استعملت في الكلام وصلة لوصف ما هو مبهمٌ غير معرفة بالجملة، فتكون العلة التي أدت إلى عد (الذي) معرفةً غير موجودة في (مَنِ) الموصولة ؛ لأنَّه كما نابت (الذي) مناب موصوفها المعرفة فاكتسبت دلالته في التعريف ، نابت (مَنْ) مناب موصوفها النكرة العامة فاكتسبت دلالته في التنكير والعموم .

المطلب الثاني

علاقة (مَنِ) الموصولة بالشرط والاستفهام

من المعروف بإجماع النحاة أنَّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط تعد من الأسماء النكرة ، والمبهمة ، حتى إنّهم جعلوها من مسوغات وقوع المبتدأ نكرة ، قال ابن الخباز : ((وحق المبتدأ أن يكون معرفة ... ويبتدأ بالنكرة ... ولذلك صور ... أن يكون الكلام شرطًا ، كقولك : مَن يقم أقم معه ، أو ... أن يكون للاستفهام ، كقولك : مَن عندك ؟))[1]

وقال ابن عصفور : ((والمبتدأ لا يكون إلاَّ معرفة ، ولا يكون نكرة إلاَّ بشروط ، وهي أن تكون موصوفة ... أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط)) [2]

وقال السيوطي : ((يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ، وتحصل غالبًا بأحد أمور : ... أن تكون واجبة التصدير ، كالاستفهام ، نحو : مَن عندك ؟ والشرط ، نحو : مَن يقم أقم)) [3]

---

(١) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ١/٣٩٨-٤٠٠ .

(٢) المقرِّب ص ١٢٢-١٢٣ .

(٣) همع الهوامع ١/٣٨١-٣٨٢.

فـ(مَنِ) الموصولة لو لم تكن تفيد معنى التنكير والعموم ، لما جاءت بلفظها (مَنِ) الشرطية و(مَنِ) الاستفهامية النكرتين المبهمتين ، بل (مَنِ) الشرطية جاءت من تضمن (مَنِ) الموصولة معنى الشرط ، وكذلك (مَنِ) الاستفهامية جاءت من تضمن (مَنِ) الموصولة معنى الاستفهام .

وأكثر من ذلك أنَّ كتب إعراب القرآن وتفسيره أشارت إلى أنَّ (مَنِ) الموصولة وردت في مواضع كثيرة محتملة لمعنى (مَن) الشرطية ، كـ(مَن) في قوله تعالى : (بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيـئَتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ){البقرة : ٨١}

جاز في (من) في هذه الآية أن تكون موصولة بمعنى (الذي) والخبر (فأولئك) ، وجاز دخول الفاء في الخبر لاستكمال الشروط ، ويجوز أن تكون شرطية ، والجواب قوله : (فأولئك) وعلى كلا القولين فمحلها الرفع بالابتداء ، وعند جعل (من) موصولة يكون الخبر (فأولئك) وما بعده ، ولا يكون لقوله (كسب سيئة) وما عطف عليه محل من الإعراب ؛ لوقوعه صلة ، أما عند جعلها شرطية ، فقد اختلف في خبرها ، إما الشرط أو الجزاء ، أوكلاهما ، ويكون قوله (كسب) وما عطف عليه في محل جزم بالشرط [١] .

وكذلك جاز هذان الوجهان : الموصولة والشرطية ، في (مَن) في قوله تعالى : (وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـكِنَّ الشَّيْاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرأن ٧١/١ ،

مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَـا شَـرَوْاْ بِـهِ أَنفُسَـهُمْ لَـوْ كَـانُواْ يَعْلَمُونَ){ البقرة : ١٠٢}[١]

والشاهد : لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ

وقوله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَـلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ) {البقرة : ١٩٧}[٢]

وقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَـرَ فَأُمَتِّعُـهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ){البقرة : ١٢٦}[٣]

والشاهد : وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ

وقوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّـاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُـمُ الْعُسْـرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُـمْ تَشْـكُرُونَ){البقـرة : ١٨٥}[٤]

والشاهد : فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ

وقوله تعالى : (فَمَن تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْفَاسِـقُونَ) {آل عمران : ٨٢}[٥]

---

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١٥ ، والتبيان في إعراب القرأن ١/٨٦ ، والبحر المحيط ١/٤٨٢ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٣١ ، والبحر المحيط ٢/١٤٤ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٩٦ ، والبحر المحيط ١/٥٥٢ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٥ ، والبحر المحيط ٢/٦٩.

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٢٢٢ .

وقوله تعالى : (بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) {آل عمران : ٧٦}[١]

وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ) {البقرة : ٦٢}[٢]

وقوله تعالى : (قَدْ جَاءكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ){الأنعام : ١٠٤}[٣]

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاء إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ){البقرة : ١٧٨}[٤]

والشاهد : فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ

وقوله تعالى : (فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ){البقرة :١٨١}[٥]

وقوله تعالى : (قَالُواْ جَزَآؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ) {يوسف : ٧٥}[٦]

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٨٠٠/٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٣٥٣/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٦٢/١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٩٤/١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٠/١ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٢/١ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٤٢٦/٥ .

وقوله تعالى : (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) {البقرة : ١٥٨}(١)

وقوله تعالى : (فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) { ال عمران : ٦١}(٢)

وقوله تعالى : (مَن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا {النساء : ١٣٤}(٣)

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ){المائدة ١٠٥} (٤)

وقوله تعالى : (وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) {الأنعام : ٥٤} (٥)

وقوله تعالى : (إِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ){الحجر : ١٨}(٦)

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٧٦/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٢٩/١-١٣٠ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٩/١ ، .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٧٦٦/٢ ، والدر المصون ٢٢٢/٣ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٢٢/٣ ، والدر المصون ١١٣/٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٤٥٣/٤ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٦٨/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، والدر المصون ٦٥٤/٤ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١٥١/٧ .

وقوله تعالى : (قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِين){الأعراف : ١٨}(١)

وقوله تعالى : (مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ){النحل : ١٠٦}(٢)

وقوله تعالى : (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا){الكهف : ٢٩} (٣)

وقوله تعالى : (قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا){مريم : ٧٥}(٤)

الشاهد : مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا

وقوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ){الحج : ٤}(٥)

وقوله تعالى : (مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ){الحج : ١٥} (٦)

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب لقرآن ٩٣/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٨/٤ ، والدر المصون ١٥١/٧ .

(٢) ينظر : الكشاف ٦١٦/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١١٧/٢ ، والدر المصون ٢٢٨/٧-٢٩٠ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٤٧٧/٧ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢٦٢/٦ ، والدر المصون ٦٣٢/٧ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢١٧/٢ ، والدر المصون ٢٢٨/٨ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٢٤١/٨ .

وقوله تعالى : (مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّـهِ لاتٍ وَهُـوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ){ العنكبوت : ٥}[1]

وقوله تعالى: (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِـذُ مَـن فِـي النَّارِ){الزمر : ١٩}[2]

وقوله تعالى : (مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَن بِالْغَيْبِ وَجَاء بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ){ق : ٣٣} [3]

وكذلك جاءت في مواضع كثيرة ملتبسة بمعنى (مَن) الاستفهامية ، وهذا ما جاء في كتب الإعراب والتفسير، كـ(مَن) في قول الله تعالى : (قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدِّارِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ) { الأنعام : **١٣٥**} .

جاز في (مَن) هنا أن تكون موصولة بمعنى (الـذي) ، أو أن تكون استفهامية [4] .

وكذلك جاز هذان الوجهان في قوله تعالى: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ) {هود : **٣٩**}[5]

---

(١) ينظر : الدر المصون ٩/٩ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٦٥/٢ ، والكشاف ١١٧/٤ ، والبحر المحيط ٥٦٠/٧ ، والدر المصون ٤١٩/٩ـ٤٢٠ .

(٣) ينظر : الكشاف ١١٧/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٨/٢ ، والبحر المحيط ١٣٨/٨ ، والدر المصون ٣٢/١٠ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ٢٨٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٤٠٣/١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٢٨٩/٥ ، والدر المصون ٣٢٢/٦ .

وقوله تعالى : (قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا) {مريم : **٧٥**}[١]

والشاهد : فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا

وقوله تعالى : (قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى) {طه : **١٣٥**}.[٢]

وقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ إِلا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِالأخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ) {سبأ : **٢١**}[٣]

وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ) {الملك : **٢٩**}[٤]

وكذلك جاز هذا الوجهان في قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) {البقرة :**١٤٣**} [٥] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٧٦/١ ، والبحر المحيط ٢٦٢/٦ ، والدر المصون ٦٣٣/٧ .

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/٦ ، والدر المصون ١٢٦/٨ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٣٠/١ ، والدر المصون ١٧٧/٩ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١١٧٩ .

(٥) ينظر : الدر المصون ١٥٤/٢ ــ ١٥٥ .

وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا){الجن : ٢٤}[١]

وفي مواضع جاءت (مَن) محتملة لمعنى الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية كـ(مَن) في قوله تعالى : (قَالُوا رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ){ ص : ٦١}

جاء في الدر المصون : ((قوله : (مَن قَدَّمَ) يجوز أن تكون (مَن) شرطية و(فَزِدْهُ) جوابها ، وأن تكون استفهامية ، و(قَدَّمَ) خبرها ، وأن تكون موصولة بمعنى (الذي) وحينئذ يجوز فيها وجهان : الرفع بالابتداء ، والخبر(فَزِدْهُ) ، والفاء زائدة تشبيهًا له بالشرط ، والثاني : أنَّها منصوبة بفعل مقدر على الاشتغال)) [٢]

فلكون (مَنِ) الموصولة نكرة مبهمة دالة على العموم ، شاع احتمالها لمعنى (مَنِ) الشرطية ، و(مَنِ) الاستفهامية النكرتين المبهمتين الدالتين على العموم .

ومن جهة أخرى فإنَّ (مَنِ) الموصولة استعملت من دون (الذي) في السياقات الدالة على معنى التنكير والعموم ، كوقوعها في سياق الاستفهام الإنكاري كقوله تعالى : (قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) {يونس : **٣٥**}

وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) {فصلت : ٤٠} .

---

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٦٧-٤٦٨

(٢) الدر المصون ٩/٣٩٢ .

وقوله تعالى : (أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) {الملك : ٢٢} .

وقوله تعالى : (أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لا يَسْتَوُونَ) {السجدة : ١٨}

وقوله تعالى : (أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ) {الرعد :١٩} .

وقوله تعالى : (أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لاقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ) {القصص : ٦١} .

وقوله تعالى : (أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ){الأنعام : ١٢٢} .

وقوله تعاى : (أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي الأَرْضِ أَم بِظَاهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ السَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) {الرعد: ٣٣}.

وقوله تعالى : (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) {فاطر : ٨}

وقوله تعالى : (أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ) {الزمر : ٢٤}.

وقوله تعالى : (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىَ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) {التوبة : ١٠٩} .

وقوله تعالى : (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاء مَاء فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ) {النمل : ٦٠} .

وقوله تعالى : (أَمَّن جَعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ) {النمل : ٦١}

وقوله تعالى : (أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاء الأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ) {النمل : ٦٢}

وقوله تعالى : (أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) {النمل : ٦٣}

وقوله تعالى : (أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) {النمل : ٦٤}.

وقوله تعالى : (فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لازِبٍ){الصافات : ١١}

فلكون (مَن) نكرة عامَّة صلح استعمالها من دون (الذي) في سياق الاستفهام الدال على التنكير والعموم ، ومن ذلك أيضًا وقوعها في سياق الشرط ، كقوله تعالى : (قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا {٨٧} وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا){الكهف : ٨٧-٨٨}

من : موصول مبتدأ ، وجملة (ظَلَمَ) صلته ، وجملة (فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ) خبره ، والفاء واقعة في جواب (أمَّا) ، وكذلك الآية التي بعدها .

وقوله تعالى : (فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ){القصص : ٦٧}

وقوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ) {الحاقة : ١٩} .

مَن : موصول مبتدأ ، وجملة (يَقُولُ) خبره ، والفاء واقعة في جواب (أمَّا) ،

وكذلك الحال في قوله تعالى: (وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهْ) {الحاقة :٢٥}.

وقوله تعالى : (فَأَمَّا مَن طَغَى {٣٧} وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا {٣٨} فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى) {النازعات}{٣٧-٣٩} .

وقوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى {٤٠} فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى {النازعات : ٤٠-٤١}

(أمَّا) : حرف شرط وتفصيل ، و(مَن) : موصولة في محل رفع مبتدأ ، و(خافَ) صلتها ، والفاء واقعة في جواب الشرط ، وإنَّ ، واسمها ، وخبرها ، في محل رفع خبر (من) الموصولة .

ومثل ذلك وقوله تعالى: (أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى {٥} فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى) {عبس : ٥ـ ٦} .

وقوله تعالى : (وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى {٨} وَهُوَ يَخْشَى {٩} فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى) {عبس : ٨.١٠}

من : موصولة في محل رفع مبتدأ ، و(اسْتَغْنَى) صلتها ، (فأنت) : الفاء واقعة في جواب (أمَّا) ، و(أَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى) : جملة اسمية في محل رفع خبر (من) الموصولة .

ومثل ذلك قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ {٧} فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) {الانشقاق : ٧ـ ٨} .

وقوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاء ظَهْرِهِ {١٠} فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا) {الأنشقاق :١٠ ــ ١١ } .

وقوله تعالى : (فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى {٥} وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى {٦} فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى {٧} وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى {٨} وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى {٩} فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى {١٠}) {الليل :٥ــ١٠}

وقوله تعالى : (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ {٦} فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ {٧} وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ {٨} فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ {٩}) { القارعة :٦-٩} .

المطلب الثالث

وقوع (مَن) الموصولة موقع النكرة

هناك (مَن) النكرة الموصوفة التي فرقوا بينها وبين (من) الموصولة من حيث التسمية والموقع الإعرابي ، فسميت الجملة بعد الأولى صفة ، لها محل من الإعراب، وسميت بعد الثانية صلة، لا محل لها من الإعراب[١]

وقد تبين أن (من) تستعمل في الكلام وصلة لوصف ما هو مبهم عام بالجملة ؛ فلأنَّ موصوفها الواجب حذفه غير محدد. جاز في الذهن تقديره بالنكرة ، أو بالمعرفة فإذا قدر بالأول صارت (من) نكرة موصوفة، وإذا قدر بالثاني ، صارت موصولة. فهما (من) واحدة ؛ لذلك كثر احتمالها لهذين الوجهين في كتب الإعراب، ففي قولنا: أحبُّ مَن حسُنَت أخلاقه ، يحتمل أن تكون الجملة بتقدير: أحب الرجل الذي حسنت أخلاقه، فتكون (من) أداة وصل لوصف المعرفة: (الرجل) المقدر ، بجملة (حسنت أخلاقه) ، ويصح ان تكون (من) أداة وصل لوصف نكرة مقدرة

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش٢/٤١٢-٤١٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٣٧/٣.

بـ(رجل) بجملة (حسنت أخلاقه)، أي: تقوم بالغرض نفسه إلا أنَّ هذا الموصوف لا يصح تقديره مع الذي ؛ لأنَّه نكرة، ولا مع (من) لأنَّه لا يصح إظهار موصوفها ؛ لذلك جعلت (من) بتقديره ومعناه ، فبدلا من أن تجعل هي وصلتها صفة للنكرة ، جعلت هي النكرة نفسها وصلتها صفتها. فصارت موصوفة .

وهذه ما نوّه به أبو حيان الأندلسي ، فذكر أنَّه يجوز جعل **(مَن)** موصولة ، أو نكرة موصوفة من التقدير، كقولك : قام مَن في الدار ، فـ**(مَن)** موصولة ، و**(في الدار)** صلتها ، إذا جعلتها بتقدير : قام العاقل في الدار ، ويجوز أن تجعلها نكرة موصوفة ، و**(في الدار)** صفتها ، إذا جعلتها بتقدير : قام عاقل في الدار[١]

ولهذا كثر احتمال (مَنِ) الموصولة لمعنى النكرة الموصوفة في مواضع كثيرة جدًّا في القرآن الكريم ، كما جاء هذا في كتب إعراب القرآن وتفسيرة ، حتى تكاد لا توجد (مَن) في شاهد قرآني ذهب النحاة والمفسرون إلى أنَّها موصولة ، إلاَّ وهناك منهم مَن أجاز أن تكون نكرة موصوفة

فقد رجعنا مثلاً إلى دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، فوجدنا الشواهد القرآنية التي احتملت فيها (مَن) أن تكون موصولة ، وأن تكون نكرة موصوفة التي استشهد بها الأستاذ عضيمة ، استناداً إلى ما جاء في كتب إعراب القرآن وتفسيره ، بلغت أكثر من ثلاثين موضعاً في القرآن الكريم . [٢]

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٥٤٤ـ٥٤٦.

(٢) ينظر : ٣/١٣٢–١٣٤

أمَّا غيره ، فقد رمز إلى المواضع التي احتملت فيها (مَن) للموصولة والنكرة الموصوفة ، فبلغت حوالي مئتين وسبعين موضعاً في القرآن الكريم [١].

فالدليل على أنَّ (من) الموصولة نكرة قول النحاة بـ(مَنِ) النكرة الموصوفة ، إذ لا فرق بينهما في كون كلتيهما مبهمة ونكرة عامة ، وفي هذا الصدد قال الرضي : ((اعترض بأنَّ تعريف الموصول إذا كان بصلته ، وهي جملة ، فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو : جاءني رجل ضربته ؛ لأنَّ المعرف حاصل، فكان ينبغي ألاَّ يكون في قولك : لقيت من ضربته ، فرق بين كون (مَن) موصولة وموصوفة)) (٢)

أي : ليس بينهما فرق في أنَّ كلتيهما نكرة ، إذ هما شيء واحد ، إلاَّ أنَّ النحاة لم يصيبوا جوهر الحقيقة في تعريفهم لـ(من) الموصولة حين جعلوا الصلة حشوًا لا محل لها من الإعراب ، في حين أنها تعد صفة ولها محل من الإعراب ، وكذلك لم يصيبوا جوهر الحقيقة حين عرَّفوا (من) النكرة الموصوفة بأن الجملة بعدها صفتها وقدروا (من) باسم نكرة ، والحقيقة أنَّ الجملة بعد كل منهما ليست صفة لـ(من) ، بل هي في كلتيهما صفة لموصوف محذوف دال على الإبهام والعموم .

والدليل على ما تقدم أيضًا كثرة وقوع (مَنِ) الموصولة من دون (الذي) موقع النكرة ، فقد ذهب النحاة إلى أنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لكنهم أجازوا وقوعه نكرة بمسوغات ، أولها وأشهرها أن يتقدم الخبر عليه ، وهو ظرف ، أو جار

---

(١) ينظر : معجم حروف المعاني في القرآن الكريم ، لمحمد حسن الشريف ٣/١٠٢٣-١٠٣٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣/٩٠ .

ومجرور ، نحو : في الدار رجل [١] ، ونحو قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ){التغابن : ٢}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ){البقرة : ٧٨}

وقوله تعالى : (وَعَلَى اللّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ {٩} هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ){النحل : ٩-١٠}

وقوله تعالى : (مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاء مَا يَعْمَلُونَ){المائدة : ٦٦}

وقوله تعالى : (يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ){هود : ١٠٥}

وقوله تعالى : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ){فاطر : ٣٢}

وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ){الحديد : ٢٦}

وكثيرا ما وقعت (من) الموصولة هذا الموقع ، مبتدأ مؤخراً كـ (من) في قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ){آل عمران : ١٥٢} .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ١/٢١٦-٢١٧ ، و.

(مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا) ، مَن : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، و (منكم) شبه جملة خبر مقدم ، وهذا هو إعرابها في كل موضع تقدم عليها الخبر ، وهو شبه جملة ، كـــ(مَن) في قوله تعالى : (قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَـــى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُـــمْ كَيْـــفَ تَحْكُمُـــونَ) {يونس :٣٥} .

وقوله تعالى : (وَلَهُ مَن فِي السَّـــمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَـــنْ عِنـــدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ) {الأنبياء : ١٩}. وقولـــه تعـــالى : (فَمِنْهُم مَن آمَنَ وَمِنْهُم مَنْ كَفَرَ){البقرة : ٢٥٣}

وقوله تعالى : (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُـــؤَدِّهِ إِلَيْـــكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَـــا دُمْـــتَ عَلَيْـــهِ قَآئِمًـــا){آل عمران :٧٥}

وقوله تعالى :(فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَـــنَّمَ سَعِيرًا){النساء : ٥٥}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا){الأنعام : ٢٥}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي أَلاَ فِي الْفِتْنَـــةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ){التوبة : ٤٩}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُـــواْ مِنْهَـــا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ){التوبة : ٥٨}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّـــدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ){التوبة ٧٥}

وقوله تعالى : (وَمِنهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُم مَّن لاَّ يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّـــكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ){يونس : ٤٠}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ){يونس : ٤٢}

وقوله تعالى : (وَمِنهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يُبْصِرُونَ){يونس : ٤٣}

وقوله تعالى : (فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ){النحل : ٣٦}

وقوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاء إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ){النور : ٤٥}

وقوله تعالى : (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ){العنكبوت : ٤٠}

وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ){غافر : ٧٨}

وقوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا){الأنعام : ٢٥}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ){البقرة : ٨}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ){البقرة : ١٦٥}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ){البقرة : ٢٠٤}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ){البقرة : ٢٠٧}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ){الحج : ٣}

وقوله تعالى : (وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا){الحج : ٥}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ){الحج : ٨}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالأخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ){الحج : ١١}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ){العنكبوت : ١٠}

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ){لقمان : ٦}

وقوله تعالى : (وَمِنَ الأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُ){الرعد : ٣٦}

وقوله تعالى : (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً){الأحزاب : ٢٣}

وقوله تعالى : (هَاأَنتُمْ هَؤُلاء تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ){محمد : ٣٨}

وندر استعمال (الذي) في هذا الموضع ، بل لم أجد غير موضع واحد ، وقد استعملت فيه (الذين) لا (الذي) ، وهو قوله تعالى : (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ){التوبة : ٦١]

المبحث الثالث

تطبيقات قرآنية

المطلب الأول

شواهد(مَنِ) الموصولة الدالة على التنكير العموم

اختلف المفسرون في تحديد المعنى المراد من (مَن) ، أهي الموصولة أم هي الموصوفة ؟، فقد اختلفوا في تعيين إحداهما في كثير من مواضعها في القرآن الكريم ، من ذلك قول الله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ){البقرة : ٨}

أفرد الضمير في (يقول) حملاً على اللفظ ، ثم جمعه في (آمَنَّا) وفي (وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) حملاً على المعنى . قال الطبري : ((أجمع جميع أهل التأويل أنَّ هذه الآية نزلت في قوم من أهل النفاق ، وأنَّ هذه الصفة صفتهم)) [(١)] وقال القيسي : ((لو جاء في الكلام : ومن الناس من يقولون ، لجاز ؛ لحملة على المعنى ، كما قال جل ذكره : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ){يونس : ٤٢}[(٢)]

وقال الزمخشري ((و(من) في (من يقول) موصوفة كأنه قيل : ومن الناس ناس يقولون كذا ، كقوله تعالى : (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا){الأحزاب : ٢٣} إن جعلت اللام للجنس ، وإن جعلتها للعهد فموصولة ، كقوله تعالى : (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ){التبة : ٦١ } [(٣)]

---

(١) جامع البيان ١٣٤/١ ،وينظر :الوسيط للواحدي ٨٦/١ .

(٢) مشكل اعراب القران ٢٢/١ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القران ٥٤/١ .

(٣) الكشاف :٦٣/١ .

وقال العكبري : ((و(من) هنا نكرة موصوفة ، و(يقول) صفة لها ، ويضعف ان تكون بمعنى (الذي) ؛ لأنَّ (الذي) يتناول قومًا بأعيانهم ، والمعنى ها هنا على الإبهام والتقدير : ومن الناس فريق يقول)) [١]

وقد مر أن الزمخشري أجاز جعل (من) موصوفة ، ان كانت اللام للجنس ، وموصولة إن كانت اللام للعهد ، وتبعه في ذلك البيضاوي ، فقال ((واللام فيه للجنس و(من) موصوفة ، إذ لا عهد ، فكأنَّه قال : ومن الناس ناس يقولون ، أو للعهد ، والمعهود هم الذين كفروا ، و(من) موصولة يراد بها : أبي وأصحابه ونظراؤه)) [٢]

وقال أبو حيان الأندلسي ((وأكثر لسان العرب أنها لا تكون نكرة موصوفة إلاَّ في موضع يختص بالنكرة ... وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل (من) نكرة موصوفة إلا بشرط وقوعها في موضع لا يقع فيه إلاَّ النكرة)) [٣] .

ونقل السمين الحلبي أقوال من سبقوه وعقب عليها بقوله : ((و(من) تحتمل ان تكون موصولة ' أو نكرة موصوفة ، أي : الذي يقول ، أو فريق يقول ، فالجملة على الأول لا محل لها ؛ لكونها صلة ، وعلى الثاني محلها الرفع لكونها صفة للمبتدأ ، واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة قال : لأنَّ (الذي) يتناول قوما بأعيانهم ، والمعنى ها هنا على الإبهام ، انتهى ، وهذا منه غير مُسَلَّم ؛ لأنَّ المنقول أنَّ الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أبي ورهطه . وقال الأستاذ الزمخشري : إن كانت (ال) للجنس كانت (من) نكرة موصوفة ... وإن كانت للعهد كانت

---

(١) التبيان ٢٧/١ .

(٢) أنوار التنزيل٤٤/١ .

(٣) البحر المحيط ٧٧/١ .

موصولة كأنه قصد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد ، إلاَّ أنَّ هذا الـــذي قاله غير لازم ، بل يجوز أن تكون (ال) للجنس وتكون (من) موصـــولة ، وللعهد و(من) نكرة موصوفة)) [١]

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ){البقرة : ٢٠٤ }[٢] .

قيـل : (مَـن) نكـرة موصـوفة[٣] وقيـل موصـولة نزلـت في معـين ، كالأخنس)) [٤] .

وكذلك أجيز هذان الوجهان : الموصولية والنكرة الموصوفة ، في (مَن) في قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّــهِ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ){البقرة : ٢٠٧ }[٥]

وقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً يُحِبُّـونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ){البقرة : ١٦٥ } [٦]

أمَّا (من) في قوله تعالى : (إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا){مريم : ٩٣} فقد ذهب كل من الزمخشري والعكبـري

---

(١) الدر المصون ٣٢٧/١ .

(٢) البحر المحيط ١٢٢/٢ ، والدر المصون ٣٤٧/٣،

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج /٢٣٨ ، والتبيان فـي إعـراب القـرأن ١٦٦/١ .

(٤) البحر المحيط ١٢٢/٢ ، والدر المصون ٣٤٧/٣،

(٥) ينظر : المصدر نفسه ٣٥٧/٣ .

(٦) ينظر: إعراب القران للنحاس ص٧٣ ، ومشكل إعراب القران ٧٨/١ ، والمحرر الوجيز ٢٣٤/١ ، و والبيان ١٣٢/١ ، والتبيان ١١٢/١ ، والبحر المحيط ٦٦٦/١ والدر المصون ٢٠٩/٢ ، واللباب ١٣٤/٣ـ١٣٥ .

إلى أنَّها نكرة موصوفة لوقوعها بعد (كل) و(في السموات) صفتها[1] وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنَّها موصولة بمعنى (الذي) الجنسية الدالة على العموم ، والتقدير : ما كل الذي في السموات [2]

والحقيقة أن (من) في كل الآيات التي تقدم ذكرها في كل شاهد تدل على العموم ، فـ(من) مثلا في قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ){البقرة : ٨ } لا يصح أن يراد منها المنافق أبي وأتباعه ؛ لأنها لم تستعمل لتعبر عن أعيان الناس ، بل لصفاتهم ، فالمراد الصفة التي تضمنتها الآية ، فهي تعني كل من اتصف بها ، كائنا من كان هذا الموصوف ، ومن غير تعيين ، وقد اكتسبت هذه الدلالة لكونها استعملت وصلة لوصف ما هو مبهم دال على العموم بجملة (يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) سواء أكان هذا الموصوف من نزلت فيهم الآية أم غيرهم ، فهي تشملهم وتشمل كل من كان على شاكلتهم في هذه الصفة ، وحتى قيام الساعة ، فجملة (يقول) إذن ليست كما قيل لا محل لها من الإعراب ، بل هي في محل رفع ؛ لأنَّها صفة لمبتدأ مؤخر محذوف دالٍّ على العموم قامت (من) وصلة لوصفة بجملة (يقول) ، وهي ليست كما قيل أيضا بأنها نكرة موصوفة بتقدير ناس أو فريق ، وإنما هي وصلة لوصف هذا اللفظ المقدر أو ما في معناه بجملة (يقول) ، وقد أجاز أبو حيان ، كما مر، جعلها بمعنى (الذي) الجنسية لدلالتها على العموم ؛ وقد بينا ان (الذي) الجنسية معرفة دالة على معين ، كـ (الذي) العهدية ، لا فرق بينهما في هذا الباب سوى أنَّ التي اصطلح على تسميتها بالعهدية يراد بها فرد معين من بين أفراد ، والجنسية يراد بها جنس معين من بين اجناس ، أمَّا (من) فلا يراد بها هذا ولا ذاك ، بل هي قد نابت عن

---

(١) ينظر : الكشاف ٤٤/٣ ، والتبيان ١٧٨/٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٢٧٢/٦ ، والدر المصون ٦٥١/٧ .

الموصوف الدال على العموم والاستقصاء . في كل شاهد قرآني وردت فيه ؛ وقد اكتسبت هذا المعنى لانه أريد بها الصفة ، وليس الذات .

فلدلالة (من) على العموم ؛ ولأنّه أريد التعبير عن صفة الموصوفين من جهة ، ولأنّ ذواتهم غير معهودة لدى المخاطب من جهة أخرى ، استعملت (من) من دون (الذي) : في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ){البقرة : ٣٠ }وفي قوله تعالى : (وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ) {الأنبياء : ١٩}.

فـ(مَن) الموصولة أينما استعملت دلت على التنكير والعموم ، كقوله تعالى : (لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَآلُواْ إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ){المائدة : ١٧ }

وقوله تعالى : (وَقَالَ مُوسَى إِن تَكْفُرُواْ أَنتُمْ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ){إبراهيم : ٨}

وقوله تعالى : (قُل لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ){النمل : ٦٥ }

وقوله تعالى : (وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ){البقرة : ١١١}

فـ(من) هنا نكرة عامة ؛ لأنَّ المقصود جميع من اتصفوا بأنَّهم يهود ، أو نصارى ، فقد أفادت العموم بهذه الدلالة ، وأفادت التنكير ؛ لأنَّه أريد ذلك بغض النظر عن الذوات المتصفة بهذه الصفة ، أي : كائنا من كان الموصوف .

وكذلك هي بهذه الدلالة في قوله تعالى : (وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبيلِ اللّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ){البقرة : ١٥٤ }لأنَّ المراد جميع من قتلوا في سبيل الله ، كائنًا من كانوا .

وقوله تعالى : (سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً){الإسراء : ٧٧ } والمعنى : جميع من أرسلوا من قبلك من المرسلين كائنًا من كانوا

وقوله تعالى : (أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا){الفرقان : ٤٣ } والمعنى : كل من اتخذ إلهه هواه .

وقوله تعالى : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ){الرحمن : ٤٦}

والمعنى : ولكل خائفٍ مقام ربه ، كائنًا من كان هذا الخائف ، جنتان .

ولأنّ (من) يراد بها معنى النكرة العامة فقد صلح استعمالها من دون (الذي) في قوله تعالى : (وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلا مَن شَاء اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ){النمل : ٨٧ }

فهي في هذه الآية ونحوها لا يصح أنْ يكون المقصود منها فردًا معينًا، ولو أريد هذا المعنى لاستعملت (الذي) العهدية، وفي هذا الوجه لا يكون ثمّةَ التباس بينها وبين (مَن) ، ولكنّ الالتباس يحصل إذا أريد بـ (الذي) المعرفة الجنسية ؛ لأنَّ المقصود بكلتيهما شمول المستقرين في السموات والأرض جميعًا بحكم فزعهم ، ويكون الفرق بينهما أنّ الآية باستعمال (من) تعني الخلق فردًا فردًا، على وجه الإعمام والتفصيل، ولو استعمل (الذي) لكان المراد جنس الخلق على وجه التعيين والإجمال، فوصف المخلوق بـ (الذي) لا يكون إلاَّ على نية جعله، قبل ذلك جنسًا من الأجناس من أجل تمييزه وتخصيصه من بينها، مما يشعر المخاطب بمعنى حصر الحكم أو الصفة مع أنه ما أريد ذلك بل أريد إشعاره بمعنى الشمول

والتفصيل، وهذا المعنى يتحقق باستعمال (من)، لا باستعمال (الـــذي) لمـــا بيناه آنفاً ولأمرين:

أحدهما: أن (الذي) اسم موصول خُصّ بالمفرد المذكر، فلو استعمله، لعبّرت الآية عن هذا النوع، ولم تشمل الأنواع الأخرى المتصفة بالتأنيث والتثنية والجمع، إلاَّ على سبيل التغليب، في حين أن (من) اسم موصول غير مختص، يتناول أنواع المخلوقات العاقلة والعالمة تناولاً مباشرًا، فهو من هذه الناحية أشد من (الذي) توغلاً بين الأفراد للتعبير عنهم، أو هو أدل على استقصاء الأنواع واستغراقهم.

والحق أنّ (الذي) الجنسية ما أريد بها أفراد الجنس بل الجنس بعينه الدال على الإفراد والتذكير.

وثانيهما: أن معنى الجنس في (الذي) لا يشمل أفراد الجنس بـــدون استثناء، وهذا ما يصرح به النحاة، فقولنا مثلا: الرجل أقوى من المرأة، لا يعني أنّ كل رجلٍ أقوى من كل امرأة ، إذ ذلـــك محمـــولٌ علـــى الأعـــم الأغلب(١). فإذا قلنا مثلاً: نجح الذي درس ، كان المعنـــى: نجـــح أغلـــب الدارسين ، أي: جاز أن يكون عددٌ قليلٌ منهم غير مشمولٍ بحكم النجاح ، أما إذا قلنا: نجح من درس ، لزم أنْ يكون المراد نجاح كـــل الدارســـين ، فردًا فردًا ، وأنّه لم يرسب واحدٌ منهم ، فالآية باستعمال (مـــن) تعنـــي: وفزع كل من في السماوات ، وكل من في الأرض، فهي بهذا المعنـــى لا تغادر مخلوقًا من الإنس ، والملائكة ، والجن ، إلاَّ وتناولته بالحكم الـــذي تضمنته .

---

(١) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص١١٣ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ، ١٨١.

أي : يكـون المعنـى : ففـزع كـل مـن هـو موجـود في السـموات ، أو في الأرض ، أي : كل من هذه صفته كائنا من كان هذا الموصوف ، رجلا كان أم امرأة ، ذكرًا كان أم أنثى ، صغيرًا كان أم كبيرًا ، غنيًّا كان أم فقيرًا ، حاكمًا كان أم محكومًا ، ، قويًّا كان أم ضعيفًا ، شجاعا كان أم جبانًا ، جماعة كانوأ أم افرادًا ، ولو استعمل (الذي) الجنسية ، لـما كانت تشمل هذه الأنواع من الموصوفين إلاَّ على سبيل التغليب ، ولتطلب الآمر أن يراد بـ(الذي) جنس معين ، مما يستوجب أن تكون هناك أجناس أخرى ، يستوجب أن نسأل عنها ، ما هذه الأجناس التي يراد منها الجنس الذي عيناه من دونها بـ(الذي) الجنسية ؟ ، فلما لم نرد هذه الحالة من جهة ، ولـما أردنا شمول كل الموصوفين بكل أنواعهم شمولا مباشرًا بصفة الفزع من جهة أخرى ، اقتضى هذا المقام استعمال (من) من دون (الذي) .

ولهذا انفردت (مَن) من دون (الذي) بالاستعمال في مثل هذا السياق ، كقوله تعالى : (أَلا إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَاوَات وَمَن فِي الأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاء إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ) {يونس :٦٦} .

وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاء) {الحج : ١٨}

وقوله تعالى : (يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ) {الرحمن : ٢٩}

وقوله تعالى : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ) {ال عمران : ٨٣}

وقوله تعالى : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ) {الرعد : ١٥ }

وقوله تعالى : (وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا) {الاسراء : ٥٥}

وقوله تعالى : (إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا){مريم :٩٣ }

وقوله تعالى : (وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ) {الأنبياء : ١٩}

وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ) {النور : ٤١}

وقوله تعالى : (قُل لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) {النمل : ٦٥}

وقوله تعالى : (وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ) {الروم : ٢٦}

وقوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلا مَن شَاء اللَّهُ){الزمر : ٦٨}

المطلب الثاني

عود (مَن) الموصولة على مُعَيَّن

لا يملك النحاة والمفسرون دليلاً على أنَّ (مَن) الموصولة معرفة إلاَّ فيما ذهبوا إليه ، أنَّها تجيء عائدة على شخص بعينه ، كقوله تعالى : (فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا){مريم : ٢٤ }

قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي (من) بكسر الميم ، وخفض تاء (تحتها) ، وقرأ الباقون بفتح الميم ونصب التاء[1]

قال أبو علي النحوي : ((ووجه من قرأ (مَنْ تحتها) (بفتح الميم) أنَّه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص ، فقال : مَنْ تحتها ، وهو يريد عيسى ، عليه السلام ، كما تقول : رأيتُ مَنْ عندك ، وأنتَ تعني واحدًا بعينه)) [2]

وقال القيسي : ((وحجة من فتح الميم أنَّه جعل (مَن) الفاعل للنداء ، ونصب (تحتها) على الظرف ، و(مَن) هو عيسى)) [3]

وقال ابن خالويه الأصبهاني : ((فمن فتح أراد عيسى عليه السلام ، ومن كسر أراد جبريل عليه السلام)) [4] .

والحقيقة أنَّ (مَنِ) الموصولة ما استعملت إلاَّ لغرض الدلالة على التنكير والعموم والاستقصاء واستغراق الأفراد حتى لو بدت أنها عائدة على شخص معين واحد ، والمعنى في الآية بقراءة الفتح : ناداها مَن تحتها منادٍ ما ، أي منادٍ كان .

وهذا هو معناها في قوله تعالى: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا){مريم : ٢٩ }

فـ(من) هنا أيضًا ، وإن كانت تبدو من السياق عائدة على شخص بعينه ، وهو عيسى عليه السلام ، إلاَّ أنَّها برغم ذلك أريد بها الدلالة على العموم ؛ لأنه أريد بها كل من كان في المهد صبيا ، كل من كان على هذه الصفة سواء كان عيسى عليه السلام أم سواه ، وهذا ما أكدته كتب الإعراب والتفسير، قال الزجاج : ((وأجود الأقوال أن تكون (مَن) في

---

[1] (١) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ص ٣٨٢
[2] (٢) الحجة في علل القراءات السبع ٣/٤٩٣ .
[3] (٣) كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/٨٧ .
[4] (٤) إعراب القراءات السبع وعللها : ص ٢٥١ .

معنى الشرط والجزاء ، فيكون المعنى : من يكن في المهد صبيًّا ، ويكون (صَبِيًّا) حالاً ، فكيف نكلمه ، كما تقول : مَن كان لا يسمع ، ولا يعقل ، فكيف أخاطبه)) [١]

فالمعنى عند الزجاج : كيف نكلم مَن كان في المهد صبيًّا ، سواء أكان عيسى ، عليه السلام أم عيره ، وهذا هو المعنى الذي اختاره جمهور المفسرين[٢]

وكذلك قوله تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ){البقرة :٢٥٣ }

قال الطبري : في تفسير هذه الآية : ((يقول : كلم موسى ، وأرسل محمدًا إلى الناس كافة)) (٣)

إلاَّ أنَّ (من) هنا ما استعملت لتعود على موسى عليه السلام ؛ لأنَّها لم توضع إلاَّ للدلالة على العموم ، والمعنى : إنَّ من الرسل من كانت هذه صفته ، فـ(من) هنا لم تدل على موسى ، عليه السلام بعينه ، بل شملته بصفته ، إلاَّ أنَّه تعيَّن أن يكون هو المراد ؛ لكونه هو المتفرد بهذه الصفة . وكذلك قوله تعالى : (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ){القصص : ٥٦ }

فقد أجمع المفسرون على أنَّ هذه الآية نزلت في حرص النبي ، صلى الله عليه وسلم ، على إيمان عمه أبي طالب ؛ فقد أحب لو نطق بالشهادة (٤) ؛ ولهذا ذهبوا إلى أنَّ (من) معرفة لعودها على شخص معين

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٨/٣

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ٥٦٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٦/٢ ، والمحرر الوجيز ١٤/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٧٠/٢ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٦.

(٣) جامع البيان ٥/٣ .

(٤) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ٢١١ ، وتفسير الجلالين ص ٣٩٢ .

، وليس الأمر كما ذهبوا ، إذ (من) هنا ، كما هو حالها في كل موضـــع ، نكرة عامة ؛ لأنَّ المعنى أنَّ رسول الله لا يستطيع أن يهدى إلى الإســـلام كل من أحبه وأحب أن يهتدي ، سواء كان هذا المحبوب عمه أبا طالب أم غيره ، ولو استعمل (الذي) وقيل في الكلام : إنَّك لا تهدي الذي أحببتَ ، لتعين أن يكون المراد أبا طالب من دون سواه : ولتجردت الآية من دلالة العموم ولكانت كقوله تعالى : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَـــيْ لا يَكُـــونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْـــرُ اللَّهِ مَفْعُولًا){الأحزاب : ٣٧ } فقد تعين في هذه الآية باستعمال (الـــذي) أنَّ المعني هو زيد بن حارثة .

ومن ذلك قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إَلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً){الإسراء : ٦١ }

فهذه الآية ، وإن كان السياق يوهم أنَّ (من) عائدة على آدم ، وكما أجمع المفسرون ، إلاَّ أنَّه قطعًا ما عادت عليه بشخصه ، وإنَّما شملته بصفة خلقه من طين ، والمعنى كيف أسجد لشيء خلقته من طين ، كائنًا من كان هذا الشيء .

ومن ذلك قوله تعال : (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاء مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُـــوَءًا إِلاَّ أَن يُسْـــجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ){يوسف : ٢٥ }

فـ(من) هنا لم يكن المقصود بها يوسف عليه السلام ، بذاته إلا أنَّ مقتضى استعمالها وجب أن يكون المعنى : ما جزاء من كانت هذه صفته سواء أكان يوسف أم غيره ، فهي بهذا دلت على العموم .

ومن ذلك قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ {٢٠٤} وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ {٢٠٥} وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ){البقرة : ٢٠٤-٢٠٦ }

فقد ذكر المفسرون أنَّ هذه الآية نزلت في الأخنس بن شريق ، كان منافقًا حلو الكلام ، فحلف أنَّه مؤمن ومحب للنبي صلى الله عليه وسلم فيدني مجلسه ، فأكذبه الله في ذلك ، إذ مرَّ هذا المنافق بزرع وحُمْرٍ لبعض المسلمين فأحرق الزرع ، وعقر الحمير ، فعل ذلك ليلاً ، كما قال الله تعالى [(١)]

والحقيقة أنَّ (مَن) ، موصولة كانت أم غير موصولة ، لا تجيء إلاَّ نكرة عامَّة ، وأنّها في هذه الآيات لم تعد على الأخنس بن شريق بشخصه ، وإنما شملته بالصفة التي ذكرها القرآن الكريم ، فقد قصد بها كل مَن اتصف بصفة الذي نزلت بسببه الآية من غير تحديد في شخص معين ، والتقدير : ومن الناس ، رجل أي رجل كان ، يعجبك قوله ...،

وكذلك شأن (مَن) في قوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي أَلاَ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ){التوبة : ٤٩ }

فقد نزلت هذه الآية بسبب شخص معين ، هو الجد بن قيس ، قال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل لك في جلاد بني الأصفر ؟ فقال : إني مغرم بالنساء ، وأخشى إنْ رأيتُ نساء بني الأصفر أنْ لا أصبر عنهنَّ

(١) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ٣٧ ، وتفسير الجلالين ص ٣٢ .

فأُفتتن [١] إلاَّ أنَّ الآية أفادت باستعمال (من) الموصولة كل من كان على هذه الصفة في كل زمان ومكان .

ومن ذلك قوله تعالى : (} ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا {١١} وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا {١٢} وَبَنِينَ شُهُودًا {١٣} وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا {١٤} ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ {١٥} كَلا إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيدًا {١٦} سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا {١٧} @إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ {١٨} فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ {١٩} ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ {٢٠} ثُمَّ نَظَرَ {٢١} ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ {٢٢} ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ {٢٣} فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلا سِحْرٌ يُؤْثَرُ {٢٤} إِنْ هَذَا إِلا قَوْلُ الْبَشَرِ {٢٥} سَأُصْلِيهِ سَقَرَ {٢٦} وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ {٢٧} لا تُبْقِي وَلا تَذَرُ {٢٨} لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ){المثر : ١١-٢٩ }

نزلت هذه الآيات في الوليد بن المغيرة [٢]، وهذا لا يعني أنَّ المقصود هو الوليد فحسب ؛ لأنَّه لو قصد ذلك لاستعمل (الذي) ولكان المعنى : ذرني والوليدَ بن المغيرة ، بل أريد أن يكون المعنى : ذرني والوليدَ ، وكلَّ من كان حاله مثل حاله فجزاؤه وجزاء من سار على نهجه ، أنِّي (سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا) .

ثم عاد القرآن الكريم بعد ذلك ؛ ليحكي بصفة خاصة ، قصة من نزلت بسببه الآية

وقوله تعالى : (عَبَسَ وَتَوَلَّى {١} أَن جَاءهُ الأَعْمَى {٢} وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى {٣} أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى {٤} أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى {٥} فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى {٦} وَمَا عَلَيْكَ أَلا يَزَّكَّى {٧} وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى {٨} وَهُوَ يَخْشَى {٩} فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى){عبس : ١-١٠ }

([١]) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ١٥١ ، وتفسير الجلالين ص ١٩٥ .

([٢]) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ١٨٢ ، وزاد المسير ٨/١٤٧-١٥٠ .

نزلت هذه الآيات في ابن أم مكتوم ، وفي رجال من صناديد قريش ، كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يحاورهم طمعًا في إسلامهم ، حين أقبل إليه الأعمى يسأله ، فاشتغل عنه بهم[1] ، وقد صرحت الآيات (١-٤) بالذي نزلت فيه ، وهو عبد الله بن أم مكتوم ، إلاَّ أنَّ القرآن الكريم عاد في الآيات (٥-١٠) لتعبر عنه باستعمال (من) ، وعن هذا الذي وقع بمعنى العموم ؛ إذ لو كان المقصود بالمشركين ، المشركين الذين ناظرهم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وقت مجيء عبد الله بن أم مكتوم إليه ، لاستعمل (الذين) العهدية وعاد عليهم ضمير الجمع ، وقيل : أمَّا الذين استغنوا فأنت لهم تصدى ، لكن لمَّا كان المراد هم ، وكل من كان على شاكلتهم ، استعمل (مَنْ) وأفرد الضمير، والتقدير : أمَّا رجل ، أي رجل كان ، استغنى فأنت له تصدى ؛ كذلك لو كان المراد بالساعي ابن أم مكتوم فحسب ، لاستعمل (الذي) العهدية ، وقيل : وأمَّا الذي جاءك يسعى ، لكن لمَّا كان المقصود ابن أمِّ مكتوم ، وكل مَن كان على شاكلته ، استعمل (مَنْ) لتكون بتقدير : وأمَّا رجل ، أيَّ رجل كان ، جاءك يسعى ، وهو يخشى ، فأنتَ عنه تلهى .

ومن ذلك (مَن) في قوله تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنَزلَ اللّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُواْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُواْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ){الأنعام : ٩٣ }

([1]) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ٢٨٥ ،

فقد ذكرت كتب التفاسير أنَّ الآية نزلت في مسيلمة الكذاب الذي ادعى النبوة ، وادعى أنَّه يوحى إليه[1]

فسبب النزول في الآية يوهم أنَّ (مَنْ) معرفة لكونها عادت على شخص معيَّن ، وهو مسيلمة الكذاب ، في حين أنَّ المراد كل من اتصف ويتصف بصفة من نزلت بسببه الآية إلى قيام الساعة .

ومن ذلك قوله تعالى : (فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى {٥} وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى {٦} فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى {٧} وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى {٨} وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى {٩} فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى){الليل : ٥-١٠}

قال ابن مسعود في قوله تعالى : (فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى {٥} وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى {٦} فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى {٧}) يعني أبا بكر رضي الله عنه ، هذا قول الجمهور ، وقال في قوله تعالى : (وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى {٨} وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى {٩} فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى) يعني بذلك أمية ، وأبي ، ابني خلف ، وقال عطاء : هو صاحب النخلة [2]

وهذا لا يعني أيضًا أنَّ (مَن) الموصولة في هذه الآيات عادت على شخص بعينه ، بل من الواضح أنَّه أريد بها التنكير والعموم ؛ إذ المعنى : أنَّ كل من أعطى فجزاؤه (فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى) وفخر أبي بكر، رضي الله عنه ، في هذا المقام أنَّ الآية نزلت بسبب عطائه ، وتقواه ، وتصديقه بالحسنى ، وجزاء كل من بخل (فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى) ، وطليعتهم في ذلك من نزلت بسببه الآية .

---

(1) ينظر : : جامع البيان ٣١٦/٧ ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٠٠/٢ ، وأسباب النزول للواحدي ص ١٣٢ وأنوار التنزيل ١٣٧/٢، وتفسير الجلالين ص ١٣٩.

(2) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ٢٩٠ ، وزاد المسير ٢٧٥/٨-٢٧٦ .

لذلك فإنَّ (مَنِ) الموصولة ، وإن صح نزول الآية التي تضمنتها بسبب شخص معيَّن ، فإنَّ هذا الشخص يضيع بين آخرين ؛ لدلالتها على العموم ، من ذلك قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ){البقرة : ٢٠٧}

فقد قيل : إنَّها نزلت في صهيب الرومي ، حين منعه المشركون في مكة من الهجرة ، فأعطاهم كل ما يملك من أجل أن يسمحوا له بالهجرة إلى المدينة ليلحق برسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وقيل : نزلت في الزبير والمقداد حين بعثهما رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، إلى مكة ؛ لينزلا خبيبًا من خشبته ، وقيل : نزلت في علي ، رضي الله عنه ، حين خلفه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بمكة ؛ لقضاء ديونه ؛ وليرد الودائع إلى أهلها ، وأمره أن ينام في فراشه ، ليلة خرج رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مهاجرًا ، وقيل : نزلت في من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وقيل : نزلت في المجاهدين في سبيل الله ، وقيل : نزلت في المهاجرين والأنصار [١]

والحقيقة أنَّ : من ، لعمومها تشمل هؤلاء جميعًا ، ومن كان على شاكلتهم حتى قيام الساعة ، فأبو حيان بعد أن نقل هذه الأقوال في أسباب نزول الآية قال : ((قيل المراد بـ (مَن) غير معني ، بل هي في كل من باع نفسه لله تعالى ، في جهاد ، أو صبر على دِين ، أو كلمة حق عند جائر ، أو حمية لله ، أو ذب عن شرعه ، أو ما أشبه ذلك)) [٢]

---

(١) ينظر : أسباب النزول للواحدي ص ٣٧ ، وزاد المسير ١/١٩١ ، والبحر المحيط ١٩٢/٢-١٩٣ .

(٢) البحر المحيط ١٩٢/٢ .

وهذا ما يصرح به المفسرون ، فقد قالوا في قوله تعـالى : (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلّهِ لاَ يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَـئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ){آلعمران : ١٩٩ }

((قال جابر بن عبد الله ، وأنس ، وابن عباس ، وقتادة : نزلت في النجاشي ، وذلك لما مات ، نعاه جبريل عليه الصلاة والسلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي مات فيه ، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لأصحابه : اخرجوا فصلوا على أخ لكم مات بغير أرضكم ، فقالوا : ومن هو ؟ فقال : النجاشي ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البقيع ، وكشف له من المدينة إلى أرض الحبشة ، فأبصر سرير النجاشي ، وصلى عليه وكبر أربع تكبيرات ، فقال المنافقون : انظروا إلى هذا ، يصلي على علج حبشي نصراني ، لم يره قط ، وليس على دينه ، فأنزل الله تعالى هذه الآية)) (١)

و((روى النسائي عن أنس قال : لما جاء نعي النجاشي ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : صلوا عليه ، قالوا يا رسول الله ، نصلي على عبد حبشي ؟ فأنزل الله : (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ) ، وروى ابن جرير نحوه عن جابر ، وفي المستدرك عن عبد الله بن الزبير قال : نزلت في النجاشي (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) الآية)) (٢)

---

(١) أسباب النزول للواحدي ص ٨٣.

(٢) لباب النقول في أسباب النزول ص ٧٨ .

وقال العكبري : (((ولمن يؤمن) (من) في موضع نصب اسم (إنَّ) و(من) نكرة موصوفة أو موصولة)) [1] وقال أبو حيان : ((و(من) في (لمن) الظاهر أنها موصولة وأجيز أن تكون موصوفة ، أي : لقوما)) [2]

وجاء في الدر المصون : ((و(مَن) يجوز أن تكون موصولة ، وهو الأظهر ، وموصوفة ، أي : لقومًا ، و(يؤمن) صلة على الأول ، فلا محل له ، وصفة على الثاني ، فمحله النصب ، وأتى هنا بالصلة المستقبلية وإن كان ذلك قد مضى. ، دلالة على الاستمرار والديمومة)) [3]

فقد رجح المفسرون أن تكون (مَن) موصولة لعودها على شخص بعينه ، وهو النجاشي ، استنادًا إلى أسباب النزول ، إلاَّ أنَّ بعضهم علل مجيء صلتها بصيغة المضارع المستقبلية ؛ لتدل على الاستمرار والديمومة ، فهذه العبارة تؤكد وتؤيد العبارة التي كثر ما كررناها في شواهد هذا المطلب ، فهي تعني : أنَّ سبب نزول الآية يوهم أنَّ (مَن) معرفة عهدية ؛ لكونها عادت على شخص النجاشي ، في حين أنَّه ما أريد بها النجاشي من دون سواه ، أي : أنَّها قصد أن تشمله بصفته لا بشخصه ، ليكون المراد كل من اتصف من أهل الكتاب فيما مضى. من الزمان ، ويتصف فيما يقبل منه بصفة من نزلت بسببه الآية إلى قيام الساعة ، فلو استعمل (الذي) لكانت الآية تعني النجاشي وحده ، لكنها باستعمال (مَن) أفادت العموم ، وقررت أنَّه سيستمر وجود مثل هذه الحالة في أهل الكتاب ، وهذا ما أثبته الواقع ، فلا يزال بعد

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٥٤/١ .

(٢) البحر المحيط ٢٠٨/٣-٢٠٩ .

(٣) الدر المصون ٥٤٩/٣ .

نـزول القـرآن وإلى يومنـا هـذا ، نسـمع ونشـاهد بـين حـين وآخـر ، أنَّ هنـاك مـن القسيسين والرهبان من يعلن إسلامه سرًّا أو جهرًا .

المطلب الثالث

عود (مَنِ) الموصولة على الله ، سبحانه .

كذلك شأن (مَنْ) العائدة على الله ، سبحانه ، كقـول الله تعـالى : (أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ){النحل ١٧ }

فـ(مَنِ) الأولى في هذه الآية لا يصح أنْ نعدها معرفة ، بحجة أنَّها عائدة على الله الخالق ، إذ لو أُريد منها أنْ تكون عائدة على الله على سبيل التعيين لاستُعملتْ (الذي) العهدية ، وقد استعملت (مَن) لأنَّه أُريد كل من يتصف بصفة الخلق ، ومن المعلوم أنَّه لا أحد يتصف بذلك إلاَّ الله .

وقوله تعالى : (مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى {٢} إِلا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى {٣} تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى){طه :٢-٤}

فالآية ، كما تبدو من السياق ، أنَّها بتقدير : تنزيلاً من الله الذي خلق الأرض والسموات العلى ، والحقيقة أنَّه باستعمال الأداة (من) أريد صفة الخلق ، أمَّا صاحبها فليكن من يكن ، إلاَّ أنَّ هذه الصفة التي عبرت عنها (مَنِ) الموصولة تعد من الصفات التي تفرد بها البارئ ، عز وجل ، مما يجعل ذهن القارئ والسامع المخاطَب يحصر هذه الصفة في الله ، سبحانه ، ولا ينصرف إلى سواه ، بحكم الواقع والحال ، لا بحكم الأداة .

وتتضح هذه الحقيقة أكثر في قوله تعالى : (وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ قُلِ اللّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ) { الأنعام : ٩١ }

وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) {آل عمران : ١٣٥ }

وقوله تعالى : (إِن يَنصُرْكُمُ اللّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللّهِ فَلْيَتَوَكِّلِ الْمُؤْمِنُونَ) {آل عمران ١٦٠ }

وقوله تعالى : (قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِلّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ) {الأنعام : ١٢}

وقوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـهٌ غَيْرُ اللّهِ يَأْتِيكُم بِهِ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ) {الأنعام : ٤٦}

وقوله تعالى : (قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ) {الأنبياء ٤٢}

وقوله تعالى : (قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ {٨٤} سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ {٨٥} قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ {٨٦} سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ {٨٧} قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ {٨٨} سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ {٨٩)}المؤمنون : ٨٤–٨٨}

وقوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاء أَفَلا تَسْمَعُونَ {٧١} قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ

النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلا تُبْصِرُونَ)
{القصص : ٧١ . ٧٢}

وقوله تعالى : (قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ){سبأ : ٢٤}

وقوله تعالى : (قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاء لاَ يَمْلِكُونَ لأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ){الرعد : ١٦}

يجمع النحاة والمفسرون على أنَّ (مَنْ) في هذه الآيات عائدة على الله ، ولا سيما تلك التي انتهت بقوله تعالى (قل الله) ، إلاَّ أنَّه لا أحد منهم يجرؤ ويدعي بأنَّ (مَنْ) في هذه الآيات معرفة ؛ لأنَّ (مَنْ) فيها استفهامية ، و(مَنِ) و(ما) الاستفهاميتان لا تعدان عند النحاة من المعارف ، بل هما عندهم من النكرات والأسماء المبهمة ، وبتقدير أي إنسان ، أو أي شيء [1]

فحال (مَنِ) الموصولة التي تقدم ذكرها وقيل بأنَّها معرفة ؛ لأنَّها عادت على معيَّن ، هي كحال (مَنْ) الاستفهامية في هذه الآيات ونحوها العائدة على الله سبحانه ، فإذا ذهب النحاة إلى أنَّ (مَنِ) الاستفهامية نكرة ، وجب عليهم أنْ يذهبوا هذا المذهب في (مَنِ) الموصولة ، بل (مَنِ) الموصولة ، وكما يقول النحاة ، لكونها نكرة مبهمة صلحت من دون (الذي) لمعنى الاستفهام .

ولهذا استعملت (مَن) لا (الذي) في قوله تعالى : (أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ){الملك : ١٦ }

---

[1] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٢ ، والمحرر في النحو للهرمي ١/٤٦٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٣٩ ، وشرح التصريح ١/٣٠٨ ، وحاشية الصبان ١/١٨٠-١٨١ .

قال الطبري : (((أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء) وهو الله)) [1]

بيد أنَّ (مَنِ) الموصولة هنا ما أريد بها الله ، سبحانه ،على وجه التعيين ، ولو أريد ذلك لاستعمل (الذي) العهدية وقيل : أأمنتم الذي في السماء ، وهذا لا يتفق ومضمون الآية ، إذ ليس المراد أنْ يُعرِّف الله ، عز وجل ، المخاطَبين بمكانه ، بأنَّه في السماء إذا ضلوا عنه وقالوا : أين الله ؟ بل هم يعلمون علم اليقين أنَّه في السماء ، جل وعلا ، ولكن لمَّا قال الله ، سبحانه : (أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ) تبين أنَّ السياق سياق تحذير ، أي : كيف تأمنون بطش مَن هو فوقكم ، فلاءم استعمال (مَنْ) ليراد بها معنى الصفة ، صفة الوجود في السماء ؛ لأنَّ مَن هو فوق ، يكون دائمًا مالكًا أمر مَن هو تحت ، والمعنى : إنَّ إلهً ، أيَّ إله كان ، لو لم يملك من صفات القوة غير صفة الهيمنة والسيطرة المتأتية مِن كونه في السماء ، لكانت تستحق أنْ تدفع مَن في الأرض أنْ يخافوه ويتقوه .

فـ(مَنِ) الموصولة في هذه الآية ، وفي الشواهد القرآنية التي تقدمتها ، لو كانت ، كما ذهب النحاة والمفسرون ، معرفة تعود على معيَّن ، فما الفرق إذن بينها وبين (الذي) العهدية ، وقد استعمل القرآن كلتا الأداتين ؟ فلا بد من أنْ يكون ثمة فرق أساسي بينهما ، وإذا أردنا بيانه ، فإنَّه لا يمكن أنْ يكون أقل من الفرق الذي بيناه .

الخاتمة

نخلص مما مر تفصيله إلى أنَّ البحث تمخض عن نتائج أساسية ، نجملها فيما يأتي :

([1]) جامع البيان ١٢/٢٩ .

١ -أجمع النحاة والمفسرون على أنّ الاسم الموصول (الـذي) اسـتعمل وصلة لوصف المعرفة بالجملة .

٢ -تبين أنّ هذه الوظيفة عامة في الاسم الموصـول ، عبـروا عنهـا بقولهم : إنّ الاسماء الموصولة سميت بهذا الاسم ؛ لأنّها اسـتعملت أدوات للوصف بالجمل ، أي : أنّها تشمل المبدوءة بـــ(ال) وغيـر المبدوءة بـ(ال) ، ولما حصروا غرض وصف المعرفـة بالجملـة بالمبدوءة بـ(ال) مثل (الذي) ، دل على أنّ غرض غير المبـدوءة بها مثل (من) كانت لوصف النكرة بالجملة .

٣ -تبين من خلال تعريف الاسم الموصـول ، وبيـان الغـرض مـن استعماله ، أنّه لا بد من أن يكون لكل موصول موصوف ، إن لـم يكن ظاهرًا وجب تقديره ، أي : وجب أن يكون منويًّا؛ لأنّ معرفـة معنى الآية وفهم تفسيرها منوط بمعرفته .

٤ -إنّ (الذي) وفروعها مما هو مبدوء بـ(ال) استعملت للتعبيـر عـن الذات ؛ لذلك جاز إظهار موصوفها ، أمَّا (من) فقد استعملت للتعبير عن الصفة ، لذلك لزم حذفه .

٥ -لما كان المراد من استعمال (مَن) الموصولة صفة الموصوف لـزم أن يكون المراد منها كل من اتصف بها ؛ ومن هنا دلت على التنكير والعموم .

٦ -عندما كانت (مَن) الموصولة تحمل هذه الدلالـة ، فـإنّ اسـتعمالها سيكون حتمًا في تقرير قواعد قرآنية عامة ، تتعدى حـدود الزمـان والمكان ، وهذا ما ينسجم وطبيعة القرآن العالمية والشمولية ، غيـر المحصورة في أُمَّة من دون أُمَّة ، وفي عصر من دون عصر .

المفعول معه في النحو العربي
نصبًا ورفعًا وجرًّا

الملخص

المفعول معه عند النحاة لا يكون إلاّ منصوبًا ، إلاّ أنَّه قد ثبت عندي أنَّ هذا المفعول ، كما جاء في القرآن الكريم واللغة منصوبًا ، فقد جاء مرفوعًا ومجرورًا ، وأنَّ في قصره على الحال الأول مآخذ ؛ لذا ضمَّنتُ بحثي أربعة مباحث ، جعلت الأول بعنوان : المفعول معه منصوبًا ،والثاني بعنوان : المفعول معه مرفوعًا ، والثالث بعنوان : المفعول معه مجرورًا ، والرابع بعنوان : المآخذ .

مقدمة

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فمن القواعد الأساسية الشائعة في كتب النحو أنَّ المفعول معه يُعَدُّ من الأسماء المنصوبة ، لهذا أجمع النحاة على عدم جواز مجيئه مرفوعًا أو مجرورًا ، إلاّ أنِّي وجدتُ في اللغة ما يدل على وروده مرفوعًا في كلام العرب ، وذلك من خلال الشواهد التي جاء بها سيبويه في كتابه ، بل وجدتُ سيبويه نفسه ، ومن شرح كتابه ، قد صرَّحوا بوقوع أسماء مرفوعة بعد واو دالّة على معنى المعية ، إلاّ أنَّ الذي منعهم من إعراب هذه الأسماء مفعولاً معه وقوعها مرفوعة لا منصوبة ، والأولى أن يعرب الاسم استنادًا إلى معناه ، لا استنادًا إلى لفظه ، وقد كانت الشواهد في هذه المسألة كثيرة ، ودلالتها على معنى المعية قوية وجلية .

أمَّا وقوع الاسم المجرور بعد واو دلت على معنى المعية ، فقد ورد في اللغة في أمثلة قليلة ، وفي شاهد قرآني .

وقد درستُ هذه الحالات الإعرابية الثلاث للمفعول معه ، كُلاًّ على حدة في ثلاثة مباحث ، وبدأتُ بالأولى ؛ لأنَّها هي الشائعة في كتب النحو ، والمتفق عليها من لدن النحاة ، ثمَّ قدمتُ المرفوع على المجرور؛ لكثرة شواهده ، وتصريح النحاة بدلالته .

أمَّا المبحث الرابع ، فقد أوجزتُ فيه المآخذ التي نجمت عن القول بأنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا .

المبحث الأول : المفعول معه منصوبًا

المطلب الأول

شواهد المفعول معه المنصوب

تطرق سيبويه إلى المفعول معه في بابين متتاليين ، جعل الأول تحت عنوان : ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنَّه مفعول معه ، ومفعول به))

وتحت هذا العنوان قال : ((وذلك قولك : ما صنعتَ وأباك ؟ ولو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعِها ، إنَّما أردتَ : ما صنعتَ مع أبيكَ ، فـ (الفصيل) مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنَّها تُعمل في الاسم ما قبله ، مثل ذلك : ما زلتُ وزيدًا حتى فعلَ ، أي : ما زلتُ بزيد حتى فعلَ ، فهو مفعول به ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، أي : مع النيل ، واستوى الماءُ والخشَبةَ ، أي : بالخشَبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، أي : مع الطيالسةِ ، وقال من الوافر :

فكونوا أنتم وبني أبيكم   مكانَ الكُليتين من الطِحالِ[١]

ويدلك على أنَّ الاسم ليس على الفعل في (صنعتَ) أنَّكَ لو قلتَ : اقعد وأخوك ، كان قبيحًا ، حتى تقول أنت ؛ لأنَّه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر ، فإذا قلت : ما صنعت أنت ، ولو تُرِكتْ هي ، فأنت بالخيار، إن شئت حملتَ الأخير على ما حملتَ عليه الأول ، وإن شئتَ حملتُه على المعنى الأول)) [٢]

وقال الهروي : ((اعلم أنَّ الواو ٠٠٠ تكون بعنى : مع ، كقولك : استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ)) [٣]

الشواهد التي استشهد بها سيبويه وغيره في هذا الباب ، هي جميعها مما يتعيَّن فيها معنى المعيّة ، ولا يصح فيها معنى العطف ، ففي الشاهد : ما صنعتَ وأباك ، منع النحاة عطف (أباك) على (تاء) الفاعل في (صنعت) من جهة اللفظ ؛ لأنَّ عطف الاسم على ضمير الرفع المتصل وجه ضعيف ، [٤] وقبيح لا يجوز إلاَّ عند الضرورة ، لذلك أوجب النحاة نصب الاسم في المثال المذكور ونحوه على

---

(١) قال العيني : ((واحتج به الزمخشري وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائله ، وهو من الوافر ٠٠٠ الاستشهاد فيه في قوله : وبني أبيكم ، فيه وجهان ، الأول : النصب على أن يكون مفعولاً معه ، والواو بمعنى (مع) وهو الراجح ، والثاني : الرفع على أن يكون عطفًا على (أنتم) وهو ضعيف من جهة المعنى)) المقاصد النحوية ٢/٣٣٥-٣٣٦ ، والصحيح أن يقال : عطفًا على الواو ، الضمير المتصل ، في (فكونوا)

(٢) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ١/٢٩٧-٢٩٨ ، وتعليق بديع ١/٣٥٦ــ٣٥٧ .

(٣) الأُزهية في علم الحروف ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١/٥٩٤ ، وحاشية الصبّان ٢/٥٠٥ .

المعية [1] وليست هذه القضية متعلقة بالصناعة اللفظية فحسب ، وإنَّما متعلقة بالمعنى المراد أيضًا ، فبين معنى العطف والمعية فرق أساسيٌّ ؛ فـ((الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى (مع) ، إنَّما توجب المصاحبة ، فإذا عطفتَ بالواو شيئًا على شيء ، دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة ، كقولك : قام زيدُ وعمروُ ، فليس أحدهما ملابسًا للأخر ، ولا مصاحبًا له ، وإذا قلت : ما صنعتَ وأباك ، فإنّما يراد : ما صنعتَ مع أبيك)) [2] وكذلك لم يجز العطف في : استوى الماءُ والخشبةَ ؛ ((لأنها بالرفع والعطف تعني : أنَّ الخشبةَ كانت عوجاء فاستوت ، وهذا خلاف الواقع والمراد ؛ لذلك وجب النصب على المعية ؛ لأنَّ المراد أنَّ الماء بلغ رأس الخشبة ، لا أنَّ الخشبة كانت عوجاء فاستوت ... وكذلك : جاء البردُ والطبالسةَ ؛ إنَّما يريدون : جاء البردُ مع الطبالسةِ ، وليس يريدون أنَّ الطيالسة كانت غائبة ، فلما جاء البردُ جاءت)) [3]

([1]) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٢٩٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨١ –٢٨٢ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ص ٣٦٣ .

([2]) الأشباه والنظائر في النحو ٢/١٨٦ـــ١٨٧ .

([3]) المحرر في النحو للهرمي ٢/٨٣٢ .

فقد جعل النحاة : ما صنعت وأباك ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، ومازلتُ أسيرُ والنيلَ ، من الأمثلة التي يمتنع فيها العطف لفظًا ومعنىً [1] وكذلك قول الشاعر

فكونوا أنتم وبني أبيكم　　مكان الكُليتين من الطحالِ

فالشاعر نصب (بني) على أنَّه مفعول معه ، بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكِّد للضمير المتصل ، والمسوِّغ للعطف من جهة اللفظ ؛ ولكنَّه لم يرفعه على إرادةَ معنى العطف ، لفساد هذا المعنى ؛ لأنَّ العطف يقتضي التشريك ، وهذا غير جائز في البيت المذكور ، قال ابن مالك : ((فإنَّ العطف فيه حسن من جهة اللفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ؛ لأنَّ مراد الشاعر : كونوا لبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف يكون التقدير : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود)) [2] وقال الفاكهي : ((ذلك نحو قولك : كن أنت وزيدًا كالأخ ؛ وذلك لأنَّك لوعطفت (زيدًا) على الضمير في (كن) ، لزم أن يكون (زيد) ماموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنَّما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

فكونوا أنتم وبني أبيكم　　مكان الكُليتين من الطحالِ)) [3]

---

(1) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٠١ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠ ، وارتشاف الضرب ٢/١٨٦ ، وحاشية الصبان ٢/٢٠٤-٢٠٥ .

(2) شرح التسهيل ٢/٢٠٠ ، وينظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٥١٩ ، وشرح التصريح ٢/٥٢٠ ـ٥٢٢ .

(3) مجيب الندا ص ٣٦٤ .

فالمراد من البيت المعية ، وليس العطف ((وذلك ؛ لأنَّ بني الأب ليسوا بمأمورين بذلك ، وإنَّما المأمور المخاطبون ؛ فإن عطف لزم أن يكون بنو الأب مأمورين ، وأنت لا تريد أن تأمرهم)) [١]

يتبين مما تقدم تفصيله أنَّ إرادة معنى العطف غير جائز في البيت المذكور ، حتى عند رفع (بنو) ، وكذلك عند رفع الاسم في بقية الأمثلة ، وأعني بالعطف ، العطف الذي يقتضي التشريك ، كما عرفه النحاة ، وإذا كان سيبويه قد أجاز العطف في : ما صنعتَ أنت وأخوك ، فانّما قصد به العطف اللفظي .

فواو : ما صنعتَ أنت وأبوك ، في حال الرفع ، أفادت معنى (مع) كما أفادته في حال النصب : ما صنعتَ أنت وأباك ، وقول سيبويه ((فأنت بالخيار)) يعني : أنك إذا أكدتَ الضمير المتصل بضمير منفصل ، جاز رفع المفعول معه ، وأن يقال : ما صنعتَ أنت وأبوك ، وجاز نصبه ، وأن يقال : ما صنعتَ أنت وأباك ، من غير ترجيح ، فإذا لم يؤكَّد بالضمير المنفصل ، وجب نصبه ، في نحو ما مثل : ما صنعتَ وأباك ، لقبح العطف من جهة اللفظ .

هذه هي حقيقة كلام سيبويه ، وكما يوضحه شراح كتابه ، قال السيرافي : ((وإنما يذهب بالواو إلى معنى (مع) ، إذا كان فيه معنى غير العطف المحض ، والعطف المحض أن يوجب لكل واحد من الاسمين الفعل الذي ذكر له ، من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر ، كقولك : قام زيدُ وعمروُ ، إذا أردت أنَّ كل واحد منهما ، قام قيامًا لا يتعلق بالآخر ، وكذلك : ما صنع زيدٌ وعمروٌ ، إذا أردت هذا المعنى (يعني العطف المحض) كان صنع كل واحد منهما لا يتعلق بالآخر ، فإن أردت ما صنع

([١]) المصدر نفسه ص ٣٦٦.

زيدُ مع عمرو ، على معنى : إلى أي شيء انتهيا فيما بينهما من خصومة ، أو مواصلة ، أو غير ذلك ، جاز أن تنصب ، وقد اجتمع في قولك : ما صنعتَ وأباك ، قبح الرفع في (الأب) ؛ لأنَّك تعطفه على التاء من غير توكيد ، وحُمِلَ ما بعد الواو على معنى (مع) لما يقتضيه المعنى ، إذا أكدت التاء ، كنت مخيرًا في رفع (الأب) وفي نصبه ، فقلت : ما صنعتَ أنت وأبوك ، وإن شئت : وأباك .

فمن رفع فلزوال قبح اللفظ ؛ لأنَّ كل واحد منهما صانع بالآخر شيئاً ، وملابس له على ضرب من الملابسة ، وإن نصبت فعلى إبانة معنى (مع) وأنَّ صنيع الأول ملتبس بالآخر)) [١]

ومثل هذا قال الأعلم الشنتمري ، وذكر أنَّه إذا أريد من الواو في نحو : قام زيدُ وعمروُ ، وما صنع زيدُ وعمروُ ، معنى العطف المحض ، وجب الرفع ، وإذا أريد منها معنى (مع) جاز الرفع والنصب [٢]

وكلام السيرافي واضح جدًّا ، في أنَّه أراد أن يذكر أنَّ معنى المعية الذي عبَّر عنه بالملابسة ، قائم وحاصل في الرفع في : ما صنعتَ أنت وأبوك ، وفي النصب : ما صنعتَ أنت وأباك ، إلاَّ أنَّه فرّق بينهما ، بأنَّ معية النصب حاصلة من جانب واحد ، والمعنى : ما صنعت أنت بأبيك ، أمَّا معية الرفع فحاصلة من الجانبين ، والمعنى : ما صنعتَ أنت بأبيك ، وما صنع أبوك بك ، أي : ما صنع بعضكما ببعض ، وهذا ما عبر عنه بقوله : ((فمن رفع فلزوال قبح اللفظ ؛ لأنَّ كل واحد منهما صانع بالآخر شيئاً ، وملابس له على ضرب من الملابسة)) ولتوضيح

([١]) شرح كتاب سيبويه ٢/١٩٦ .

([٢]) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٦٨.

هذه القضية نقول : إنَّه إذا رفعنا في حال العطف المحض ، في نحــو : سافر زيدُ وعمرُو ، يكون المراد التشريك في الفعل (سافر) ، من غير أن يراد معنى المعية والملابسة ، فيحتمل أن يكون المعنى : أنَّ كــل واحــد منهما سافر في غير اليوم الذي سافر فيه الآخر ، وتوجّه كلٌّ منهما إلــى غير البلد الذي توجَّه إليه الآخر ، أمَّا إذا رفعنا في حال العطف اللفظي ، مع إرادة معنى المعية ، فيكون المراد معنى الملابسة أيضًا ، كما أردنــاه في حال النصب ، والمقصود في كليهما السفر معًا ، إلاَّ أنَّ معية الرفــع أشدُّ من معية النصب ،؛ لأنه قصد حصولها برضا الجانبين ، وبرغبتهما على حد سواء ؛ ولهذا استعملها العرب للمعية الدائمة ، كمــا اســتعملوا النصب للمعية الموقتة .

المطلب الثاني

مذهب ابن جني

تبين أنَّ الشواهد التي استشهد بها سيبويه في باب المفعول معه المنصوب ، كانت جميعها مما لا يصح فيها معنى العطف ؛ إلاَّ أنَّ ابن جني تبنى مذهبًا نسبه إلى أبي الحسن الأخفش ، مفاده : أنَّ العرب لم تستعمل واو المعية ؛ إلاَّ فيما صح فيه معنى العطف ، فقال : ((ومثلهم امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوعَ الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبونه على أنَّه مفعول معه ، كما ينصبون نحو : قمتُ وزيدًا ، أي مع زيد ، قال أبو الحسن : وإنَّما امتنع ذلك ؛ لأنَّ الواو التي بمعنى (مع) ، لا تستعمل إلاَّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس (برفع طلوع) أي : وانتظرك طلوعُ الشمس ، لم يجز))[1] وقال : ((ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت

([1]) الخصائص ١/١١٧ .

لاستعملت العاطفة فيه ، نحو : جاء البردُ والطيالسةَ (بنصب الطيالسةَ) ، ولو شئت لرفعت (الطيالسةَ) ، عطفًا على البرد ، وكذلك : لو تُركتَ والأسدَ لأكلك ، (بنصب الأسد) ، يجوز أن ترفع (الأسد) عطفًا على التاء ، ولهذا لم يُجز أبو الحسن : جئتك وطلوعَ الشمس (بنصب طلوع) ، أي مع طلوع الشمس ؛ لأنَّك لو أردت أن تعطف بها هنا ، فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس (برفع طلوع) ، لم يجز لأنَّ طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك)) [1] .

وقال : ((أمَّا الواو مع المفعول معه ••• أنَّ العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي لواستعملت فيه عاطفة لصلحت ، ألا ترى أنَّك إذا قلتْ : قمتُ وزيدًا ، أي : مع زيد ، قد كان يجوز لك فيه أن تقول : قمتُ وزيدُ ، فتعطف زيدًا على ضمير الفاعل ، وكذلك قولهم : لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها ، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول : وفصيلُها (بالرفع) وكذلك قولهم : جاء البردُ والطيالسةَ ، قد كان يجوز أن تقول : والطيالسةُ (بالرفع) فترفع على العطف)) [2] وقد مرَّ أنَّ النحاة منعوا جواز العطف في المثالين الأخيرين .

ونسب الرضي إلى الأخفش قوله : ((نعم لا يجوز : جلس زيد والساريةَ ، إذ لا يسند الجلوس إلى (الساريةَ) ، وكذلك لا يجوز : ضحك زيد وطلوعَ الشمس ••• وأجاز غيره : ما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، ولا يقال : سار الماء ؛ بل جرى)) [3] .

---

[1] المصدر نفسه ٢/١٥٩ .

[2] سر صناعة الإعراب ١/١٣٧ .

[3] شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٩ .

فلا يجوز رفع (السارية) عطفًا على زيد ؛ لأنَّ العطف يراد به إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه ؛ لأنَّه بمثابة تكرار الفعل ، فعند العطف يكون التقدير : جلس زيد وجلست الساريةُ ، وهو معنى لا يصح : لأنَّ (السارية) لا يصح أن يسند إليها الجلوس ، وكذلك لا يصح رفع (طلوع) عطفًا على زيد ؛ لأنَّه لا يصح أن يكون التقدير : ضحك زيد وضحك طلوعُ الشمس ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح أن يسند إليه الضحك ، فلما لم يصح في هذه الأمثلة العطف لم يصح عند الأخفش وابن جني المعية ، وقد تبنى ابن يعيش مذهبهما [١]

وقال أبو حيان : ((ويلزم من كون المفعول معه أن يصح عطفه على ما قبله ، وأنَّ أصل هذه الواو العطف ، وهذا مذهب الجمهور ، والأخفش ، والسيرافي ، والفارسي ... وابن عصفور ، وابن الضائع ، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش)) [٢]

وهذا أمر غريب ، فكيف تسنَّى للأخفش ، وابن جني ، وابن يعيش ، والجمهور ، إذا صح أنَّه مذهب الجمهور ، كيف تسنَّى لهم أن يلغوا تراكيب شاع استعمالها ، بحجة أنّ واو المعية في الأصل واو العطف ، والحقيقة أنَّه ليس في هذه القضية أصل وفرع ، فكل واو من أقسام الواو قائمة برأسها ؛ لأنَّه إذا لم يصح جعل الواو هنا واو معية ، لعدم صلاحها أن تكون واو عطف ، فهذا يعني أيضًا أنّ واو القسم ، وواو

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤٣٩/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٨٦/٢ ، وينظر : همع الهوامع ١٣٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٠/٢ .

(رب) ، لا يصح لكل منهما أن تعمل ، فتجر ما دخلت عليه ؛ لأنَّ أصلها واو العطف ، وواو العطف لا تعمل .

فما تبناه ابن جني مذهب بعيد ؛ ولهذا رد نحاة قوله وأنكروه ، قال ابن مالك : ((ذكر ابن خروف أنَّ أبا الفتح ابن جني ، قال : إنَّ العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلاّ في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة ، وأنكر قوله ابن خروف ، وهو في الإنكار حقيق ، فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى (مع) ، في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها العطف)) [1].

كما أنَّ قول أبي حيان بأنَّ مذهب ابن جني ، هو مذهب جمهور النحاة ، فيه نظر ، إذ يبدو أنَّ العكس هو الصحيح ، فقد صرح كثير من النحاة بصلاح استعمال الواو بمعنى (مع) ، سواءً أكانت في موضع يصح فيه العطف ، أم لا ، من ذلك قول ابن الحاجب : ((فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان ••• وإن لم يجز العطف تعيَّن النصب)) [2] يعني : تعيَّن النصب على المعية ، وقول ابن مالك : ((فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها)) [3] وقول الكيشي : ((قاعدة : المصير إلى المنصوب بمعنى (مع) واجب متى أريد العطف ثم تعذر ••• وإذا لم يتعذر العطف ••• جاز الوجهان)) [4]وقول ابن عقيل : ((وإن لم يمكن عطفه تعيَّن النصب على المعية))

([1]) شرح التسهيل ٢/١٩٠ــ١٩١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢/١٨٦ .

([2]) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٧ ،

([3]) التسهيل لابن مالك ٢/١٩٠ ــ١٩١، .

([4]) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٣ .

[1]وقول الصبان مؤيِّدًا قول الأشموني : ((وقوله (سيري والطريق) يفيد أنَّه لا يشترط في نصب الاسم على أنَّه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ، وهو كذلك ، خلافًا لابن جني)) [2].

المطلب الثالث

المفعول معه بين النصب لفظًا، والمعية معنىً

صرح النحاة بمجيء المفعول معه مرفوعًا ، إلاَّ أنَّهم لم يصطلحوا على تسميته بالمفعول معه ؛ لأنَّه لم يكن منصوبًا ، وهذه واحدة من المصائب التي ابتلي بها النحو العربي ، ومن لدن النحاة أنفسهم ، وهي العمل بنظرية العامل ، والانقياد لها والاحتكام إليها ، مع أنَّها نظرية من صنعهم واختلاقهم ، فالرضي ، مثلاً ، وإن صرَّح بأنَّ (ضيعتُه) ((مصاحبة لكل رجل ؛ لأنَّ الواو بمعنى (مع))) إلاَّ أنَّه لم يعربها مفعولاً معه ؛ لأنَّها لم تكن منصوبة [3] وكذلك صرَّح بأنَّ الواو في : أنت ورأيُك ، مقصود بها المصاحبة ، إلاَّ أنَّه لم يعرب (رأيُك) مفعولاً معه ؛ لكونه غير منصوب [4] وقال في بيت الشاعر :

وأنتَ امرؤ من أهل نجد وأرضُنا   تهامٍ وما النجديُّ والمتغوِّرُ

([1]) شرح ابن عقيل ٥٩٥/١.

([2]) حاشية الصبان ١٩٨/٢

([3]) شرح كافية ابن الحاجب ٣٦/٢

([4]) المصدر نفسه ٤٤/٢

((فها هنا العطف أولى ، وإن قصدتَ المصاحبة لعدم الناصب)) [1]فالنحاة برغم اعترافهم بأنّ الاسم المرفوع في هذا البيت واقع بعد واو بمعنى (مع) إلاَّ أنَّهم مع ذلك ، لم يعربوه مفعولاً معه ، لا لشيء ، إلاَّ لآنَّه غير منصوب ، فيتركون الأخذ بالمعنى ويعربونه معطوفًا ، مع أنَّ الواو واو معية ، وهذا العطف الذي يزعمونه ، لا وجود له في هذا الشاهد ، ولا في الشواهد الأخرى ، ومثل هذا قال ابن يعيش في البيت الذي استشهد به سيبويه

يا زِبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ　　ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفخرُ

((والشاهد فيه رفع (الفخرُ) بالعطف على (أنت) مع ما في الواو من معنى(مع) وامتناع النصب فيه)) [2]

وقد اختلف النحاة في تحديد عامل النصب في المفعول معه ، وانقسموا فيه على خمسة أقوال ، وهي :

١–الفعل وما أشبهه قبل الواو ، ونصبه بوساطة الواو ، وهذا هو مذهب سيبويه .

٢–فعل مضمر وما أشبهه بعد الواو ، يقدر بمعنى الملابسة ، وهذا مذهب الزجاج .

٣–الخلاف ، وهو مذهب الكوفيين .

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب ٤٣/٢ ، وهو من أبيات سيبويه تحقيق هرون ٣٠٠/١ ، وتعليق بديع ٣٥٩/١، والغور وتهامة : ما انخفض من بلاد العرب ، ونجد : ما ارتفع منها ، وتهام : نسبة إلى تهامة (بكسر التاء) ، والشاهد فيه رفع : المتغور ، عطفاً على النجدي ، مع ما في الواو من معنى المعية ، والبيت لجميل ، ينظر : ديوانه ص ٩١.

(2) شرح المفصل ٤٤٦/١ ، وينظر : كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢٩٩/١ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١ .

٤-منصوب انتصاب الظرف . وهذا مذهب الأخفش .

٥-الواو ، وهو مذهب الجرجاني [١] .

فأصحاب هذه الأقوال مختلفون فيما بينهم بتحديد عامل النصب ، وكل منهم يزعم صحة ما قال به ، وبطلان حجة ما قال به الآخر ، مما يدل على أنَّها جميعًا أقوال مختلقة ، وعلى أنَّ المفعول معه لا علاقة له بعامل النصب الذي زعموه ، ومصطلح المفعول به الذي استعمله سيبويه ، لا يريد به معناه الذي شاع في كتب النحو ، وإنّما هي تسمية جاءت من تقديره : ما زلتُ وزيدًا ، بـ : ما زلت بزيدٍ ، وكذلك استعماله مصطلح المفعول معه ، فقد جاء من جعل : ما صنعتَ وأباك ، بتقدير : ما صنعتَ مع أبيك ، فواو (وزيد) هي واو المعية نفسها ، إلاّ أنَّه جاز تقديرها بالباء ؛ لأنَّ الباء و(مع) معنيان متقاربان ، من قبل أنَّ كليهما بصفة إجمالية ، يفيد معنى الإلصاق والملابسة .

ومن الواضح أنَّ سيبويه والنحاة ، لم يصطلحوا على تسمية الاسم بعد واو المعية مفعولا معه ، لكونه منصوبًا ؛ لأنَّ النصب قضية لفظية مشتركة بين المفعولات جميعها ؛ فالمفعول به مثلا ما سمي مفعولاً به ؛ لأنَّه منصوب ، بل لأنّه وقع عليه فعل الفاعل ، أو بتعبير أدق ؛ لأنَّه أفاد معنى المفعولية ، وكذلك الحال لم يعرب ، أويُسمَّ حالاً لأنَّه منصوب ، ولكن لأنَّه بيّن حال صاحبه ، والمفعول لأجله لم يعرب أويُسمَّ مفعولاً لأجله ؛ لأنَّه منصوب ، ولكن لأنَّه أفاد معنى التعليل ، أو معنى : من أجل

([١]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٢ ــ ١٩٠ ورصف المباني للمالقي ص٤٨٣ ، والمحرر في النحو للهرمي ٨٣٢/٢ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٢٨٦ وشرح التسهيل للمرادي ص ١٥٦ ومغني اللبيب لابن هشام ٣٦٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٩٠/١ .

كذا ، وكذلك المفعول معه ، لم يُعرب مفعولاً معه ؛ لكونه منصوبًا ؛ ولكن لكونه أفاد معنى المعيّة ؛ ووقوعه بعد واو بمعنى (مع) .

وقد أشار أبو حيَّان الأندلسي إلى هذه الحقيقة ، حين عرَّف المفعول معه بقوله : ((وهو الاسم التالي واوًا ، يجعلها بنفسها في المعنى كمجرور (مع) ، وفي اللفظ كمنصوب مُعدَّى بالهمزة)) [1] فقد جعل المعنى هو الأساس في تسمية المفعول معه ، وجعل نصبه قضية لفظية ؛ لذلك شبهه من هذا الوجه بالمفعول المنصوب بعد الفعل المتعدي بالهمزة ، ومن أجل توضيح هذه الحقيقة وتأكيدها نقول : إنَّه قد مرَّ أن واو : لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها ، واو معية ، و(فصيلها) مفعول معه منصوب ، فلو قيل : لو تَركتَ الناقةَ وفصيلَها لرضعها ، فما الأساس الذي نعتمد عليه في تعيين هذا المعنى للواو وللاسم بعدها ، نصب الاسم أم معنى المعية فيه ؟

مما لا شك فيه أنَّ دليل النصب هنا أصبح مُعطَّلاً ؛ لأنَّه إذا قيل : إنَّ (فصيلها) مفعول معه ، وليس معطوفًا ، بدلالة كونه منصوبًا ، فالمعطوف في المثال منصوب أيضًا .

في هذه الحالة ، وجب علينا الاعتراف بالحقيقة ، وأن نجمع على أنَّ (فصيلها) في المثال المذكور مفعول معه ؛ لكونه تلا واواً بمعنى (مع) لا لكونه منصوبًا ، وهذا هو حاله في كل مثال

والدليل على ذلك أيضًا ، أنَّه كثيرًا ما جاء المفعول معه منصوبًا ، وليس في التركيب الذي جاء فيه فعل ، ولا أثر لوجوده من قريب ، أو بعيد ، إلاَّ أنَّ النحاة تكلفوا أيَّما تكلف لتقديره ، كأنَّما قول من قال أول مرة بأنَّ المفعول معه لا بدَّ من

---

[1] ارتشاف الضرب ٢/٢٨٥ .

أن يكون منصوبًا ، ولا بدَّ من أن يكون له ناصب من فعل أو شبهه ، آية قرآنية منزلة لا يجوز المساس بها ، وإلاَّ ، كما سيأتي ، فأيّ فعل أو شبهه نصب المفعول معه في نحو : كيف أنت وزيدًا ، وما أنت وزيدًا [١]، والنساء وأعجازَها ، والرجال وأعضاءها [٢]، وقول عائشه رضي الله عنها : أنا وإياه في لحاف ، وقوله ، صلى الله عليه وسلم : فوالله لأنا وكثرةَ الشيء أخوف عليكم من قلته (بنصب كثرة) [٣]

والدليل على ذلك أيضًا أنَّ النحاة أنفسهم كثيرًا ما اضطروا إلى الالتجاء إلى المعنى ، لا إلى النصب ، لتعيين المفعول معه ، وتمييزه من المعطوف ، كما مر ، وكما فعلوا في قوله تعالى : (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا) {مريم :٦٨} ؛ فـ (الشياطين) منصوب ، فإذا راعينا قضية النصب ؛ فإنَّه كما جاز إعرابه مفعولاً معه لكونه منصوبًا ، جاز إعرابه معطوفًا ؛ لأنَّ المعطوف عليه ، وهو الضمير (هم) في (لنحشرنهم) منصوب أيضًا ؛ إلاَّ أنَّ كتب التفسير عيّنتْ إعرابه مفعولا معه استنادًا إلى المعنى ، فقد فسَّر الطبري الأية بقوله : ((لنحشرنهم ... مقرنين بأوليائهم من الشياطين)) [٤]فقد فسرها بمعنى المعية ، وقال الواحدي : ((وذلك أنَّ كل كافر يحشر مع شيطانه في سلسلة)) [٥] واستنادًا إلى المعنى لا إلى النصب ، رجَّح الزمخشري إعراب (الشياطين) مفعولا معه ،

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٣٠٣/١ ، وتعليق بديع ٣٦٢/١.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٢.

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٢٠٠/٢ .

(٤) جامع البيان ١٢٤/١٦ .

(٥) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٩٠/٣

فقال : ((والواو في (والشياطين) يجوز أن تكون للعطف ، وبمعنى (مع) ، وهي بمعنى (مع) أوقع ، والمعنى : أنهم يُحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغووهم ، يُقرن كل كافر مع شيطانه في سلسلة)) [١]

وكذلك استندوا إلى المعنى ، لا إلى النصب ، في إعراب (شركاءكم) مفعولا معه ، في قوله تعالى : (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ) {يونس : ٧١}

قال أبو علي النحوي : ((وكلهم قرأ بالهمز وكسر الميم ، من أجمعت)) [٢] ((فالأكثر في الأمر أن يقال أجمعتُ)) [٣]وقال : ((لم يجز أن تعطف على ما قبله ؛ وذلك أنَّه لا يقال : أجمعتُ شركائي ، وإنَّما يقال : جمعتُ شركائي ، وأجمعتُ أمري)) [٤] وقال الجرجاني ، وهو يشرح قول أبي علي النحوي : ((دون أن يكون معطوفًا على لفظ (أَمْرَكُمْ) لأجل أنَّ الإجماع لا يقع على الشركاء ، وحرف العطف يقوم مقام العامل ؛ فلا تقول : ضربتُ زيدًا والعلمَ ؛ ولذلك لا يكون (وَشُرَكَاءكُمْ) معطوفًا على (أَمْرَكُمْ) ؛ لأنك لا تقول : أجمعتُ شركائي؛ وإذا لم يكن معطوفًا على (أَمْرَكُمْ) كان منصوبًا بمعنى (مع))) [٥]

([١]) الكشاف ٣/٣١ ، وينظر : أنوار التنزيل ، تفسير البيضاوي ٤/١٧ ، والبحر المحيط ٦/٢٥٦ .

([٢]) الحجة في علل القراءات السبع ٣/١٩٩.

([٣]) المصدر نفسه ٣/٢٠٠ .

([٤]) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٦٢ .

([٥]) المصدر نفسه ١/٦٦٣ .

وقال ابن خالويه الأصفهاني : ((روى خارجةُ عن نافع (فاجمعوا) بوصل الألف من (جمعتُ) ، وقرأ الباقون : (فأجمعوا) وهو الاختيار ؛ لأنَّ العرب تقول : أجمعتُ على الأمر ، إذا أحكمته ، وعزمت عليه)) [١] .

جاز من جهة اللفظ إعراب (شركاءكم) معطوفًا ، إلاَّ أنَّ النحاة أعربوه مفعولا معه ، استنادًا إلى المعنى ، لكونه تلا واوًا بمعنى (مع) . [٢]

قال ابن هشام : ((ولا يصح جعل (شركاءكم) معطوفًا على (أمركم) ، لأنَّ (أجمع) لا يتعلق بالذوات ، بل بالمعاني ، كقولك : أجمَعوا على قول كذا ، بخلاف (جمع) ، فإنَّه مشترك ... وتقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال)) [٣]وقال : ((ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفًا على (أمركم) ؛ لأنَّه حينئذ شريك في معناه ، فيكون التقدير أجمعوا أمركم وشركاءكم ؛ وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ (أجمع) متعلق بالمعاني دون الذوات ، تقول : أجمعتُ رأيي ، ولا تقول : أجمعتُ شركائي)) [٤] .

وقال ابن يعيش : ((وأما قوله تعالى : (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فإنَّ القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة ، وكسر الميم يقال : أجمعتُ على الأمر ، وأجمعتُه ، ذهب قوم إلى أنَّه من هذا الباب مفعول معه ؛ وذلك لأنَّه لا يجوز أن يعطف على ما قبله ؛ لأنَّه لا يقال : أجمعتُ شركائي ، إنما يقال : جمعت شركائي ،

---

[١] إعراب القراءات السبع وعللها ص ١٦٠.

[٢] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٧/١ ، والمقرِّب لابن عصفور ص ٢٢٤ .

[٣] مغني اللبيب ٣٦٠/٢ .

[٤] شرح شذور الذهب ص ٢٢٠.

وأجمعتُ أمري ، فلما لم يجز في الواو العطف ، جعلوها بمنزلة (مع) ، مثل : جاء البردُ والطيالسةَ)) [1]

فقد تعيَّن عند النحاة إعراب (شركاءكم) مفعولا معه ، وامتنع إعرابه معطوفًا ((لأنَّ العرب لا تستعمل (أجمع) في المتفرق ؛ بل الذي يستعمل في ذلك (جمع))) [2]وفي ذلك قال السيوطي : ((لا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفًا ؛ لأنَّ (أجمع) لا ينصب إلاَّ الأمر والكيد ونحوهما ، فإمّا أن يجعل (شركاءكم) مفعولاً معه ، أو مفعولاً به)) [3]

وكما تعَّين إعراب (شركاءكم) مفعولا معه استنادًا إلى المعنى لا إلى النصب في كتب النحو ، كذلك تعيَّن هذا الإعراب في كتب الإعراب والتفسير ، قال الفراء : ((والإجماع : الإعداد والعزيمة على الأمر ، ونصبت الشركاء بفعل مضمر ، كأنّك قلت : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)) [4] فالفراء لم يجز نصب (شركاءكم) عطفًا على المفعول به (أمركم) ، بل ضَّمن كلامه ما يدل على أنَّه عيّن إعراب (شركاءكم) مفعولا معه ، استنادًا إلى المعنى ، إلاَّ أنَّه توصَّل إلى هذا المعنى بالتقدير المذكور ، ولهذا قال الزجَّاج : ((وزعم الفراء أنَّ معناه : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وهذا غلط لا فائدة فيه ؛ لأنَّهم إن كانوا يدعون شركاءهم ؛ لأن

---

(1) شرح المفصل ٤٤٢/١ .

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٠/٢ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/٢ .

(3) همع الهوامع ٢٤٥/٢ .

(4) معاني القرآن ٣١٧/١ ، وينظر : جامع البيان ، تفسير الطبري ١٦٢/١١ـ ١٦٣ .

يجمعوا أمرهم ، فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضِعها ، المعنى لو تُركتِ الناقةُ مع فصيلها)) [1]

وكما عينوا إعراب (شركاءكم) مفعولا معه استنادًا الى المعنى فقد منعوا إعرابه معطوفًا استنادًا إلى المعنى أيضًا . قال القيسي : ((كل القراء قرأه بالهمز وكسر الميم ، من قولهم : أجمعت على أمر كذا ، وكذا، إذا عزمت عليه ... تقول جمعت الشركاء والقوم ، ولا تقول أجمعتُ الشركاء ، إنّما يقال : أجمعت ، في الأمر خاصة ، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء عى الأمر)) [2]

وكذلك أوجبوا الاستناد إلى المعنى لا إلى النصب في تعيين إعراب الاسم مفعولاً معه بعد الواو في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) {الحشر : ٩} قال السيوطي : (فالإيمان مفعول معه ، أو مفعول به بـ(اعتقدوا مقدرًا)) [3] وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ) {البينة : ٦} قال الحيدرة اليمني :

---

(1) معاني القرأن وإعرابه ٣/٢٣ ، وينظر : الوسيط في تفسير القرأن المجيد للواحدي ٢/٥٥٥ .

(2) مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٧ ،وينظر : الحجة للفارسي ٣/٢٠٠، والبحر المحيط ٥/٢٣٢، والدر المصون ٦/٢٤٢ ، وقراءة (فاجمعوا) بهمزة الوصل وفتح الميم ، هي قراءة رويس من القراء العشرة ، وقرأ الباقون (فأجمعوا) بهمزة القطع ، وكسر الميم ينظر : التسهيل في قراءات التنزيل ص ٢١٧ ، والميسر في القراءات الاربع عشرة ص ٢١٧ .

(3) همع الهوامع : ٢/٢٤٥ .

((فقدره بعض النحاة (مع المشركين) ؛ إذ لا يجوز (كفروا) من أهل الكتاب ، ومن المشركين ؛ لأنهم كلهم كفار ، و (من أهل الكتاب) بمعنى التبعيض)) [1] .

يعني أنَّه إذا جعلنا **(المشركين)** معطوفًا على الذين **(كفروا)** يكون التقدير : إنَّ الذين كفروا من أهل الكتاب ، والذين كفروا من المشركين ، وهذا لا يصح معنى ، لأنَّ المشركين ليس منهم كافر ، ومنهم غير كافر ، إذ كلهم كفرة ؛ فاستنادًا إلى المعنى تعيَّن إعراب **(المشركين)** مفعولا معه لا معطوفًا .

المبحث الثاني

المفعول معه مرفوعًا

المطلب الأول

شواهد المفعول معه المرفوع

تبين من المبحث السابق ، أنَّ المفعول معهُ مُيِّز من المعطوف ؛ لكونه تلا واوًا بمعنى **(مع)** ، لا لكونه منصوبًا ، فإذا ورد الاسم بعد هذه الواو ، وجب إعرابه مفعولاً معه ، سواء أكان منصوبًا أم مرفوعًا أم مجرورًا ، وهذا ما قام به سيبويه نفسه ، فقد قال في الباب الذي أعقب باب المفعول معه المنصوب مباشرة ما نصه : **((**هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ، إلاَّ أنَّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلاَّ رفعًا على كل حال : وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد **(**برفع قصعة**)** ... ولو قلتَ : أنت وشأنُك ، كنتَ كأنك قلتَ : أنت وشأنُك مقرونان،

([1]) كشف المشكل ص ١١٩ .

وكل امرئ وضيعتُه مقرونان ؛ لأنَّ الواو في معنى (مع) هنا ... ومثله : أنت أعلم ومالُك ؛ فإنما أردتَ : أنت أعلم مع مالك)) [(1)]

فقد صرح سيبويه بأنَّ هذا الباب هو كالباب الذي قبله ، يعني كالمفعول معه المنصوب ، من حيث المعنى والتقدير ، لا يختلف عنه إلاَّ في شيء واحد ، وهو كونه مرفوعًا .

وقد أكثر سيبويه من الاستشهاد بالمفعول معه المرفوع ، من ذلك قول المُخَبَّل السعدي من الكامل :

يا زِبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ ... ما أنتَ وَيْبَ أبيكَ والفخرُ

فـ(الفخرُ) مفعول معه لأنَّ الواو واو المعية ، وهو في سياق هذا المعنى ، لكنه برغم ذلك لم ينصب بل رفع ، والمسوغ لرفعه عطفه لفظًا على (أنت)

وقول جميل من الطويل

وأنتَ امرؤ من أهل نجد وأهلنا ... تهامٍ فما النجديُ والمتَغَوِّرُ

والشاهد (المتغورُ) جاء بعد واو أفادت معنى المعية ، إلاَّ أنَّه مع ذلك رفع لعطفه لفظًا على النجدي .

وكذلك قول الشاعر من الوافر

وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ ... فما القيسيُّ بعدك والفِخارُ[(2)]

([1]) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢٩٩-٣٠٠ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١-٣٦٠ ، والطيالسة : جمع الطيلسان ، وهو ضرب من الألبسة ، ينظر : لسان العرب ، مادة ، طلس ، ١٣٢/٩ ، وتاج العروس ١٠٤/١٦ .

([2]) هذا البيت لم ينسبه سيبويه إلى أحد ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون ٣٠٠/١ ، وتعليق بديع ٣٥٩/١.

فـــ(الفِخارُ) مفعول معه ، لكنه رُفِعَ لعطفه على القيسي لفظًا، وهذا هو مسوغ رفع المفعول معه عند سيبويه [1]

وذكر أنَّ المفعول معه المرفوع يكون على أربعة أضرب :

الأول : وجوب الرفع ، نحو : ((أنتَ وشأنُك ... وكـــل امـــرئ وضيعتُه ؛ لأنَّ الواو في معنى (مع) هنا ... ومثله أنت أعلـــمُ ومالُـــكُ ، فإنما أردت : أنت أعلم مع مالك ، وأنت أعلم وعبدُ الله ، أي : أنت أعلـــم مع عبد الله)) [2]

فواو (ومالُك) واو معية ، ولا يصح أنْ تكون واو عطف ؛ لأنَّه لا يصح وصف المال بأنَّه أعلم ، وكذلك واو (وعبدُ الله) ؛ لأنَّه ليس المراد الإخبار بأنَّ كُلاًّ من المخاطب ، وعبد الله أعلم من سواهما ، بل المراد بأنَّ المخاطب يكون أعلم من غيره ، عند جمع علمه بعلم عبد الله ، أمّا عند انفراده بعلمه فلا .

وقال : ((وأمَّا : أنت وشأنُك ، وكل امرئ وضيعتُه ، وأنت أعلـــمُ وربُّك ، وأشباه ذلك ، فكله رفع لا يجوز فيه النصب)) [3]

الثاني : وجوب النصب ، نحو : ((ما زلتُ أسير والنيـــلَ ، أي : مع النيل ...)) [4]

الثالث: جواز الوجهين ، نحو : ما صنعت أنـــت وأبـــاك ، ومـــا صنعتَ أنت وأبوك [5]

([1]) كتاب سيبويه تحقيق هرون ٢٩٩/١-٣٠٠ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١-٣٥٩ .

([2]) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٢٩٩/١-٣٠٠ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١-٣٦٠

([3])المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠٥/١ ، وتعليق بديع ٣٦٥/١.

([4]) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٢٩٨/١ ، وتعليق بديع ٣٥٦/١ .

([5]) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٢٩٨/١ ، وتعليق بديع ٣٥٧/١ .

والرابع: جواز الرفع والنصب ، والرفع أجود وأكثر ، نحو : ((ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله ... لأنَّك إنما عطفتَ بـالواو ، إذا أردتَ معنى (مع) على كيف))[1]

وقال : ((وزعموا أنَّ أناسًا يقولون : كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا ، وهو قليل في كلام العرب)) [2]

وقال : ((وأمَّا الاستفهام فإنَّهم أجازوا فيه النصب ؛ لأنَّهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرًا ، يقولون : ما كنت ، وكيف تكون ، إذا أرادوا معنى (مع))) [3]

وجاء في مجالس ثعلب :

((وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطحال

فقوله : بني أبيكم ، أي : مع بني أبيكم ، تقول : استوى الماء والخشبةَ ، أي : يجعلون الواو بمعنى (مع) ... ويقال : ما أنت وزيدٌ ، وما أنت والباطلُ (برفع زيد والباطل) ، وربما نصبوا (الباطل) وهو قليل ، قال أبو العباس : كلام العرب : ما أنت وقصعةٌ من ثريد)) [4](برفع قصعة)

وقد كثر ما استشهد النحاة بالمثال الأخير، في باب المفعول معه المرفوع [5] ، حتى قال الكيشي : ((وفي مثل قولهم : ما أنتَ وقصعةٌ من

---

(1) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠١/١ ، وتعليق بديع ٣٦٠/١.

(2) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠٣/١ ، وتعليق بديع ٣٦٢/١ .

(3) كتاب سيبويه تحقيق هرون ٣٠٦/١ ، وتعليق بديع ٣٦٥/١ .

(4) ص ١٠٣ .

(5) ينظر : مجالس ثعلب ١٠٣/١ ، والفوائد والقواعد للثمانيني ص ٢٩٩.

ثريد ، الرفع ۰۰۰ وهذا الباب قياس عند بعضهم لكثرة صوره ، ومقصور على السماع عند آخرين)) (١)

فقد بيَّن سيبويه والنحاة أنَّه لا يصح جعل (قصعةٌ) معطوفة على ما قبلها مرفوعة كانت أم منصوبة ؛ لأنَّ المراد : كيف أنت مع قصعة من ثريد ، في الحالين ، إلاَّ أنَّ سيبويه عبَّر عن الرفع بمصطلح العطف ، وهو لم يرد حتمًا معنى العطف الحقيقي ، بل أراد التبعية اللفظية : إذ يمتنع العطف ؛ لأنّه يصح أنْ يُسأل عن حال المخاطَب العاقل ؛ لكنَّه من غير المعقول أنْ يُسأل عن حال القصعة ، وعمَّا لا يعقل ، وهذا هو المراد ، أوضحه مَن فسَّر قوله ، قال السيرافي في شرحه للكتاب : ((أنت وشأنُك ، وكل رجل وضيعتُه ، وكل امرئ وصنعتُه ، (برفع الاسم بعد الواو) فيكتفون بذلك ؛ لأنَّ معنى الواو معنى (مع) كأنَّهم قالوا : كل رجل مع ضيعته ، وأنت مع شأنك ، وهذا كلام مكتف ۰۰۰ أنت أعلم وعبدُ الله ، وأنت أعلم ومالُك (برفع عبد الله ، ومالك) معناه : أنت أعلم مع مالك فيما تدبره به ، وأنت أعلم مع عبد الله فيما تعامله به)) (٢)

وأوضح السيرافي المسوغ الذي استند إليه سيبويه في رفع المفعول معه بقوله : ((هذا الباب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ؛ لأنَّهما بمعنى (مع) ، إلاَّ أنَ الباب الأول في أوله فعل ، يعمل فيما بعد الواو ۰۰۰ وهذا الباب فيه اسم معطوف على اسم بالواو التي معناها (مع) ، فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا ، والمعنى فيه الملابسة)) (٣)

---

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩٨/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٩٧/٢ .

ويعني بـ(الملابسة) معنى المعية ، فقد أكد السيرافي على مسألة مهمة عندما قال : ((فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا)) فهو بهذا يعني أنَّ الاسم بعد الواو في الأمثلة التي استشهد بها سيبويه هو مفعول معه ، وإن جاء مرفوعًا ؛ لأنَّ هذا الرفع كان من باب عطفه على ما قبله لفظًا لا معنىً .

وقال الشنتمري : ((هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ، إلاَّ أنَّها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلاَّ رفعًا ، على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وما شأنُك وشأنُ زيد؟ وما أنت وعبدُ الله ... ما أنت ... والفخرُ ... فما النجديُّ والمُتَغَوِّرُ ... فما القيسيُّ بعدك والفِخارُ ... إنْ قال قائل : نحن متى عطفنا شيئًا على شيء بالواو دخل الآخر في ما دخل فيه الأوَّل ... قيل له : قام زيدٌ وعمرٌو ، ليس أحدُهما لابسًا للآخر ، ولا بينهما فرق في وقوع الفعل من كل واحد منهما على حدة ، وإذا قلنا : ما صنعتَ وأباك ؟ أو ما أنت والفخرُ ، فإنَّما تريد : ما صنعتَ مع أبيك ، وما أنت مع الفخر ؟ ... ويدلك على صحة هذا المعنى أنَّ قائلاً لو قال : زيد وعمرُو ، وهو يريد ، خارجان ، لم يجز حذف الخبر ؛ لأنَّه بمنزلة قولك : زيد معرى من الخبر، ويجوز أنْ تقول : أنت وشأنُك ، فتكتفي بهذا اللفظ ، وتضمر الخبر ، وتقديره : أنت وشأنك معروفان ؛ لأنَّ الواو إنْ كانت بمعنى (مع) دلت على ذلك)) [1]

فقد فرَّق بين واو (أنت وشأنُك) وباقي الأمثلة المرفوعة الاسم بعدها ، وبين واو العطف ، في الحكم والمعنى والتقدير وتمام الفائدة ، مؤكدًا أنَّها ليست واو عطف كما يُظَنُّ ويُقال ، وإنْ عُبِّرَ عنها بهذا المصطلح ، بل هي بمعنى (مع) ، وبمعنى واو (ما صنعتَ وأباك) تمامًا ، ومن الأدلَّة الدامغة التي ذكرها على أنَّها واو

---

(1) النُكَت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٦٩ .

معية ولا يصح أنْ تكون واو عطف أنَّه بها تتم الفائدة ويكمل المعنى نحو : أنت وشأنُك ، ونحو : كل إنسان وضيعتُه، بخلاف ما لو جعلناها واو عطف .

وقد أشار نحاة إلى هذا المفعول معه المرفوع ، وإن لم يصرحوا باسمه ، ومن حيث لا يشعرون ، فقد قال ابن عصفور : ((وأمّا منع أبي القاسم الرفع في : استوى الماءُ والخشبةَ ، ففاسد ، وكأنَّ الذي حمله على ذلك ، أنَّه لا يسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأنَّه . وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف ، كما لم يمتنع : اختصم زيد وعمروٌ، بالرفع ، وإن لم يسغ : واختصم عمروٌ)) (1)

فقد ذكر أنَّ الزجاجي منع رفع (الخشبة) في : استوى الماءُ والخشبةَ ، استنادًا إلى أنَّه غير جائز على معنى العطف ، أي : إذا أريد به العطف المحض ؛ لأنّ هذا العطف يستوجب إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، فيكون التقدير استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، وهذا لا يصح معنى ، فرد عليه ابن عصفور بأنَّ هذا جائز ، عند رفع (الخشبة) عطفًا على الماء لفظًا ؛ لأنَّ العطف اللفظي لا علاقة له بالمعنى ، ولا يؤثر فيه ؛ إذ يبقى الاسم (الخشبة) مفعولاً معه برغم رفعه ، قياسًا على رفع الاسم بعد الواو في نحو : اختصم زيد وعمروٌ ، على الرغم من عدم صحة معنى العطف في هذا المثال لعدم صحة أن يقال : اختصم زيد واختصم عمرو ؛ لأنَّ المراد من الواو معنى (مع) ، والتقدير : اختصم زيد مع عمرو .

(1) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١ـ٢٨٢ .

وجاء في فرائد النحو الوسيمة ((وتكون الواو للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق نحو : اشترك زيدٌ وعمروٌ ، وخلطتُ البُرَّ والشعيرَ)) [1]

وإذا تعيَّن أن تكون الواو في : خلطتُ البرَّ والشعيرَ ، للمعيــة ولا يصح جعلها واو عطف في حال النصب، فهي كذلك في حـــال الرفـــع ، وقولنا : اختلط البُرُّ والشعيرُ

وهذه شواهد جديدة يُصرّح بهـا النحـــاة علـــى المفعـــول معـــه المرفوع ، ومن أمثلتها الأخرى ، تكلم المعلمُ والطالبُ ؛ فـــ(الطالبُ) وإن كان مرفوعًا ، فهو مفعول معه ، إذ المعنى المراد : تكلـــم المعلـــم مـــع الطالب ، وإذا جعل معطوفًا ، تغير المعنى واستوجب أن يكـــون أنَّ كـــلاًّ منهما تكلم مع إنسان آخر ، أي : وقع فعل الكلام من كل واحد منهما على حدة .

فقد تبين مما تقدم ذكره ، أنَّ المفعول معه ، كما ورد منصوبًا ورد مرفوعًا ؛ لذلك جاز نصب ما جاء منه مرفوعًا ، ورفع ما جاء منه منصوبًا ؛ فقد نُسب إلى الصيمري ، أنّه أجاز نصب الاسم بعد الواو في : كل رجل وضيعتُه ، وأن يقال : كل رجل وصيعتَه [2] فلأنَّ الاسم (ضيعته) الواجب رفعه عند جمهور النحاة ،

---

(1) ص ٢٥٩ .

(2) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٢ ، وشرح التســهيل للمــرادي ص٥١٧ ، وارتشاف الضرب ٢٨٥/٢ ــ٢٨٧ ، والصيمري نسبة إلى صيمرة ، وهــو موضــع بالبصرة ، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان ، واسمه : عبد الله بــن علــي بــن إسحاق النحوي ، له التبصرة في النحو ، أحسن فيه التعليل على قول البصريين ، ولــم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته . ينظر : البلغة ص ١٠١ ، وبغية الوعاة ٤٦/٢ .

مفعول معه برغم رفعه ؛ لكونه تلا واوًا بمعنى (مع) ، أجاز الصيمري نصبه على هذا المعنى نفسه .

ومما جاء على شاكلة : كل رجل وضيعته ، وهو منصوب ((قول العرب : الرجال وأعضاءها ، والنساء وأعجازَها [1]((قال ابن خروف : وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر ، وجعل من ذلك قول عائشة ، رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف [2] ... وروي في حديث آخر ، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أبشروا ، فوالله لأنا وكثرةَ الشيء ، أخوف عليكم من قلته ، بنصب(كثرة) [3]، ذكره أبو علي الشلوبيني ، وعضَّد به ماحكاه عن الصيمري ، من جواز النصب في أنت وشانك ، وكل رجل وضيعته)) [4]

وكما ورد المفعول معه مرفوعًا في اللغة ، ورد كذلك في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ) {يونس : ٧١} .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٢، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ له أيضًا ٣٨١/١.

(٢) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣٧/٧ ، شرح الحديث رقم ٣٧٧٥ .

(٣) لم أجد نص هذا الحديث في الصحيحين ، ولا في كتب السنن الستة .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٢ ، وعمدة الحافظ ١/ ٣٨١ .

قرأ القراء السبعة والعشرة (فأجمعوا) بقطع الهمزة وكسر الميم ، وكذلك في قراءة رويس في قوله الثاني ، وقرأ يعقوب وهو من القراء العشرة (شركاؤكم) بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب [١] .

قال الفراء : ((وقد قرأها الحسن (وشركاؤكم) بالرفع ، وإنَّما الشركاء ها هنا آلهتهم ، كأنَّه أراد : أجمِعوا أمركم وأنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهيه ؛ لخلافه للكتاب ، ولأنَّ المعنى فيه ضعف ؛ لأنَّ الآلهة لا تعمل ولا تُجمع)) [٢] .

وقراءة الرفع التي هي قراءة يعقوب ، قرأها أيضًا ((أبو عبد الرحمن ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى الثقفي ، وسلام ... ورويت عن أبي عمرو)) [٣]

وقال الأخفش : ((وقال بعضهم (وشركاؤكم) بالرفع والنصب أحسن ؛ لأنَّك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع ، إلاَّ أنَّه حسن في هذا للفصل الذي بينهما ، كما قال تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ) {النمل :٦٧} فحسن ؛ لأنَّه فصل بينهما بقوله (ترابًا) [٤]

إلاَّ أن عطف (آبَاؤُنَا) على اسم : كان ، جاز في هذه الآية ، لجواز معنى العطف ، أما عطف (شركاؤكم) على واو (فَأَجْمِعُواْ) لا يجوز لفساد معنى العطف .

([١]) ينظر : التسهيل لقراءات التنزيل ص ١٢٧ ، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص٢١٧ .

([٢]) معاني القرآن ٣١٨/١

([٣]) المحتسب لابن جني ٤٣٤/١

([٤]) معاني القرآن ص ٢١٨ .

وفي الكشاف وغيره : قرأ الحسن البصري ، وأبو عبد الرحمن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ، وسلام ، ويعقوب ، وأبو عمرو (شركاؤكم) بالرفع ، و (أجمعوا) بهمزة القطع وكسر الميم ، ووجهت قراءة الرفع على أن (شركاؤكم) معطوف على الضمير المرفوع المتصل ، وهو الواو من (فأجمعوا) الواقع في محل رفع فاعلاً ، وجاز العطف عليه من غير تأكيد لقيام الفاصل (أمركم) مقامه ، ولطول الكلام [1].

إجماع النحاة والمعربين والمفسرين على أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، أسقطهم في مأخذين :

المأخذ الأول : توجيههم قراءة الرفع هنا على العطف على الضمير المرفوع ، في حين أنَّ هذا العطف لا يصح لثلاثة أمور :

الأول : أنَّه خلاف المراد ؛ لأنَّ المراد المعية لا العطف ، ولهذا نجد أنَّ هناك من أوَّل الآية وعبَّر عنها بمعنى المعية ، فقد قال الطبري : ((قرأ الحسن البصري بالرفع ، على معنى : وأجمعوا أمركم ، وليجمع أمرهم أيضًا معكم شركاؤكم)) [2].

والثاني : أنَّ المقصود بـ (شركاؤكم) الأصنام ، التي كان العرب يتخذونها آلهة ، يتقربون إليها من دون الله [3]، فلا يصح مخاطبتها على أنها تصنع شيئًا ، وهذا ما نبَّه عليه الفراء والنحاس بقوله : ((والأصنام لا تصنع شيئًا)) [1] .

([1]) ينظر : الكشاف ٣٤٦/٢ ، والمحرر الوجيز ١٣٢/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٥ ، والدر المصون ٢٤٣/٦ .

([2]) جامع البيان ١٦٤/١١ ، وينظر : الدر المصون ٢٤٣/٦ .

([3]) ينظر : جامع البيان ١٦٤/١١ .

والثالث : أنّ (فأجمعوا) فعل أمر ، والأمر فيه موجّه إلى العـــرب من المشركين ، فهم المخاطبون بهذا الطلب ، وليس الشركاء ، هذا مـــن جهة ومن جهة أخرى ، فإن فعل الأمـــر لا يكـــون فاعلـــه إلاً ضـــميرًا مضمرًا ، أو ضميرًا متصـــلاً ، ولا يصـــح أن يكـــون اســـمًا ظـــاهرًا ، و(شركاؤكم) اسم ظاهر ، فكيف يصح عطفه على فاعل (فأجمعوا) ، لأنّ العطف يعني التشريك في الحكم ، ووجوب صحة تكرار الفعل ، وهنـــا لا يصح تكراره .

وهذا ما صرح به النحاة ، كما مر، عندما عينـــوا جعـــل (بنـــي) مفعولاً معه ، ومنعوا رفعه على العطف في قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم   مكان الكُليتين من الطحال

فالمراد من الأية هنا ، كما قال النحاة في البيت هناك ، معنى المعية ، وليس العطف ؛ وذلـك لأن الشـركاء ليسـوا مـأمورين بـأن يجمعـوا أمـرهم ، وإنـما المـأمورون المخـاطبون ، وهـم المشـركون مـن العـرب ، فـإن عطـف لـزم أن يكـون الشـركاء مأمورين وهم ليسوا بمأمورين [2] .

والمأخذ الثاني : أدهى وأمر ، إنّه أشد وأنكى من المأخذ الأول ، وهو تعبيرهم عن قراءة الرفع بأنَّها وجه ضعيف ، ومستبعد [3]

ولو أدركوا الحقيقة ، وهي أنّ (شركاؤكم) بالرفع،هو مفعول معه مرفوع ، وليس معطوفًا ، لما سقطوا في هذا المأخذ الكبير ؛ لأنّ قـــراءة

([1]) إعراب القرآن ص ٤٠٢ .

([2]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٠٠ ، وشرح التســـهيل للمـــرادي ص ٥١٩ ، ومجيب الندا ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ،وشرح التصريح ٢/٥٢٠-٥٢٢ .

([3]) ينظر : معاني القرآن ٣١٨/١ ، وإعراب القرآن ص٤٠٢ .

الرفع من القراءات العشر ، تعد عند جمهور القراء من القراءات المتواترة ، والقراءة المتواترة تعد قرآنًا نزل بها جبريل على قلب محمد ، صلى الله عليه وسلم ، فمن ضعَّف واستبعد قراءة متواترة ، فقد ضعَّف واسبعد القرآن .

وكذلك جاء مرفوعًا في قوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ) {البقرة :٣٥} . قال الزمخشري : ((و(أنت) تأكيد للمستتر في (اسكن)؛ ليصح العطف عليه)) [١] وقال ابن عطية : ((و(أنت) تأكيد للضمير الذي في (اسكن) و (زوجك) عطف عليه)) [٢] وقال أبوحيان :((وهذا أحد المواضع التي يستكن فيها الضمير وجوبًا، و(زوجك) معطوف على ذلك الضمير المستكن ، وحسن العطف عليه تأكيده بـ(أنت)...وتضافرت نصوص النحويين والمعربين على ما ذكرنا ، من أنَّ (وزوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) ،ويكون ذاك من عطف المفردات، وزعم بعض الناس أنَّه لا يجوز إلاَّ أن يكون من عطف الجمل ،التقدير: ولتسكن زوجك، وحذف (ولتسكن) لدلالة (اسكن) عليه)) [٣] .

وهذا العطف لا يصح ، وهذا ما صرح به النحاة أنفسهم من قبل في الشاهد الذي استشهد به سيبويه

فكونوا أنتم وبني أبيكم ....

([١]) الكشاف ١/١٣١ .

([٢]) المحرر الوجيز ١/١٢٦ .

([٣]) البحر المحيط ١/٢٢٦ـ٢٢٧ .

فيمتنع أيضًا في الآية هنا ، كما امتنع عند النحاة في البيت هناك ، عطف (زوجك) على الضمير المستكن في (اسكن) ؛ لأنك لو عطفت لزم أن تكون حواء مأمورة ، والآية لا تريد أن تأمرها ، وإنَّما تريد أن تأمر آدم المخاطب من دون حواء [1].

وهذا ما ذكره المفسرون أيضًا في قوله (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ) {البقرة :**٣٥**} ((أنَّ من حق المعطوف حلوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح هنا حلول (زوجك) محل الضمير ؛ لأنَّ فاعل فعل الأمر الواحد المذكر ، نحو : قم ، واسكن ، لا يكون إلاَّ ضميرًا مستترًا)) [2] .

والحقيقة أن **(**زوجك**)** مفعول معه مرفوع ، وقد ذهب النحاة ، وتبعهم المفسرون إلى أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، فلما وقع مرفوعًا أوَّلوه على أنَّه معطوف ، ولتسويغ عطفه التجؤوا إلى هذه التأويلات البيِّن تكلفها ، وقالوا بما لا يصح معنى ، ومن البديهي أن يختلفوا في التقدير والتأويل .

ومن المآخذ في هذه القضية أنهم أعربوا (زوجك) بما خالف المعنى المراد ؛ لأنَّ المراد مخاطبة آدم وحده ، وأنَّ الأمر بالسكن في الجنة موجَّه إليه ، لا إليهما ، فإعراب (زوجك) مفعولاً معه ، هو الموافق لتفسير الآية ، فقد ذكرت كتب التفسير ، كالتي مر ذكرها ، أنَّ آدم عليه السلام ، لما شعر بالوحشة ، وهو يمشي

([1]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٠٠ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥١٩ ، ومجيب الندا ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، وشرح التصريح ٢/٥٢٠-٥٢٢ .

([2]) الدر المصون ١/٢٧٩ .

وحده في الجنة ، خلق الله له زوجته حواء من ضلعه ، ليسكن إليها آدم ويأنس بها (1) .

فسكنُ آدم واستئناسه بحواء ، لا يتحقق إلاّ بالعيش معها ، أي : بأن تكون واو (وزرجك) واو معية ، لأنَّ بمعنى العطف لا يتعين العيش والسكن معًا في الجنة ؛ بل به يكون وقوع الأمر منه ، سبحانه ، على كل واحد منهما على حدة ، أي : معنى العطف يفسح المجال إلى احتمال أمر الله لآدم بالسكن في الجنة في زمان معين ومكان معين ، وأمره سبحانه ، لحواء بالسكن في الجنة في زمان آخر ومكان أخر ، وليس هذا المراد ، بل المراد تعيين تعلق أمره لهما بضرب من المقارنة والملابسة ، وهذا يوجب جعل واو (وزوجك) واو معية لا واو عطف .

وكذلك قوله تعالى : (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ {٢٨} فَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِين){يونس : ٢٨-٢٩}

لا يصح عند النحاة والمفسرين جعل (وَشُرَكَآؤُكُمْ) مفعولاً معه لأنَّه مرفوع ؛ لذلك وجب عندهم أن يكون معطوفًا ، والعطف هنا باطل وفاسد بالأدلة الآتية :

١-معنى الآية وتفسيرها يوجب القطع على أنَّ واو (وَشُرَكَآؤُكُمْ) واو معية ، لا واو عطف ، لأنَّ الآية تتضمن حوارًا بين المشركين وشركائهم ، والحوار بينهم يقتضي جمعهم في مكان واحد وزمان واحد ، والتعبير عن هذا المقام يكون بمعنى المعية ، لا بالعطف ، وقد قال الطبري في تفسيرها:((يقول تعالى ذكره :

---

(1) ينظر : جامع البيان ٢٦٣/١ .

ويوم نجمع الخلق لموقف الحساب جميعًا ، ثم نقول حينئذ للذين أشركوا بالله الآلهة الأنداد : مكانكم ، أي : امكثوا في موضعكم)) [1] فالخطاب إذن موجه إلى المشركين من دون الشركاء ، فبهذا التفسير يمتنع العطف ، لأنَّ العطف يقتضي التشريك في الحكم .

٢-(مَكَانَكُمْ) اسم فعل أمر بمعنى : انتظروا ، أو ، الزموا ، أو امكثوا ، أو اثبتوا ، وفاعله ضمير مستتر واجب الاستتار ، يعود على المشركين [2]، وهذه هي قواعد اسم الفعل التي يجمع عليها النحاة والمفسرون ، و((أنتم توكيد للمضمر في (مَكَانَكُمْ) (وَشُرَكَآؤُكُمْ) معطوف عليه ، لوجود التوكيد ، كقوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ){البقرة : **٣٥**}[3] والعطف يوجب جواز أن يحل المعطوف محل المعطوف عليه ؛ لأنَّه بمثابة تكرار اسم الفعل ، بعد ذكر ما يوجبه العطف ، أسأل أساطين النحو من ألفهم إلى يائهم ، بأي وجه من وجوه التقدير ، يصح في هذه الآية أن يحل المعطوف ، وهو اسم ظاهر ، واجب الإظهار ، محل المعطوف عليه ، وهو ضمير مستتر واجب الاستتار ؟!.

---

(1) جامع البيان ١٢٩/١١ .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص ٢١٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤/٣ ، ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ٥٤٦/٢ ، والكشاف ٣٣٢/٢ ، والمحرر الوجيز لأبن عطية ١١٧/٣ ،والبيان في غريب إعراب القرآن ، للأنباري ٤١١/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠/٢ ، وروح المعاني للآلوسي ١١٦/٦ .

(3) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٤١١/١ .

٣-المقصود بالشركاء ، كما جاء في كتب التفسير ، الأصنام والأوثان [١]

قال ابن عطية : ((يُؤمَرون بالإقامة في موقف الخزي مع أصنامهم ٠٠٠ وظاهر هذه الآية أنَّ محاورتهم ، هي مع الأصنام دون الملائكة ، وعيسى ابن مريم ٠٠٠ ودون فرعون ، ومن عُبِد من الجنِّ ، بدليل قولهم : (إن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِين){يونس :٢٩} وهؤلاء لم يغفلوا قط عن عبادة من عبدوهم)) [٢] والعطف يقتضي أنَّ الخطاب موجه إلى المشركين ، وإلى الشركاء من الأصنام والأوثان ، ولهذا قال ابن عاشور المتكلم عن لسانه ولسان النحاة : ((وبهذا العطف صار الشركاء مأمورين باللبث في المكان ، والشركاء الأصنام)) [٣]

وكيف يصح أن يوجه الأمر إلى أحجار لا تعقل ؟! فالواو إذن للمعية ؛ ليكون الأمر موجهًا إلى المشركين من دون الشركاء .

٤-تقدَّم أنَّ (مَكَانَكُمْ) اسم فعل أمر ((والعرب تتوعد ، فتقول : مكانك ، وانتظر ، فهي كلمة جرت على الوعيد)) [٤] و((مختصة بالتهديد)) [٥] ومعنى العطف يلزم أن يكون هذا التهديد موجهًا إلى المشركين ، وإلى الشركاء على حد سواء ، وهذ أيضًا من الأدلة على أنَّ واو (وَشُرَكَآؤُكُمْ) للمعية لا للعطف ؛ لأنَّ الشركاء ، أصنامًا كانوا ، أم الملائكة ، أم عيسى عليه السلام ، لا ذنب لهم ، في

---

(١) ينظر : جامع البيان ١٢٩/١١ ، والوسيط للواحدي ٥٤٦/٢ ، والتفسير الكبير ٢٤٥/٦، واللباب ٣١٧/١٠ .

(٢) المحرر الوجيز ١١٧/٣ .

(٣) التحرير والتنوير ٦٧/١١-٦٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٤/٣.

(٥) التفسير الكبير ٢٤٤/٦.

عبادة من عبدوهم ، ولهذا جاء في التفسير أنَّ عدالة الله ، سبحانه ، تقتضي أن يكون هذا التهديد لا يشمل الشركاء ؛ لأنَّه لا ذنب للمعبود ، ومن لا ذنب له ، لا يوجه إليه التخويف والتهديد ، والوعيد [1]

٥-قرأت فرقة (وَشُرَكاءَكُمْ) بالنصب ، كما جاء هذا في كتب التفسير ، على أنَّ الواو بمعنى (مع) [2] وهذه القراءة تعزز الأدلة السابقة ، فليس غريبًا أن يُقرأ (وَشُرَكاءَكُمْ) بالنصب على معنى المعية ؛ لأنَّه هو كذلك بهذا المعنى في حال رفعه ، وقد ثبت ، كما مر تفصيله ، مجيء المفعول معه في اللغة مرفوعًا ، صرَّح بذلك سيبويه ، وشراح كتابه .

فما تقدم أمور أساسية ، تدل على أنَّ (وَشُرَكَآؤُكُمْ) مفعول معه برغم رفعه ، وسدود عالية ، لا يستطيع النحاة والمفسرون أن يعبروها ؛ لإثبات عطفه على الضمير المستتر في (مَكَانَكُمْ) إلاَّ إذا استطاعوا أن يولجوا الجمل في سَمِّ الخِياط .

المطلب الثاني

رفع المفعول معه بين العطف اللفظي والعطف المعنوي

عُرفت واو العطف بأنَّ ((معناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول)) [3]

فهذا هو معنى العطف ، أمَّا العطف اللفظي فلا علاقة له بالمعنى وقد تقدم قول

---

(1) ينظر : التفسير الكبير ٢٤٤/٦-٢٤٥ ، واللباب ٣١٧/١٠ .

(2) ينظر : الكشاف ٣٣٢/٢ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ١١١/٣ ، والدر المصون ١٨٩/٦ ، وفتح القدير ٤٥٦/٢.

(3) المقتضب ٥٧/١ ، وينظر : رصف المباني للمالقي ص٤٧٣ ، والجنى الداني ص١٥٨ .

سيبويه عن المفعول معه المرفوع ، والأمثلة التي استشهد بها في هذا الموضوع ، وتبين انَّه سوَّغ رفع المفعول معه عطفه على ما قبله لفظًا ، لفساد عطفه معنى ، وقد صرح بهذه الحقيقة ووضحها شراح كتابه ، كالسيرافي ، والأعلم الشنتمري ، وكذلك صرح بها ابن مالك ، بقوله : ((فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى (مع) ، في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها العطف ، والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما ترك فيها العطف لفظًا ومعنى ، والثاني : استعمل فيها العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول استوى الماءُ والخشبةَ ، ومازلتُ أسير والنيل ٠٠٠ ومن الثاني قولهم : أنت أعلم ومالُك (برفع مالك) ، أي : أنت أعلم مع مالك ، كيف تدبره ، ومالك معطوف في اللفظ ٠٠٠ ؛ لأنَّ المال لا يُخبر عنه ، بـ(أعلم))) [1] .

وقال أبو حيان الأندلسي : ((وذهب ابن خروف وتبعه ابن مالك إلى أنَّ العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وذلك على ضربين : أحدهما : ترك فيه العطف لفظًا ومعنىً : كقولهم : استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلتُ اسيرُ والنيلَ ٠٠٠ والثاني : استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم : أنتَ أعلمُ ومالُك ، أي : أنتَ أعلمُ مع مالك كيف تدبره٠٠٠ ومسائل هذا الباب أربعة أقسام : الأول : ما يجب فيه العطف (يعني : ما يجب في المفعول معه الرفع لعطفه لفظًا على معطوف عليه مرفوع) ، ولا يجوز النصب ٠٠٠ نحو: كلُّ رجل وضيعتُه ، وأنتَ ورأيُك ٠٠٠ والقسم الثاني : ما يجب فيه (في المفعول معه) النصب ٠٠٠ نحو : ما صنعتَ وأباك ٠٠٠ والقسم الثالث : ما يرجح فيه العطف (يعني : ما يرجح في المفعول معه الرفع

([1]) شرح التسهيل ٢/١٩٠ـ١٩١ . وينظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٥١٥ .

لعطفه لفظًا على مرفوع) نحو ... كيف تكون وقصعة من ثريد ... والقسم الرابع : ما يرجح فيه النصب ... نحو قولك : لا تغتذ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ ، أي : مع اللبن ، ومع الشبع)) [١]

فقد أوضح ابن مالك وأبو حيان الأندلسي هذه المسألة ، حين ذكرا أنَّ حال المفعول معه في حال رفعه ، تشبه حال النعت المرفوع الذي جُرَّ على الجوار ، في نحو قول العرب : هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ ، إذ لم يعرب (خربٍ) نعتًا لـ(ضبٍ) لجره ؛ لأنَّ هذا الجرَّ كان لفظيًا ، بل أُعرب نعتًا لـ(جحر) استنادًا إلى المعنى ، وكذلك المفعول معه عند مجيئه مرفوعًا ، فإنَّه لا يصح إعرابه معطوفًا ؛ لأنَّ هذا العطف كان لفظيًّا ، بل يجب إعرابه مفعولاً معه استنادًا إلى المعنى أيضًا .

والنحاة بدلاً من أن يصححوا مذهب سيبويه ، ويعدِّلوه ، بإلغاء فكرة العطف اللفظي ، والاعتراف بمجيء المفعول معه مرفوعًا ، كما يفرضه المعنى ، ويقتضيه الحكم السديد ، فهم بدلا من ذلك ، راحوا يعززون هذا المفهوم الخاطئ ويشيعونه ، ويعملون به ، أو نقول بتعبير آخر ، إنَّهم حرفوا هذه الحقيقة ، أو جهلوها عندما فرقوا بين المنصوب والمرفوع على أساس أنّ الأول مفعول معه ، والثاني معطوف (٢)

قال السيوطي : ((وقال الأبَذي : الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف أنَّك إذا قلتَ : قام زيد وعمرٌو ، ليس أحدهما ملابسًا للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلتَ : ما

([١]) ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦-٢٨٩ .

([٢]) ينظر : المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٧٢-٧٦ ، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص ١١٧-١٢٠ ، والمقرّب لابن عصفور ص ٢٢٥-٢٢٦ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢١٩-٢٢٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٩٠-٥٩٣ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤٢-٢٤٧ .

صنعتَ وأباك ؟ وما أنتَ والفخرُ ؟ فإنما تريد : ما صنعتَ مع أبيك ؟ وأين بلغتَ في فعلك به ؟ وما أنتَ مع الفخر في افتخارك وتحققك به)) [1]

وقد سبق غير مرة أنَّ المفعول معه في المثال : ما أنت والفخرُ ، هو مما جاز فيه الوجهان ، والرفع أكثر وأجود ، وقد قرنه سيبويه بالمثال : كيف أنت وقصعةٌ من ثريد ، فقد جُعِلَتْ واو (ما أنتَ والفخرُ) المرفوع بعدها الاسم ، كواو(ما صنعت وأباك) المنصوب بعدها الاسم على المعية باتفاق النحاة .

وهذا يعني أنَّ سيبويه حين ذكر جواز النصب والرفع لم يعنِ بالرفع العطف حقيقة ، أي : العطف المعنوي ، بل العطف اللفظي ، ولم يُدخل العطف المعنوي ضمن الأوجه التي أشار إليها ، بل جعلها جميعًا ضمن معنى واحد ، هو معنى المعية ، أي : أنَّه جعل المفعول معه على أربعة أقسام ، مفعول معه واجب النصب ، ومفعول معه واجب الرفع ، ومفعول معه جاز فيه الوجهان والنصب أكثر وأجود ، ومفعول معه جاز فيه الوجهان والرفع أكثر وأجود .

وقد ذكرت قبل قليل أنَّ كثيرًا من النحاة حرفوا هذه الحقيقة أو جهلوها ، وقد تبين لي ذلك من خلال ما قاله ابن عصفور وغيره ، فقد قال ما نصه : ((والعطف قبيح ... وكذلك كيف أنتَ وزيدًا ؟ ، لا يجوز هنا إذا أردتَ معنى الجمع إلاَّ النصب ؛ لأنَّك لو قلتَ : وزيدٌ ؛ لكان التقدير : كيف كنتَ وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد

([1]) الأشباه والنظائر : ٢/١٨٧ . وعرف السيوطي الأبَذي ، بقوله : ((جماعة أشهرهم من المتقدمين : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي ، شيخ أبي حيان ، ومن المتأخرين : رجل قبل عصرنا بيسير ، أدركه أصحابنا ، وله حدود في النحو ، ولا أعلم شيئًا من ترجمته)) بغية الوعاة ٢/٣٠٨ . وعرف المتقدم بأنَّه المعروف بابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠هـ ، المصدر نفسه ٢/١٧٠ .

فيتغير المعنى)) [1] هذا قوله ، وكأنّه لم يطلع على كلام سيبويه الذي تقدَّم ذكره ، وهو قوله : ((ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله (برفع عبد الله في المثالين)... لأنَّك إنما عطفتَ بالواو ، إذا أردتَ معنى (مع) على كيف)) [2] بل سيبويه كما تقدَّم أيضًا جعل الرفع أكثر وأجود ، صرَّح بذلك بقوله : ((وزعموا أنَّ أناسًا يقولون : كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا ، وهو قليل في كلام العرب)) [3]

وقد تقدم مرارًا كلام سيبويه والنحاة واستشهادهم من كلام العرب بالمثال المشهور : كيف أنتَ وقصعة من ثريد ... وإجماعهم على جواز رفع (قصعة) ونصبها : وإجماعهم على أنَّ الرفع أكثر وأجود ، برغم عدم صحة حمل الرفع على العطف الحقيقي ؛ لعدم صحة السؤال عن حال ما لا يعقل ، فإذا جاز في الأكثر والأرجح ، رفع ما بعد الواو في هذا المثال ، جاز من باب أولى رفع ما بعد الواو في المثال الذي استشهد به ابن عصفور : كيف أنتَ وزيد ، على معنى المعية ، ومما لا شك فيه أنَّ ابن عصفور منع وجه الرفع لجهله بهذه الحقيقة ، وهي جواز الرفع على معنى المعية ، على النحو الذي ورد في كلام العرب ، وكما بيَّنها سيبويه .

واستنادًا إلى هذه الحقيقة التي أصبحت بينة لا إشكال فيها ، فإنَّه غير صحيح ما قاله النحاة من بعده ، كقول يس الحمصي : ((وقوله ، كـ(جاء زيدٌ وعمرٌو ، قال الحفيد : اعلَمْ أنَّ معنى الرفع والنصب مختلف ؛ لأنَّه مع النصب يكونان : جاءا معًا ، وفي الرفع يحتمل أنْ يكونا جاءا معًا ، أو منفردين ، والثاني قبل الواو ، أو بالعكس ، فكيف يحكم برجحان

([1]) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٨١-٢٨٢ .

([2]) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ١/٣٠١ ، وتعليق بديع ١/٣٦٠.

([3]) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ١/٣٠٣ ، وتعليق بديع ١/٣٦٢ .

الرفع مع اختلاف المعنى، والذي يظهر أنْ يقال : إنْ قصد المعيـــة نصًّـــا نصب لا غير، وإنْ لم يقصد المعية نَصًّا رفع لا غير)) [1]

في هذا الكلام خلط وتحريف للحقيقة ، فقوله : ((فكيف يُحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى؟!)) حقيقة لا شك فيها ، إلاَّ أنَّ سيبويه لم يرجحِ الرفع على النصب ، وهما معنيان مختلفان ، وإنَّما ذكر ذلك ورجح الرفع ، والمعنى في الحالين واحد ، وهو معنى المعية .

وهذا الخلط ظهر بجلاء من خلال النحاة المحدثين الذين ترجمـــوا بلسانهم ما شاع في كتب النحو : قال الأستاذ عباس حسن : ((حالات الاسم بعد الواو له أربع حالات : أولها : جواز عطفه على الاســـم الســـابق ، أو نصبه مفعولاً معه، والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف ، فكلمة (الابن) يجوز رفعها بالعطف على الرجـــل ، أو نصـــبها مفعولاً معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعيـــة .. ومثلـــه : أشفق الأب والجد على الوليد ، أضاء القمر والنجوم)) [2]

ومثل هذا قال الدكتور فاضل السامرائي : ((معنـــى المصـــاحبة : يعني النحاة بالمصاحبة ، أو التنصيص على المعية ، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد ، سواء اشتركا في الحكم أم لا ، فقولـــك : جئـــتَ ومحمدًا ، معناه : جئتما في وقت واحد ، وهذا هو الفرق بين واو المعيـــة وواو العطف ، فواو العطف يقتضي التشريك في الحكم ، سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن ، وأمَّا واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشتركا بالحكم أم لا ، وإيضاح ذلك أنَّك حين تقول : جاء محمدٌ وخالدًا ، بالنصب

---

(1) حاشية يس الحمصي ، بهامش شرح التصريح ٢/٥٢٠ .

(2) النحو الوافي ٢/٢٤٢ .

، فقد أردتَ التنصيص على المصاحبة ، أي : أنَّهما جاءا في وقت واحد ، وإنْ قلتَ : جاء محمدٌ وخالدٌ ، فقد أفدتَ أنهما اشتركا في المجيء ، ولم تنص على أنَّهما جاءا في وقت واحد ... فإذا أردتَ التنصيص على المصاحبة نصبتَ ، وإنْ لم ترد التنصيص على ذلك عطفتَ)) [١]

فما ذكره الأستاذ عباس حسن ، والدكتور فاضل السامرائي عن لسانهما ولسان النحاة ، مخالف لما صرح به سيبويه الذي بيَّن أنَّ المفعول معه كما يجيء منصوبًا ، يجيء مرفوعًا ، وفي الموضع الذي يمتنع فيه معنى العطف أيضًا ، وبعد واو هي نص في المعية ، حتى إنَّه ورد في كلام العرب منصوبًا ومرفوعًا في التركيب نفسه ؛ نحو المثال المشهور : كيف أنت وقصعةً من ثريد ، بالنصب ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد بالرفع ، فأكَّد أنَّ الواو في الوجهين نص في المعية ، والعطف في الوجهين ممتنع ، لأنَّ السياق في كليهما سياق معية ، وقد كثر ما استشهد به النحاة

من هنا يتبين عدم صحة ما ذهب إليه النحاة من بعد سيبويه ، وهو المذهب الذي تبناه الدكتور فاضل السامرائي ، بقوله : ((والذي يظهر لي : إنْ قصد المعية نصًّا نصبتَ لا غير ، وإنْ لم يقصد المعية نصًّا رفع لا غير)) [٢]

والذي ورد في اللغة ، أنَّه إنْ قصد المعية نصًّا جاز في اللغة الرفع والنصب ، وإنْ لم يقصد المعية ، أي : تعيَّن العطف فإنَّه لا يتعيَّن الرفع ، بل تتعيّن التبعية ، فيجب الرفع إذا كان المعطوف عليه مرفوعًا ، ويجب النصب إذا كان منصوبًا ، والجر إذا كان مجرورًا .

---

(١) معاني النحو ٢/٢٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٠٩ .

المبحث الثالث

المفعول معه مجرورًا

المطلب الأول

الشاهد القرآني

ورد أن النبي ﷺ لم يلتزم عند تعليمه القرآن للمسلمين لفظًا واحدًا ، روى أبو عبيد القاسم بن سلام قال : حدثنا يزيد ويحيى بن سعيد كلاهما عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن أبي كعب قال: ما حك في صدري شيء منذ أسلمت إلا أنني قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي فقلت (له) : أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال (لي) : أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله أقرأتني آية كذا وكذا ؟ قال: نعم، وقال الآخر: أليس تقرئني (يا رسول الله) آية كذا وكذا ؟ قال: نعم، (فأقر رسول الله ﷺ بالقراءتين على الرغم من اختلافهما) فقال: إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري ، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرف وكل حرف كاف شاف

.وروى الضحاك عن ابن عباس: أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب ، وفي حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف ، وفي حديث أُبي عند مسلم أن ربي أرسل إلي أن أقرئ القرآن على حرف فرددت إليه أن هوِّن على أمتي فأرسل إلي أن أقرئ القرآن على حرفين ، فرددت إليه أن هوِّن على أمتي ، فأرسل إلي أن أقرئ القرآن على سبعة أحرف ، وفي حديث آخر أن جبريل عليه السلام قال له: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على سبعة أحرف فأيما حرف قرؤوا فقد أصابوا ، وروي عن علي وابن عباس ﵄ من أن

النبي ﷺ كان يقرئ الناس بلغة واحدة فاشتد ذلك عليهم ، فنزل جبريل عليه السلام فقال يا محمد أقرئ كل قوم بلغتهم [١]

وقد جاء في الصحيحين عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة (أي: كدت أثب عليه) ، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه ، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت : كذبت فوالله إنَّ رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إنِّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، فقال رسول الله ﷺ : أرسِلْه ياعمر ، ثم قال: اقرأ يا هشام فقرأ عليه السورة التي سمعته يقرؤها ، فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلتْ ، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله ﷺ ، هكذا أنزلت ، إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه ، [٢].

يتبيَّن من هذه الرواية الواردة في الصحيحين أنَّ لهجة قريش نفسها كانت تتضمَن عدة قراءات ؛ فعمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم ، رضي الله عنهما ، اللذان اختلفت قراءة أحدهما عن قراءة الآخر ، كلاهما من قريش .

([١]) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٩-٣٢ .

([٢]) ينظر : فتح الباري ، رقم الحديث ٢٤١٩ وشرحه ٥/٩٢-٩٣ ، و٤٩٩٢ وشرحه ٩/٣٠-٤٩ ، و٥٠٤١ وشرحه ٩/١٠٩ ، و٦٩٣٦ وشرحه ١٢/٣٧٨ ، و٧٥٥٠ وشرحه ١٣/٦٣٧-٦٣٨ ، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي ٦/٣٤٠ رقم الحديث ١٨٩٦ .

وذكر ابن قتيبة أنَّه كان من تيسير الله لأُمَّة القرآن في أول نزوله أنَّه سبحانه أمر رسوله ﷺ بوساطة جبريل بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي (مثلا) يقرأ (عتى حين) لأنَّه هكذا يلفظ بها ويستعملها ، والأسدي يقرأ (تِعلمون) و (تِعلم) و(وتِسود وجوه) يقرؤها جميعها بكسر التاء لا بفتحها ، والتميمي يهمز ويقرأ (فؤاد أم موسى)، والقرشي لا يهمز فيقرأ (فواد أم موسى).

ولو أنَّ كل فريق من هؤلاء أُمِر ان يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وشابًّا وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه القراءة بلهجة قريش إلاَّ بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان وقطع للعادة ، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل له متسعا في اللغات ومتصرفاً في الحركات لتيسيره عليهم في الدين[1]

تتضح مما مر ذكره مسألتان: أولاهما : أنَّ القرآن الكريم نزل بلهجة قريش لفصاحتها ، فقد كانت تمثل اللغة الأدبية المشتركة بين القبائل العربية ، هذا في الأعم الأغلب ، أي: أنَّ القرآن الكريم أنزل بغير هذه اللغة أيضًا ، من ذلك مثلا أنَّ لهجة تميم تنبر الهمزة فتحققها ويشاركها في ذلك أكثر البدو فيقولون : رأس ، وبئس ، وفؤاد، وخاسئة ، بينما يسهل الحجازيون (القرشيون) الهمزة ولا ينبرونها ، إلاَّ إذا أرادوا محاكاة التميميين فيقولون: راس ، وبيس ، وفواد ، وخاسية ، وقد نزل القرآن الكريم بهاتين اللغتين.

والثانية : أنَّه حين يُذكر أنَّ القرآن نزل بلهجة قريش لا يعني هذا أنَّه نزل بقراءة واحدة ، كما تقدم ، إذ لم تكن لهجة قريش قراءة واحدة ، بل كانت تضم

---

(1) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٩-٣٢ .

قراءات عديدة ، في ضوء ذلك يمكن القول ، والله أعلم ، إنَّ القراءات في عهد رسول الله ﷺ كانت على قسمين:

القسم الأول : قراءات موقتة ، لم يكن الرسول ﷺ يقرأ بها في صلاته ؛ لأنها في الحقيقة لم تكن قراءات منزلة ؛ وإنَّما أقرَّ بها رسول الله ﷺ مراعاة لِلَهجاتِ القبائل ، وهذه هي القراءات التي ألغاها عثمان ﷺ لأنها كانت في عهد رسول الله ﷺ رخصة وتيسيرًا لكل من لم يستطع أن يقرأ القرآن إلا بلهجته الخاصة ، وقد أبطلت هذه الرخصة في عهد عثمان ﷺ ، ذلك أن الناس تعودت ألسنتهم على قراءة القرآن بالقراءة التي كان يقرأ بها رسول الله ﷺ في صلاته.

القسم الثاني : قراءات دائمة ثابتة تابعة للغة قريش ، وأخرى تابعة للغات قبائل أخرى ، نزل بها القرآن الكريم ، لا مراعاة للهجات تلك القبائل ؛ ولكن لكون هذه القراءات بلغت مستوى لغة قريش من حيث بلاغتها وفصاحتها ، وهذه هي التي أبقاها عثمان ﷺ ووحد الأمة الإسلامية على اختلاف لهجاتهم للقراءة بها ؛ لأنَّها قراءات أريد بها أن تُتلى ، ويُقرأ بها إلى قيام الساعة ، لكونها قراءات نزل بها جبريل ، وقرأ بها الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، في صلاته ، وهي المدونة في المصاحف التي بين أيدينا اليوم تحت اسم القراءات السبع والقراءات العشر ، التي هي نفس المصاحف التي جمع فيها زيد بن ثابت القرآن وأرسلت في خلافة عثمان ﷺ من المدينة إلى الأمصار، وعرفت باسم المصاحف العثمانية نسبة إلى الخليفة الثالث الذي أمر بنسخها وإرسالها ، وهذه المصاحف هي نفسها المنقولة عن الصحف التي جمع فيها زيد بن ثابت أيضا القرآن في خلافة

أبي بكر الصديق، وهي نفسها المنقولة عن القطع التي كتبت عليها القــرآن في عهد رسول الله ﷺ بأمره وتحت سمعه وإشرافه [١]

قال السفاقسي ((ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءة ، فقــد تتواتر عند قوم دون قوم ، فكل من القراء ، إنَّما لم يقرأ بقــراءة غيــره ؛ لأنَّه لم تبلغه على وجه التواتر ؛ ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته ؛ لثبوت شرط صحتها عنده ، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده ، فالشاذ ما ليس بمتواتر ، وكل ما زاد على القراءات العشــر، فهــو غيــر متواتر)) [٢]

ومن هذه القراءات المتواترة ، قراءات القسم الثاني ، التي أثبتها عثمان بن عفَّان رضي الله عنه ، في المصاحف ، قراءة حمزة (والأرحام) بالجر في قوله الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء :١}

((قرأ حمزة بخفض الميم وقرأ الباقون بنصبها)) [٣] ، ولأن العطف على المضمر المجرور ، لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار ، قال ابن يعيش : ((فحملها قوم على إضمار الجار ، كأنَّه قال : وبالأرحام ، ثم حذف الباء ، وهو يريدها ... وحملها قوم على القسم ، كأنه أقسم بالأرحام ؛ لأنَّهم كانوا يعظمونها ، كل ذلك لتعذر

---

(١) ينظر : غيث النفع ص ١١-١٤.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤

(٣) غيث النفع في القراءات السبع ص ١٦٤ ، وينظر : التســهيل لقــراءات التنزيــل ص٧٧ ، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص٧٧ ، وقراءة حمزة مــن القــراءات السبع المتواترة .

الحمل على المضمر المجرور ، فإن جئت باسم ظاهر ، نحو قولك : ما شأن عبدالله وزيد ، وما لمحمد وعمرو ، جاز الجر والنصب)) [1]

وفي كتب التفسير أنه من قرأ بالنصب ، فقد جعله معطوفًا على اسم الله تعالى ، وتقديره ؛ واتقوا الأرحام أن تقطعوها [2] .

أمَّا عن قراءة الجر (والأرحامِ) فقد قال الفراء : ((وفيه قبح ؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض ، وقد كني عنه ، وإنما يجوز هذا في الشعر)) [3]

وقال الطبري : ((و(الأرحام) بالخفض عطفًا بالأرحام على الهاء التي في قوله (به) ... فعطف بظاهر على مكني مخفوض ، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ؛ لأنَّها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض ، إلاَّ في ضرورة شعر ، وذلك لضيق الشعر ، وأما الكلام ، فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب)) [4] فقد وصف الطبري قراءة الخفض بأنَّها غير فصيحة ، وأنَّها لا تجوز إلا في الشعر ، لكونه محكومًا بالوزن والكافية ، أما في الكلام فلا عذر لصاحبه إلى اختيار ما قبح من الاستعمال في التعبير .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٧٧ ، ومجاز القرأن لأبي عبيدة ص ٥٤ ، ومعاني القرأن للأخفش ص ١٥١ ، وجامع البيان للطبري ٤/٢٨١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٥ ، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي النحوي ٢/٣٣٥ – ٣٣٦.

(٣) معاني القرآن ١/١٧٧ .

(٤) جامع البيان ٤/٢٨١ .

وقال الزجاج : ((فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية ، لا يجوز إلاَّ في اضطرار شعر ، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم ، لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا تحلفوا بآبائكم ، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ، فأما في العربية فإجماع النحويين أنَّه يُقبحُ أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر ، إلا بإظهار الجار ، يستقبح النحويون : مررت به وزيدٍ ، وبك وزيدٍ ، إلاَّ مع إظهار الخافض ، حتى يقولوا : بك وبزيد ، فقال بعضهم ؛ لأنّ المخفوض حرف متصل غير منفصل ، فكأنه كالتنوين في الاسم ••• وقد فسر المازني هذا تفسيرًا مقنعًا ، فقال : الثاني في العطف شريك للأول ، فإن كان الأول يصلح شريكًا للثاني (صح العطف) ، وإلاّ ، لم يصلح أن يكون الثاني شريكًا له ، قال : فكما لا تقول : مررت بزيد ، و (ك) ؛ فكذلك لا يجوز : مررت بك وزيدٍ)) [(١)] .

وقال النحاس : ((وقرأ إبراهيم وقتاده وحمزة (والأرحام) بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأمَّا البصريون ، فقال رؤساهم : هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون ، فقالوا : هذا قبيح ، ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحة فيما علمته)) [(٢)] .

وكما رد الزجاج قراءة (الأرحام) بالخفض ؛ لعدم جواز الحلف والاستحلاف بغير الله ، ولقبح عطف الاسم على الضمير المخفوض ، فكذلك لهذين الأمرين رد هذه القراءة النحاس [(٣)]، وأبو منصور الأزهري[(١)]، والعكبري

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٥ـ٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ص ١٧٠ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٢.

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص١٦٩-١٧٠.

[2]، وكذلك ردها أبو علي النحوي [3]، والقيسي [4] وابن الأنباري [5] بحجة أنَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض قبيح

وقال الواحدي : ((وقرأ حمزة (والأرحام) بالخفض ، وضعَّف النحويون جميعهم هذه القراءة واستقبحوها)) [6]وقال الزمخشري : ((والجر على عطف الظاهر على المضمر ، وليس بسديد)) [7]. وقال ابن عطية عن قراءة الخفض : ((ويردُّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان)) [8] . وقال القرطبي : ((وفي كتاب التذكرة المهدية ، عن الفارسي ، أنَّ أبا العباس المبِّرد ، قال : لو صليت خلف إمام يقرأ ... (وَالأَرْحَامِ) {النساء :١} لأخذت نعلي ، ومضيتُ)) [9] .

وقراءة حمزة . رضي الله عنه ، (والأرحام) بالخفض قراءة سبعية متواترة ؛ لذلك رد الغيورون على حرمة القرآن المجيد على من رد هذه القراءة ، فقد قال

---

(١) ينظر : كتاب معاني القراءات ص ١١٨-١١٩ .

(٢) ينظر : التبيان ٢٥٥/١

(٣) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ٣٣٥/٢ ـ٣٣٦ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٧٦/١-١٧٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٦/١

(٥) ينظر : البيان ٢٤٠/١-٢٤١

(٦) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٦/٢ ، وينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ٥٨/٢

(٧) الكشاف ٤٥٢/١ .

(٨) المحرر ٥/٢ .

(٩) الجامع لأحكام القرآن ٣/٥ .

الرازي : ((قرأ حمزة وحده (والأرحامِ) بجر الميم ، قال القفال [1] ، رحمه الله : وقد رُويتْ هذه القراءة من غير القرَّاء السبعة ، عن مجاهد وغيره ۰۰۰ واعلم أنَّ ۰۰۰ حمزة أحد القرَّاء السبعة ، والظاهر أنَّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أهون من بيت العكبوت ۰۰۰ والعجب من هؤلاء النحاة أنَّهم ۰۰۰ لا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ؛ مع أنَّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن)) [2] ، وقال القرطبي : ((ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ، ثبتت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ۰۰۰ يعرفه أهل الصنعة ، فإذا أُثبِت شيء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فمن رد ذلك ، فقد رد على النبي ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يُقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ فإن العربية تُتلقى من النبي ، ولا يشك أحد في فصاحته)) [3] ، فقراءة حمزة توجب ((القطع بصحة هذه اللغة ، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع)) [4]

([1]) القفال فيما يبدو هو : محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي ، أبو بكر ، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب من أهل ما وراء النهر ، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام ، تُوفِّي ٣٦٥هـ ، ينظر : الأعلام للزركلي ٦/٢٧٤ .

([2]) التفسير الكبير ٣/٤٧٩-٤٨٠.

([3]) الجامع لأحكام القرآن ٥/٤، وينظر : حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٩٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ص ٨٠ .

([4]) اللباب في علوم الكتاب ٦/١٤٦ .

وقال أبو حيان الأندلسي راداً على ابن عطية : ((وأمَّا قول ابن عطية : ويردُّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، جسارة قبيحة منه ، لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة ، الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ، (صلى الله عليه وسلم) ، بغير واسطة عثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ••• عمد إلى ردِّها بشيء خطر له في ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلاّ بالمعتزلة كالزمخشري ، فإنَّه كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم ، وحمزة رضي الله عنه ، •• لم يقرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلاَّ بأثر ، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ••• ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية ، أبو الحسن الكسائي ، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض ، وإنما ذكرت هذا ، وأطلت فيه ؛ لئلا يطلع أحد على كلام الزمخشري وابن عطية في القراءة فيسيء ظنا بها ، وبقارئها ، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك ، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب ، لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين ، لم ينقله الكوفيون ، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم ، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ))[1]

وقد مر أنّ ما قال به ابن عطية ، قال به الفراء ، والطبري والزجاج ، والنحاس ، وأبو منصور الأزهري ، وأبو علي النحوي ،

---

(1) البحر المحيط ٣/٢٢٣ .

والقيسي ، والواحدي ، وابن الأنباري ، والعكبري ، فوقعوا جميعهم في المأخذ نفسه .

وقال السيوطي : ((كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم ، وحمزة ، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ؛ فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد ردَّ المتأخرون ، منهم ابن مالك ... بأبلغ ردٍّ ، واختار جواز ما وردتْ به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون ... من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور ، من غير إعادة ، بقراءة حمزة (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء : ١}))[١]

المطلب الثاني
المفعول معه المجرور في اللغة
وأدلة وجوده في الشاهد القرآني

لكون القول بالعطف اللفظي بدعة من جهة ، ولا علاقة له بالمعنى من جهة أخرى ، ، فقد أوقع النحاة وسيبويه نفسه في الخلط بينه وبين العطف المعنوي ، وقد بدأ هذا الخلط أول ما بدأ في كتاب سيبويه ، وفي قوله : ((ويدلك على أنَّ الاسم ليس على الفعل في (صنعت) ، أنّك لو قلت : اقعد وأخوك ، كان قبيحًا حتى تقول : أنت ؛ لأنَّه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر)) [٢] .

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٥ .

(٢) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢٩٨/١ ، وتعليق بديع ٣٥٧/١ .

فقد تبيَّن أنَّ سيبويه سوَّغ مجيء المفعول معه مرفوعًا ، عطفه على ما قبله لفظًا ، إلاَّ أنَّه في هذا المثال الذي استشهد به ، تعامل مع العطف على أنَّه عطف حقيقة ؛ ولذلك وصفه بالقبح ، وقبحه جاء من أن عطف (أخوك) على الضمير المستتر في (اقعد) لا يصح ، وسواء أكد بضمير منفصل أم لم يؤكدَّ ؛ لأن المأمور بالقعود هو المخاطب الواقع فاعلاً ، وهو لا يكون إلا ضميرًا مستترًا واجب الاستتار ، ولا يصح أن يكون اسمًا ظاهرًا ، لهذا لا يصح عطف (أخوك) عليه ؛ لأن العطف يعني التشريك في الحكم ، الذي يقتضي تكرار الفعل ، فلا يصح العطف ؛ لأنه لا يصح أن يكون التقدير : اقعد أنت واقعد أخوك .

فلا يصح إذن عطف (أخوك) على الضمير المستتر في (اقعد) ، إذا أريد به أن يكون معطوفًا ، لقبح عطف الاسم على الضمير المستتر أو المتصل ، أمّا إذا أريد به أن يكون مفعولا معه ، فلا علاقة له بهذا الحكم ، وكذلك الحال فيما يتعلق بجر الاسم بعد الواو ، فقد أشار سيبويه إلى مجيء المفعول معه منصوبًا ومرفوعًا ، ومجرورًا ، وهذا ما يستشف من كلامه ، وإن لم يصرح بهذه التسميات ، ففي الباب الذي جعله بعنوان : هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام ، إذا حُمل آخره على أوله ، قال : ((وذلك قولك .. ما شأنك وعمرًا ... فإذا أظهر الاسم فقال : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، فليس إلا الجر ؛ وسمعنا بعض العرب يقول : ما شأن عبد الله والعربِ يشتمها (بجر العرب)، وسمعنا أيضًا من العرب من يوثق بعربيته يقول : ما شأنُ قيس والبُرَّ تسرقه (بفتح البر، والمراد بقيس القبيلة) ... ومن قال : ما أنت وزيدًا ، قال ما شأنُ عبد الله وزيدًا .. والرفع

أجود وأكثر في : ما أنت وزيدُ ، والجر في قولك : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، أحسن وأجود ٠٠٠)) [١].

في المثال الذي استشهد به سيبويه : ((ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه)) لا يصح إعراب (أخيه) معطوفًا ؛ لأنَّ هذا الإعراب يأباه المعنى المراد ، وما يدل عليه السياق ؛ فلا مفرَّ إذن من إعرابه مفعولاً معه ؛ فيكون قول سيبويه ((فليس إلاَّ الجر)) يعني : أنَّ هذا المفعول معه لا يكون في هذا الموضع إلاَّ مجرورًا ، وهذا ما ينطبق على جر (العربِ) في المثال الذي تلاه ، وجر (أمة الله) في نحو : ما شأن أَمةِ الله يشتمها [٢]إلاَّ أنَّه أجاز فيها بعد النصب ، ثمَّ عاد وأقرَّ بأنَّ الجر أجود وأحسن .

وهذه الحقيقة التي أشار إليها سيبويه صرَّح بها صدر الأفاضل بقوله : ((تقول : ما شأن قيس والبرّ تسرقه بالنصب والجر)) [٣] وأكَّد أنَّ العطف في هذا المثال ونحوه في حالي النصب والجر ممتنع ؛ لأنَّه ليس ((المنكَر عليه كلا الشيئين قيس والبرّ ، بل المنكَر عليه أحدهما ، وهو قيس ، وكذلك قولك : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه)) [٤]

---

(١) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٣٠٧/١-٣٠٩ ، وتعليق بديع ٣٦٩/١-٣٧٠ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٠٣/٢

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتجمير ٤١٢/١ .

(٤) شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتجمير ٤١٢/١ .

وقال ابن مالك : ((فإن كان المجرور ظاهرًا رجح الجر ... نحو : ما لزيد والعربِ يسبها ، وما شأن عمرو والبُرِّ يسرقها ، فإنَّ النصب فيه وفي أمثاله جائز على ضعف والجر هو المختار)) [1]

وهذا يعني أنَّ المعنى والمقصود واحد في حالي النصب والجر ، فمن قال : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، أراد معنى : ما شأن عبد الله مع زيد ، كما أراده في حال النصب .

وقال : ((فإن كان ظاهرًا المجرور باللام والشأن ، ونحوه فالمختار العطف ، نحو : ما لزيد وأخيك ، وما شأن عبد الله وعمرو ، ويجوز النصب)) [2]

وقد أراد بالعطف ، العطف اللفظي ؛ لأنَّ معنى العطف ممتنع وغير مراد ، كما أوضح ذلك صدر الأفاضل قبل قليل ، وجواز الجر والنصب ، يعني أن : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، وما لزيد وأخيك ، هما بمعنى : ما شأن عبد الله وزيدًا ، وما لزيد وأخاك ، والتقدير في كليهما في الحالين : ما شأن عبد الله مع زيدٍ ، وما لزيد مع أخيك .

وقد مر أنَّ ابن مالك تعامل مع المفعول معه في حال رفعه ، على أنه معطوف على ما قبله لفظاً ، فقال : ((والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما : تُرك فيه العطف لفظًا ومعنى ، والثاني : استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول قولهم : استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلت أسير والنيلَ .. ويجب العطف في نحو : أنت ورأيُك ، وأنت أعلم ومالُك ، والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيدًا ، وما شأنك وعمرًا

([1]) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٨٣/١ .

([2]) المصدر نفسه ١٩٧/٢

... فإن كان المجرور ظاهرًا ، رجح العطف ، وربما نصب ... فإن خيف به فوات ما يضر فواته ، رُجح النصب على المعية)) [١] .

فالكلام إذن جميعه على أحوال الاسم إذا تلا واوًا بمعنى (مع) ، فمنه ما يجب نصبه ، أو يترجح ، ومنه ما يجب عطفه لفظًا أو يترجح ؛ فيرفع لعطفه لفظًا على مرفوع ، أو يجر لعطفه لفظًا على مجرور ، وقد شرح الحالة الأخيرة بقوله : ((وأشرت بقولي : خيف به ، أي : بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية ، على نحو : لا تغتذَّ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكل والشبعَ ، بمعنى : لا تغتذَ بالسمك مع اللبن ، ولا يعجبك الأكل مع الشبع ، فالنصب على المعية في هذين المثالين ، وأمثالهما ؛ يبين مراد المتكلم ، والعطف لا يبينه ، فتعين رجحان النصب للسلامة به عن فوات ما يضر فواته ، وضعف العطف ، إذ هو بخلاف ذلك)) [٢] .

وكلام ابن مالك مراده أن جر (اللبن) و(الشبع) مع إرادة معنى المعية جائز ، إلاَّ أنَّه ضعف لئلا يوهم أنَّ هذا الجر أريد به العطف المحض لا مجرد العطف اللفظي ، فيكون الجر ملبسًا ، ولا يؤكد ويوضح مراد المتكلم الذي هو معنى المعية ، بخلاف النصب .

ولهذا فإنَّ حال الجر في هذين المثالين ، قد أدخلهما المرادي أيضًا صراحة ضمن العطف اللفظي ، في باب المفعول معه ، فقال : ((مسائل هذا الباب أربعة أقسام : يجب فيه العطف ... ولا يجوز النصب ، وذلك في موضعين : أحدهما : ألاّ يتقدم إلا مفرد ، نحو : أنت ورأيُك ، والثاني أن تتقدم جملة غير متضمنة معنى

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٩١ ــ١٩٢

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٠١

فعل ، نحو: أنت أعلم ومالُك ۰۰۰ من مسائل القسم الرابع ، مثال : لا تغتذَّ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكل والشبعَ)) [١].

ومثل هذا ذكر أبو حيان الأندلسي. فقال : ((والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، ومنه قولهم : أنت أعلم ومالُك ، أي : أنت أعلم مع مالك ، كيف تدبره ، ۰۰۰۰ ومسائل هذا الباب أربعة أقسام: الأول : ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب ، وذلك إذا تقدم الواو مفرد ، نحو : كل رجل وضيعتُه ، وأنت ورأيُك ۰۰۰ وكل هذا مسموع من العرب ۰۰۰ القسم الثاني : ما يجب فيه النصب ، وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية ، أو اسمية متضمنة معنى الفعل ۰۰۰ نحو : ما صنعت وأباك ۰۰۰ القسم الثالث : ما يرجح فيه العطف ۰۰۰نحو : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، ويجوز النصب ، نص عليه سيبويه ۰۰۰ القسم الرابع : ما ترجح فيه النصب على المعية ۰۰۰ نحو قولك : (لا تغتذَّ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ ۰۰۰ فالنصب يبين المراد من المعية ، والعطف لا يبينه)) [٢]

فيجوز جر (اللبن) ، ويكون من باب ((العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار)) أي : أن (اللبن) بالجر يكون من جهة المعنى مفعول معه ، ألاَّ أنَّه جُرَّ لعطفه لفظًا على مجرور قبله ، شأنه شأن المرفوع : بعد الواو ، في : أنت أعلم ومالُك ، فـ (مالك) مفعول معه ، من جهة المعنى ، لكنه رفع لعطفه لفظًا على مرفوع قبله .

---

(١) شرح التسهيل ص ٥١٦ ــ ٥٢٠

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦ ــ ٢٨٨

وقد مر أن سيبويه استشهد بالمفعول معه المنصوب ، بالأمثلة : ما شأنك وعمرًا ، وما شأن قيس والبُرَّ تسرقه ، وما أنت وزيدًا ، وما شأن عبد الله وزيدًا ، واستشهد بالمفعول معه المرفوع بالمثال : ما أنت وزيدُ ، واستشهد بالمفعول معه المجرور : بالأمثلة : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، وما شأن عبد الله والعربِ يشتمها ، وما شأن عبد الله وزيدٍ ، وأضاف إليها السيرافي وما شأن زيد وأمةِ الله يشتمها ، فقد أجاز سيبويه جر المفعول معه عند كون مصاحبة اسمًا ظاهرًا ، إلاّ أنَّه منع جره عند كون مصاحبه ضميرًا متصلاً ، مستعملاً عبارة العطف ، ويعني بذلك العطف اللفظي ، فقال ((وذلك قولك : ما لك وزيدًا ، ما شانك وعمرًا ... فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح)) [1]

قال السيرافي وهو يشرح كلام سيبويه هذا : ((وإنَّما نصبوا عمرًا ، لأنَّ عمرًا هو شريك الكاف في المعنى ، ولم يصح العطف عليه : لأنَّ الكاف ضمير مخفوض ، ولا يجوز عطف الظاهر المخفوض على المكني)) يعني : عطف الظاهر على الضمير [2] .

والحقيقة أن هذا غير جائز عند إرادة العطف المحض الذي يعني التشريك في الحكم ، الذي يقتضي لتحقيق معناه ، تكرار الجار عند تقديره ، إلاَّ أنَّ الجر يجوز ، إذا أريد به جر معية ، لا جر عطف ؛ لأنَّ حكم المفعول معه غير حكم المعطوف ، فهو يفيد المصاحبة لا التشريك ، فلا يوجب معناه تقدير حرف الجر ، ولهذا أجاز سيبويه والنحاة مجيء المفعول معه من مصاحبه الضمير المخفوض من غير أي إشكال كان ،

([1]) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ١/٣٠٧ ، وتعليق بديع ١/٣٦٨

([2]) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٠٢

كالأمثلة التي استشهد بها سيبويه : ما لك وزيدًا ، وما شانك وعمرًا ، وبقول الشاعر :

فما لَكَ والتلَدُّدَ حولَ نجْدٍ وقد غصَّتْ تِهامةُ بالرجال [1].

تبيَّن مما تقدَّم أنَّ المفعول معه قد ورد في اللغة مرفوعًا ومجرورًا ، إلاَّ أنَّ النحاة كلما وجدوه في أحد هذين الوجهين ، أوَّلوه بأيِّ تأويل كان ، على أنَّه معطوف ، أو مبتدأ ، أو خبر ، حتى لو كان هذا التأويل سخيفًا جدًّا ، وحتى لو كان معناه لا يصح ، وخلاف المعنى المقصود ، وثمة شاهد شعري ، تتمثَّل فيه وحده ، هذه الحقيقة كاملة بكل وضوح ، وهو قول الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبُكَ والضحَّاك سيفٌ مهنَّدُ

نُسِبَ هذا البيت إلى جرير وليس في ديوانه [2] ، وقال ابن مالك : ((وأوجب سيبويه النصب في : ما لك وزيدًا ، وما شأنك وعمرًا ، وشبهها مما المجرور فيه ضمير ؛ لأنّهَ لا يجيز العطف على الضمير المجرور في غير الضرورة إلاَّ بإعادة الجر ، وأجازه الأخفش والكوفيون على ضعف ، وروى الأخفش بنصب (الضحاك) ورفعه وجره ، فالنصب على أنَّه مفعول معه ، والجر على أنَّه معطوف ،

([1]) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٣٠٧/١ ، وتعليق بديع ٣٦٨/١ ، وشرح كتاب سيبويه ٢٠٢/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٧١ ، والبيت لمسكين الدارمي من الوافر ، والتلدد : الذهاب والمجيء حيرة ، وغصت : امتلأت ، نجد وتهامة : موضعان معروفان : والمعنى : مالك تذهب وتجيء إلى نجد بالرغم من قحطها ، وتترك تهامة الخصبة ، مع كثرة رجالها والمقيمين فيها ينظر : لسان العرب ١٨٨/١٣ ، وتاج العروس ٧٧/٩.

([2]) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٣٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣٨/١ ، ولسان العرب ١١٢/٤ .

والرفع على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر ، كأنّه قال : فحسبك سيف مهنَّدٌ والضحَّاك كذلك)) [١] والإعرابان الأخيران ، الثاني والثالث كلاهما لا يصح ؛ لأنَّ الضحَّاك هو السيف نفسه ؛ فيكون المعنى بموجبهما : وحسب السيف سيفُ ، وكذلك روى ابن هشام هذا البيت (والضحَّاكِ) بالحركات الثلاث[٢] وقال الصبان : ((وروى كما في المغني جر (الضحاك) ورفعه أيضًا ، فالجر قيل بإضمار (حسب) أُخرى ، وقيل بالعطف ، والرفع على أنَّ الأصل : وحسب الضحاك ، فحذف (حسب) وخلفه المضاف إليه)) [٣] وهذا كقول ابن مالك المذكور .

لو جاز الأخذ بمثل هذه التأويلات والتقديرات ؛ لاستطاع بوساطتها أيُّ باحث كان ، أن يقلب قواعد النحو العربي رأسًا على عقب ؛ فقد سلكوا هذه الطرق الملتوية الضيِّقة والمعوجَّة ، وتكلَّفوا في التأويل أيَّما تكلُّف ، وتعسَّفوا في التقدير أيَّما تعسُّف ، كلُّ ذلك من أجل أن لا يعترفوا بمجيء المفعول معه مرفوعًا ومجرورًا ، وكيف أجاز ابن مالك وغيره إعراب (الضحاك) بالجر معطوفًا على الكاف في (حسبك) ؛ ومثل هذا العطف ممتنع عند البصريين ، وضعيف عند الكوفيين ، كما صرَّح بنفسه بذلك ؟! وقد مرَّ كيف أنَّهم استقبحوا وروده في القرآن الكريم ؟! ولهذا جعل الزمخشري واو (والضحاك) واو معية ((لأنَّ عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع)) [٤]

---

[١] عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٨٢/١ .

[٢] ينظر : مغني اللبيب ٥٦٣/٢ ، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٥٤٩/٢ .

[٣] حاشية الصبان ٢٠١/٢.

[٤] الكشاف ٢٢٦/٢.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فـ(الضحاك) في الشاهد المذكور برفعه ونصبه وجرِّه ، لا يصح فيه إلاَّ معنى المفعول معه ؛ لا لكونه هو المعنى المراد فحسب ، بل لكونه أيضًا لا يصح فيه معنى العطف والابتداء ؛ فالمعية في البيت واضحة تردُّ كل تأويلاتهم ((قال ابن برِّي : والواو في قوله (والضحاك) بمعنى الباء ... لأنَّ المعنى أنَّ الضحَّاك نفسه ، هو السيف المُهَنَّدُ ، وليس المعنى : يكفيك ويكفي الضحاك سيفٌ مهنَّدٌ)) [1] فالبيت لا يحتمل إلاَّ أن يكون معناه : إذا نشبت الحرب وتفرقتِ الجماعات ، فيكفيك مع الضحاك سيفٌ مصنوعٌ من حديد الهند[2]

وعلى أساس هذه الحقيقة التي بينَّاها نقول : إنَّه كما ورد المفعول معه في اللغة منصوبًا ، ومرفوعًا ، ومجرورًا ، وفي الشاهد نفسه ، فقد ورد كذلك في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء : ١ } في قراءة من قرأ (الأرحامِ) بالجر ، والتقدير : مع الأرحام ، فلا يكون ثمة إشكال ؛ لأن كل الإشكالات التي أثارها النحاة والمفسرون ، كانت استنادًا إلى أن (الأرحام) معطوف ، والحق أنَّه مفعول معه ، وقد جاء هنا مجرورًا

تبين مما تقدم ذكره . أنَّ كتب النحو ، وكتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره أجمعت على أنَّ : واو (والأرحام) واو عطف .

---

(1) لسان العرب ١٠/١٨٠ .

(2) ينظر : الكشاف ٢/٢٢٦ ، والمفصَّل لابن يعيش ١/٤٣٨ .

والحقيقة أنَّ هذه الواو ، واو معية ، و(الأرحام) مفعول معــه ، والــدليل على ذلك ثلاثة أمور :

الأول : مَنْعُ النحاة ، والمعربين ، والمفسرين عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض ، ووصفهم هذا العطف بالقبح ، واللحن ، وعدم الفصاحة من جهة ، واعترافهم جميعًا بأنَّ قراءة (الأرحام) بالخفض قراءة سبعية متواترة ، منزلة من جهة أخرى . يدل دلالة قاطعة دامغة على أن واو (وَالأَرْحَامَ) ليست واو عطف ، بل هي واو المعية المستقلة عن إعراب مصاحبها ، لأنَّه لا يصح البتة أن يقع القرآن الكريم ، في اللحن ، واستعمال ما قبح من الأساليب ، واختيار المكروه ، والرديء في الإعراب كما قال الطبري ، مع العلم أنَّ القرآن الكريم أبلغ كتاب ، يكفي أنَّه كلام رب العالمين .

الثاني : يختلف المفعول معه عن المعطوف ، بأنَّ المعطوف مرتبط بالمعطوف عليه ، في الحكم والإعراب ، فيجب رفعه إذا رفع ، ويجب نصبه إذا نصب ، ويجب جرَّه إذا جرَّ ، أمَّا المفعول معه ، فهو متحرر من هذه التبعية ، ولا علاقة له بإعراب مصاحبه ؛ لذلك جاز في المفعول معه الرفع والنصب والجر ، في قوله تعالى : (فأجْمِعوا أمرَكم وشركاءكم){يونس : ٧١} فقد مر في المبحث السابق قراءة (شركاءكم) بالنصب والرفع ، وكذلك فقد قرأت فرقة (شركائكم) بالجر، وأوَّلوه على أنَّه معطوف على الضمير في (أمركم) والتقدير : وأمر شركائكم ، ثم وُجهت هذه القراءة على حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا على حاله [1] ولا يخفى تكلف هذا التأويل ؛ لأنَّ المضاف ، إذا حذف ، حذف عمله ، وحل

---

(1) ينظر : المحرر الوجيز ١٣٢/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٥ ، وأنوار التنزيل ١١٩/٣ ، والدر المصون ٢٤٣/٦.

المضاف إليه محله ، وأخذ إعرابه ، أي : أنَّ المضاف إليه يرجع إلى ما كان عليه قبل الإضافة ، والقول الصحيح ما بدأنا بذكره ، بأنّ (شركاءكم) مفعول معه ؛ ولذلك جازت قراءته بالحركات الثلاث ؛ لتحرره من التبعية المحكوم بها المعطوف ، فيكون الدليل على أنَّه قد أريد من الواو في (وَالأَرْحَامَ) معنى المعية ، قراءة الأرحام بالحركات الثلاث . ولكن لكون النحاة والمفسرين ، قد ذهبوا إلى أنَّ المفعول معه ، لا يكون إلاَّ منصوبًا ، راحوا جميعًا يلتجئون إلى التأويل والتقدير في تفسير ما جاء منه مرفوعًا ، أو مجرورًا :

قال ابن جني ((من ذلك قراءة أبي عبد الرحمن بن يزيد : الذي تساءلون به والأرحامُ ، رفعًا قراءة ثالثة ... ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف ، أي : والأرحامُ مما يجب أن تتقوه)) [١]

وقال الزمخشري : ((وقرئ (والأرحام) بالحركات الثلاث .... والرفع على أنَّه مبتدأ خبره محذوف ، كأنَّه قيل : والأرحام مما يُتقى ، أو والأرحام مما يتساءل به)) [٢] وقال ابن عطية : ((وقرأ عبد الله بن يزيد : (والأرحام) بالرفع ، وذلك على الابتداء والخبر مقدر ، تقديره : والأرحام أهل أن توصل)) [٣] وقال العكبري : ((وقد قرئ شاذًا بالرفع ، وهو مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : والأرحام محترمة ، أو واجب حرمتها)) [٤] .

---

(١) المحتسب ١/٢٧٨ .

(٢) الكشاف ١/٤٥٢ .

(٣) المحرر الوجيز ٢/٤ .

(٤) التبيان ١/٢٥٥ ، وينظر : البحر المحيط ٣/٢٢١ ، وأنوار التنزيل تفسير البيضاوي ٢/٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٥ .

وهذا هو ديدن النحاة ، والمفسرين ، فقد أعدوا قوالــب تقديريـــة جاهزة ، وهيؤوها ليحلوا بها كل حالة أشكلت عليهم ، من ذلك مثلاً ، أنَّه ما من مرفوع جهلوا دلالة رفعه ، إلاَّ أولوه على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر ، أو معطوف .

فصفوة الكلام هنا أنَّ قراءة (والأرحام) بالرفع والنصب والجــر، دليل على أنَّه مفعول معه ؛ لأنَّه لو أريد به أن يكون معطوفًا ، للزم حالة واحدة من هذه الحالات الثلاث ، وكذلك يقال الكـــلام نفســـه فـــي قـــراءة (وشركاؤكم) بالرفع في سورة يونس .

الأمر الثالث : لو رجعنا إلى تفسير الأية في كتب التفسير ، لتبين لنا بكل وضـوح ، أنَّ المقصـود مـن الـواو معنـى المعيـة ، فقـد فسَّر الطـبري الآيـة بنصـب (الأرحام) وجرها ، بقوله ((حدثنا ابن حميد ... عن إبراهيم (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَـاء وَاتَّقُـواْ اللّهَ الَّـذِي تَسَـاءلُونَ بِـهِ وَالأَرْحَـامَ إِنَّ اللّهَ كَـانَ عَلَـيْكُمْ رَقِيبًـا) {النسـاء :١} يقـول : اتقـوا الله الـذي تعـاطفون بـه والأرحـام ، يقـول : الرجـل يسأل بالله والرحم ، حدثني يعقوب ... عن إبراهيم ، قال : هو كقول الرجل : أسألك بالله ، أسألك بالرحم ، يعني قوله تعالى : (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) ، حدثنا محمد بن بشار ... عن إبراهيم : (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) قال : يقول : أسألك بالله وبالرحم ... وعن مجاهد (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) قال : يقول : أسألك بالله وبالرحم ... هو قول الرجل : اسألك بالله والرحم .. عن الحسن ، قال : هو قول الرجل : أنشدك بالله

والرحم ... وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله (والأرحام) بالخفض ، عطفا بالأرحام على الهاء التي في قوله (به))) [١] .

أي : أن العرب كانوا دائمًا يقرنون الأرحام بالله في السؤال ، وهذا الواقع يفرض التعبير عنه بمعنى المعية ، لا بمعنى العطف ، قال ابن الجوزي : ((إنّما أراد حمزة الخبر عن الأمر القديم الذي جرت عادتهم به ، فالمعنى الذي كنتم تساءلون به وبالأرحام في الجاهلية)) [٢] وقال الرازي ، وهو يردُّ على الزجاج : ((واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى ، بقوله ، صلى الله عليه وسلم : لا تحلفوا بآبائكم ، فإذا عطفت (الأرحام) على المكني عن اسم الله ، اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام ، ويمكن الجواب عنه بأنَّ هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية ؛ لأنَّهم كانوا يقولون : أسألك بالله والرحم ، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي ، لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل ، وأيضًا فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط ، وها هنا ليس كذلك ، بل هو حلف بالله أولاً ، ثم يقرن به بعده ذكر الرحم ، فهذا لا ينافي الحديث)) [٣]

والدليل على ذلك ابتداء الآية بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) فإقران الأرحام بالله بالسؤال أمر اعتاد عليه العرب ، فأراد الله أن يحكيه ، وهذا دليل على أنَّه لا يجوز أن يكون المراد من الواو معنى العطف ؛ لأنَّه يوجب أن يكون المعنى : أنَّ الحلف بالله ، والحلف بالأرحام ، وقع كل منهما على حدة ، من غير أن يتعلق فعل أحدهما

([١]) جامع البيان ٤/٢٨٠ـ٢٨١ .

([٢]) زاد المسير ٢/٥ .

([٣]) التفسير الكبير ٣/٤٧٩-٤٨٠ ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب ٦/١٤٦ .

بالآخر ، أي : بالعطف يقع المحذور ، وهو إرادة الحلف بالآباء بصفة مستقلة ، فبه لا يتعين الاقتران ، وإنما يتعين بالمعية ؛ ليكون مدلوله بالمعية داخلاً ضمن الحالة المقصودة من جهة ، والجائزة من جهة أخرى .

فـ(الأرحام) إذن في قوله تعالى : (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء : ١ } ليست كما زعم النحاة والمفسرون ، أنَّها مفعول به في حال نصبها ، وأنَّها مبتدأ وخبره محذوف في حال رفعها ، وأنَّها معطوفة في حال جرها ، بل هي في جميع ذلك مفعول معه ، وقد أُريد بنصبها أن يكون المعنى : واتقوا الله الذي تساءلون به مع الأرحام إذا تساءلتم ، وأُريد برفعها أن يكون المعنى : واتقوا الله الذي تساءلون به مع الأرحام ، التي طال ما وكثر ما تقرنون تساؤلكم بها بتساؤلكم بالله ، وأريد بجرها أن يكون المعنى : واتقوا الله الذي تساءلون به مع الأرحام التي كنتم تقرنون تساؤلكم بها بتساؤلكم بالله ، في كل مرة ، وكلما تساءلتم ، وحلفتم واستحلفتم .

وكذلك (شركاءكم) في قوله تعالى : (فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ) {يونس : ٧١} ليست كما زعموا ، أنَّها معطوفة على (أمركم).في حال نصبها ، ومعطوفة على الواو في (فأجمعوا) في حال رفعها ، ومضاف إليه في حال جرها ، بل هي أيضًا في جميع ذلك مفعول معه ، وقد أريد بنصبها أن يكون المعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، وأريد برفعها أن يكون المعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم الذين تدعونهم دومًا أن يمدوكم بالنصر. ، وأريد بجرها أن يكون المعنى ، فأجمعوا أمركم مع شركائكم الذين كنتم تطلبون منهم المشورة والعون في كل مرة ، كلما عزمتم على شيء ، وأجمعتم على أمر .

وتعدد القراءات جاء لحكمة ، فقد كانت الغاية منها التيسير على الأمة ، أو الجمع بين حكمين ، أو للدلالة على حكمين شرعيين ، أو الجمع بين معانيها ، كما هو الحال في قراءة و(وشركاءكم) و(والأرحام) بالحركات الثلاث

وقد كان لكل من هذه الحركات الثلاث مدلولها ، فقد بينا من قبل أن النصب يفيد المعية الموقتة ، ولذلك أوجبه النحاة بعد الأفعال ، إذ الفعل يفيد الحدوث المؤقت ، أما الرفع فيفيد المعية الدائمة أو الثابتة ؛ ولهذا أوجبه النحاة عند تجرد التركيب من الفعل ، أي : وجوده في الجمل الاسمية ، والجملة الاسمية تفيد الثبات ، بخلاف الفعلية ،

المبحث الرابع

المآخذ

إجماع النحاة والمفسرين على أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، تمخض عنه إشكالات ، ومآخذ عامة ، يمكن إجمالها فيما يأتي

١-حين ذهب النحاة والمفسرون إلى أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، وحين ورد هذا المفعول في القرآن الكريم ، وفي قراءات متواترة مرفوعًا ومجرورًا ، اضطروا إلى أن يؤولوه على أنَّه معطوف ؛ ليسوغوا رفعه وجره ، ثم وصفوا هذا العطف باللحن والقبح ، فوقعوا في محذور خطر ؛ لأنَّ القراءات المتواترة جزء من القرآن الكريم ، نزل بها جبريل عليه السلام ، وقرأ بها الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، في صلاته ، وأقرأ بها أصحابه ، رضي الله عنهم ، فمن لحَّن وقبَّح قراءة متواترة ، فقد لحَّن وقبَّح كلام الله ، سبحانه ، وكلام رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، وأسقط نفسه في خطيئة الطعن بالقرآن .

٢-من المآخذ أيضًا القول بالعطف اللفظي ، وهي بدعة اختلقها النحاة ؛ لتسويغ رفع الاسم بعد واو المعية ، على أنَّه رُفع لعطفه لفظًا على ما قبله ، فرارًا من الاعتراف بجواز مجيء المفعول معه مرفوعًا ، ومن العجيب أنَّهم شبهوه بجر النعت على الجوار ، وهم يعنون المثال المشهور ، هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، وهذا المثال لا ينطبق البتة على الأسماء التي سوَّغ النحاة رفعها ؛ لعطفها لفظًا على ما قبلها ؛ لأنَّ العطف اللفظي ، كما هو الحال في جر النعت على الجوار ، يقتضي.إتباع حركة اللفظ قبله ، وهذا يوجب أن يكون ما قبله المجاور له مضموم الآخر ، إلاَّ أنَّ أغلب الأمثلة التي استشهد بها النحاة ، في هذا الباب كان المتبوع المجاور ، إمَّا مفتوح الآخر ، أو مكسوره ، فكيف يصح مثلاً أن يُدَّعى بأنَّ الاسم (شأنُك) في نحو : أنتَ وشأنُك ، رُفع بضم آخره ؛ لعطفه لفظًا على (أنتَ) و(أنتَ) مفتوح الآخر ، أو مكسور الآخر في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته ؟!

فلو عومل معاملة جر النعت على الجوار ، لكان حق المثال الأول النصب ، وأن يقال : أنتَ وشأنَك ، وحق المثال الثاني الجر ، وأن يقال : كلُّ رجلٍ وضيعتِه .

٣- أشاع النحاة في كتب النحو أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا : وقد تبيَّن أنَّه قد جاء في اللغة مرفوعًا ، ومن أجل أن لا يكسروا هذه القاعدة اللفظية التي صاغوها بأنفسهم ، راحوا يعالجون قضية رفعه بأنْ جعلوا واو المعية واو عطف ؛ ليسوغوا رفع الاسم بعدها على أنَّه معطوف لا مفعول معه ، وهذا مما حدا بهم إلى أنْ يوقعوا أنفسهم في تناقض فظيع ، والعجيب أنَّ ابن جنِّي قد صرَّح بضرورة الأخذ بهذا التناقض ، فقال : ((ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ

رجل وصنعتُه ، وأنت وشأنُك ، معناه : أنت مع شأنِك ، وكلُّ رجل مع صنعتِه ••• بل لعمري إنَّ المعنى عليه ، غير أنَّ تقدير الإعراب على غيره)) [١]

فقد أقسم ابن جنِّي بعمره أنَّ المعنى معنى المعية، لكنَّه أوجب برغم ذلك إعراب الواو في المثالين واو عطف ، وقال ابن هشام : ((ولا نحو : كلُّ رجل وضيعتُه ؛ لأنَّه وإنْ كان اسمًا واقعًا بعد واو بمعنى (مع) ؛ لكنها غير مسبوقة بفعل)) [٢]وقال ابن عقيل : ((الموضع الثالث : أنْ يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية ، نحو : كُلُّ رجل وضيعتُه ، فـ(كُلُّ) مبتدأ وقوله : وضيعتُه معطوف على (كل) والخبر محذوف ، والتقدير : كُلُّ رجل وضيعتُه مقترنان ، ويقدر الخبر بعد واو المعية ، وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأنَّ معنى : كلُّ رجل وضيعتُه ، كلُّ رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام ، لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح ، فإنْ لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يحذف الخبر وجوبًا ، نحو : زيد وعمرٌو قائمان)) [٣]

وقال السيوطي : ((وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر لم يحذف ؛ وإنَّما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف ، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، واختاره ابن خروف ، فإنْ لم تكن الواو صريحًا في المعية ، بأنِ احتملت العطف ، نحو زيد وعمرُو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات)) [٤]

([١]) الخصائص ٢٩٢/١ .

([٢]) شرح شذور الذهب ص ٢٢٤ .

([٣]) شرح ابن عقيل ٢٥٣/١

([٤]) همع الهوامع ٣٩٤/١ .

وجاء في التصريح مثل هذا الكلام ، ومن عباراته : ((الثالثة أنْ يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو ، هي نصٌّ في المعية ، نحو : كلُّ رجل وضيعتُه)) [١] وضيعتُه : حرفتُه أو صنعتُه ، وسميت ، ضيعته ؛ لأنَّ صاحبها يضيع بتركها ، أو هي تضيع بتركها [٢]

فهم من جهة يوجبون جعل واو : كل رجل وضيعتُه ، نصًا في المعية : لكنَّهم من جهة أخرى يوجبون جعل هذه الواو نفسها واو عطف ؛ ليتسنى إعراب (ضيعتُه) معطوفًا ؛ وإلاَّ فلا يكون ثمة خبر محذوف وجوبًا

وهذا هو أبشع صور التناقض المصرَّح به من لدن النحاة ، لا أدري كيف جمعوا في الواو نفسها ، وفي الجملة نفسها بين العطف والمعية ، إذ هما معنيان مختلفان ، وأحكامهما مختلفة ، فلا يمكن الجمع بينهما .

٤-يذكر النحاة انه إذا قلنا: جاء زيد وعمرو، يحتمل أن يكون الذي جاء أولاً، زيد، ويحتمل أن يكون الذي جاء أولاً عمرو، ويحتمل أن يكون مجيؤهما معا[٣].

فواو العطف بالاحتمال الأخير تضمنت معنى المعية، إلا أنها لا تسمى واو المعية ؛ لعدم اقتصارها عليه، وقد أكد النحاة هذه الحقيقة فالمجاشعي عرَّف واو المعية بأنها((جامعة غير عاطفة)) وعرَّف واو العطف بأنها ((جامعة عاطفة))[٤].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٦١٣/١ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ٣٤٤/١ .

(٣) مجالس ثعلب ٤٥٤/٢ وشرح اللمع لابن برهان العكبري، ١٣٠/١-١٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٦١/١.

(٤) شرح عيون الإعراب. ص١٨٥.

فقد صرح المجاشعي بأن واو المعية يجب تجردها من معنى العطف حين عرفها بقوله: جامعة غير عاطفة، وصرح بان التي يجتمع فيها العطف والمعية، هي الواو المعروفة عند النحويين بواو العطف حين عرفها بأنها جامعة عاطفة ، وإلى مثل هذا أشار أبو البركات بن الانباري فذكر أن واو العطف فيها معنيان ((العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف))[1].

وهنا تتضح مسألة مهمة، وهي: أنَّه إذا صح أن واو (كلُّ رجل وضيعتُه)، هي معية وعطف، كما ذهب النحاة ، فإنها ستكون عين الواو المعروفة عندهم بواو العطف ، وإنَّه لا يجوز تسميتها واو المعية، وبما أنهم مجمعون على أنها بمعنى (مع)، فإن هذا المعنى يوجب تجريدها من معنى العطف.

والغريب في هذه المسألة أنَّ النحاة يعالجون إشكالات نحوية من اختلاقهم عن طريق الجمع بين العطف والمعية ، برغم أنهم يصرحون بعدم جواز ذلك ، فبعد أنْ أكد الجرجاني مثلاً صحة اجتماع معنيي العطف والمعية في الواو الداخلة على الفعل المضارع ، قال لإثبات ذلك : ((إنَّ هذه الواو هي "كما تقول: الشرحُ والمشروحُ خير من المشروح ؛ تريد أنهما جميعا خير من هذا الواحد ، ولا تريد أن كل واحد من الشرح والمشروح خير من المشروح... كيف وفي ذلك استحالة، لأنَّه بمنزلة أن تقول: كل واحد من زيد وعمرو خير من زيد ، وهذا كقولك: زيد خير من زيد وذا محال))[2].

---

(١) الإنصاف ٢٢٩/١ مسألة ٣٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٩/٢-١٠٦٠.

وهنا لا بد أن نسأل ما الدليل الذي استند إليه الجرجاني في أنَّ الواو في قول القائل: الشرحُ والمشروحُ خير من المشروح ، هي واو جمعت بين العطف والمعية ؟ فحين ذكر أنَّ المراد من المثال ((إنهما جميعا خير من هذا الواحد)) ألم يكن بهذا قد أثبت أنَّ الواو في هذا المثال قد أفادت المعية دون العطف؟ أو لم يكن قد نفى إرادة المعنى الثاني حين نفى أن يكون المراد ((أن كل واحد من الشرح والمشروح خير من المشروح)) ؟

أو لم يكن قد جعل العطف مستحيلاً وقوعه وقصده حين قال ((وفي ذلك استحالة، لأنَّه بمنزلة أن تقول كل واحد من زيد وعمرو خير من زيد ، وهذا كقولك: زيد خير من زيد)).

فالذي قاله الجرجاني في المثال الذي ساقه، لم يؤيد ما ذهب إليه، إذ أكَّد استحالة العطف في هذه الواو، واستحالة أن يكون المتكلم قد أراده ، لأنَّه مخالف للعقل والواقع والحساب.

والجرجاني وباقي النحويين لا يملكون في هذا الباب أي دليل كان على أنَّ واو المعية تفيد العطف أيضًا، سوى دليل شكلي يجب أن لا يلتفت إليه بجنب المعنى، وهو كون الاسم وقع مرفوعًا وما قبله مرفوع وعندهم المفعول معه المفرد لا يكون إلاَّ منصوبًا، فهذا مما حملهم على الظن بأنَّ واو المعية هنا أفادت معنى العطف ، والحقيقة أنَّها لم تفده وإنَّ المثال الذي استشهد به ، والأمثلة المشابهة التي ذكرها النحويون، لا تكون دليلاً على أنَّ هذه الواو أفادت العطف والمعية في آن واحد ، بل تكون دليلاً على جواز مجيء المفعول معه مرفوعًا، لان الذي يُعوَّل عليه في الإعراب هو المعنى لا اللفظ ، فلو سُئلتُ مثلاً: ما دليلك على أنَّ المفعول معه قد يأتي مرفوعاً؟ لكان دليلي المثال الذي استشهد به الجرجاني: الشرحُ والمشروحُ خير من المشروح ، ذلك أنَّ الاسم المرفوع بعد الواو في هذا المثال لا يصح أن يكون إلا

مفعولاً معه، لوقوعه بعد واو دلت على المعية حسب ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الرغم من رفعه، لاستحالة معنى العطف وفساده.

٥-ومن المآخذ الأخرى في هذه المسألة أنَّ النحاة حين جعلوا المفعول معه المرفوع معطوفًا أغفلوا المقارنة بينه وبين المفعول معه المنصوب ، والمجرور وقد بدا لي ، وأنا أعد المرفوع كالمنصوب كليهما مفعولا معه ، أنَّ الرفع يدل على أنَّ المفعول معه أدوم وأكثر ملازمة لمصاحبه ؛ لأنَّه عند رفعه يفيد الثبات أو الاستمرار ، وعند نصبه يفيد التجدد والحدوث ، أو الحالة الموقتة ؛ ولهذا ذهب سيبويه والنحاة إلى وجوب نصبه عند مجيئه بعد فعل ، نحو : سافرتُ وطلوعَ الشمس ، فاستوجب نصب المفعول معه ؛ لأنَّ المراد معنى المعية في بدء السفر ، لكنه قد يجوز رفعه إذا أمكن أنْ يكون المراد المعية المستمرة طوال الحدث ، وإنْ كان النحاة لا يجيزونه ، نحو : سافرتُ والنيلَ ، فإنَّه يجوز رفع النيل مع بقاء إفادته معنى المعية ، إذا أُريد التأكيد على أنَّ المسافر كان ملازمًا للنيل ، وقضى سفره كله بالسير بمحاذاته ، فإذا أريدت المعية الطويلة أو الدائمة وجب الرفع أو رُجِّح ، ولهذا ذهب سيبويه والنحاة إلى وجوب الرفع في نحو : أنت ومالُك ؛ لأنَّ الجملة الاسمية تفيد الثبات فيلائمها الرفع ؛ ولأنَّه أُريد معنى المعية الملازمة ؛ فالمال ملازم لصاحبه ، وكذلك نحو : كل رجل وضيعتُه ، فمعنى المعية الملازمة هنا واضحة ؛ وعلى هذا الأساس ينبغي أنْ يفسر رفع (قصعة) ونصبها في نحو : كيف أنت وقصعة من ثريد ؛ فالمتكلم إذا أراد السؤال عن حال المخاطَب مع قصعة الثريد التي باتت طعامه الدائم والمحبوب رَفعَ ، وإذا قصد حاله معها في مناسبة معينة نَصَبَ ، وأكثر ما يراد الدلالة الأولى ؛ ولهذا جعل سيبويه والنحاة هذا المثال مما يجوز فيه الوجهان والرفع أكثر وأجود

أمَّا جر المفعول معه ، فقد أريد به شدة الإلصاق بمصاحبه ؛ ولهذا أرى أنَّ وجه جره ، هو أقرب الأوجه الثلاثة إلى دلالة (مع) ؛ إذ أخذ حكمها معنى وعملاً .

إنَّ ما ينبغي التنبيه عليه ، بعد ذكر هذه المآخذ ، أنَّه يجب تصحيح المفاهيم النحوية ، قبل الأخذ بها في تفسير الشواهد القرآنية ، ليكون تفسيرنا لها موافقًا لما تدل عليه من السياق ، ولا التواء فيه ، وسالمًا من التحريف ، وتحريف دلالة الشاهد القرآني من أجل جعله مطابقًا لقاعدة نحوية خاطئة ، أو قاصرة مأخذ كبير .

المصادر والمراجع

-ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي. (ت : **٧٤٥**هـ) تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ، **١٤٠٤**هـ=**١٩٨٤**م .

-الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، شمس الدين (ت :**٦٩٥**) تحقيق د-يَحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، **١٤٢٥**هـ=**٢٠٠٤**م .

-الأُزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت : **٤١٥**هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقي ، دمشق ، **١٣٩١**هـ- **١٩٧١**م.

-أسرار العربية ، لأبي البركات بن الأنباري (ت : **٥٧٧**هـ) عبد الرحمن بن محمد بن سعيد ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق **١٣٧٧**هـ = **١٩٥٧**م .

-الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .

- الأصول في النحو: لابن السراج (ت٣١٦هـ)، أبي بكر محمد بن السري ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ج١، مطبعة النعمان، النجف الاشرف ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، ج٢ مطبعة الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

-اعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) أبي عبد الله الحسين بن احمد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م .

-إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت : ٦١٦هـ) الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٩م .

-الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام، تحقيق: الدكتور علي فودة نيل، الرياض، ١٩٨١م

-اعراب القرآن لابي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) احمد بن محمد، تحقيق: زهر غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م،

-إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت : ٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

-إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت : ٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

-إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر.بن خالويه الأصبهاني (ت : ٦٠٣هـ) ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية.بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .

-الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧ = ٢٠٠٦م .

-أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت –لبنان ، دار عمار ، عمان –الأردن ، (د-ت).

-الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن كمال الدين ،أبي البركات بن الأنباري (ت:٥٧٧هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٨هـ= ١٩٩٨ م

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي الخير ، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت : ٦٩١هـ) إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشي. ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (د-ت) .

- اوضح المسالك إلى الفية بن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٠م .

-الايضاح في علل النحو للزجاجي (ت٣٤٠هـ) أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .

-البحر المحيط لابي حيان الاندلسي (ت٧٥٤هـ) اثير الدين محمد بن يوسف ، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ،

-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، (ت : ٧٤٥هـ) حقق أُصوله، الدكتور عبد الرزاق المهيدي، ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ) بدر الدين بن محمد، تحقيق: محمد أبي الفضل، الطبعة الثالثة، بيروت .

-بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر .

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م

-البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت : ٨١٧هـ) اعتنى به وراجعه بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ، المطبعة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

-البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات بن الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.

-تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى.بن محمد الحيني الزَّبيدي (ت :١٢٠٥هـ) اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل

إبـراهيم والأسـتاذ كـريم سـيد محمـد محمـود ، الطبعـة الأولى ، دار الكتـب العلميـة ،بيروت ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م .

-تأويـل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري (ت : ٢٧٦هـ) الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م

-التبيـان في اعـراب القـرآن للعكـبري (ت٦١٦هـ) لأبي البقـاء عبـد الله بـن الحسين، تحقيق: محمد علي البجاري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦م .

-التبيـان في إعـراب القـران لأبي البقـاء عبـد الله بـن الحسـين العكـبري (ت:٦١٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

-تحريـر المعنـى السـديد وتنـوير العقـل الجديـد مـن تفسـير الكتـاب المجيـد (تفسير ابن عاشور) محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) مؤسسة التاريخ العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق الدكتور نبهان يس حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م .

-التسـهيل لقـراءات التنزيـل، الجـامع للقـراءات العشرـ، تـأليف محمـد فهـد خـاروف، مراجعـة محمـد كـريم راجـح، شـيخ القـراء بدمشـق، الطبعـة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩

--تفسـير الجلالـين لجـلال الـدين المحـلي (ت : ٨٦٤هـ) وجـلال الـدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، الطبعة الثانية عشرـة ، دار ابـن كثير بـيروت ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل الدمسقي، دار المعرفة بيروت، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

-التفسير الكبير ، أو مفاتيح الغيب ، لفخر الدين الرازي (ت : ٦٠٦هـ) الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م .

-جامع البيان عن تاويل أي القرآن، (ت٣١٠هـ) لأبي جعفر محمد بن جرير، تحقيق:/ محمود محمد شاكر، الاجزاء (١-١٤)، والطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بقية الاجزاء، مصر ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م،

- جامع البيان عن تأويل أي القران، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

- الجامع لأحكام القرطبي (ت :٦٧١هـ) محمد بن أحمد الانصاري، الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٧م .

-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت٧٤٩هـ)، حسن بن قاسم تحقيق: طه محسن مؤسسة ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ =١٩٧٦م .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والدكتور محمد نديم فاضل ، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٣٠هـ =١٩٩٢م

-الجواهر للضرير الجامعي النحوي الاصبهاني (ت٥٤٣هـ) لأبي الحسن علي بن الحسين، المطبوع خطأً تحت عنوان: اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج،

تحقيق: إبراهيم الانباري، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ .

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت:١٢٨٧هـ) طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، القاهرة ، ١٩٤٠.

--حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) مطبعة عيسى الباب الحلبي، مصر، ١٣٦٦هـ= ١٩٤٧م .

-حاشية الصبان (ت : ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت : نحو ٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأُولى، القاهرة، ١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م،

-الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت : ٣٧٧هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

-حجة القراءات ، لأبي زرعة (ت : حوالي ٤٠٣هـ) تحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤، هـ ١٩٨٤م .

-الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م -١٩٥٦م

-الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .

-الدراسات اللغوية في العراق ، في النصف الأول من القرن العشرين الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ،الطبعة الثانية ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

-دلائل الإعجاز لعيد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) ، ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨هـ = ١٩٨٧م .

-ديوان جميل ، جمع وتحقيق وشرح دكتورحسين نصار، الطبعة الثانية ، دار مصر للطباعة ،

-رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم، دمشق ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت : ١٢٧٠هـ) ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م .

-زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج ابن الجوزي البغدادي (ت : ٥٩٧هـ) الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٣٨٤هـ=١٩٦٧م

-زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وضع حواشيه، أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

-سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار العلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

-السيرة النبوية لابن هشام (ت : ٢١٣هـ) وضع حواشيه ، وخرج أحاديثه فؤاد بن علي حافظ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ) : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ، الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة السعادة، مصر ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

-شرح الفية لابن مالك لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، مطبعة القدس، بيروت، ١٣١٢هـ .

-شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي.(ت : ٦٧٢هـ) تحقيق أحمد السيد علي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر (د-ت) .

-شرح التسهيل للمرادي (ت : ٧٤٩هـ) تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار العلوم، جامعة القاهرة ، (د-ت) .

-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) علي بن مؤمن تحقيق الدكتور صباح أبو جناح ، إحياء التراث الإسلامي بغداد ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م .

-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) علي بن مؤمن تحقيق وضبط أنس بديوي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

-شرح ديوان الفرزدق ، شرح إيليا حاوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب البناني ، ١٩٨٣م .

-شرح الرضي على الكافية للرضي الاسترباذي (ت٦٨٦هـ) محمد بن الحسن، تحقيق يوسف حسن عمر بيروت ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .

-شرح شذور الذهب لمعرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة التاسعة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م .

-شرح شذور الذهب لابن هشام (ت٧٦١ هـ) حققه وعلق عليه محمد خير طعمة حلبي ، الطبعة الأُولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ =١٩٩٩م .

-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت٦٧١هـ) جمال الدين أأبي عبد الله محمد، تحقيق عبد الرحمن عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .

- شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ت : ٤٧٩هـ) علي بن فضال، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

-شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر بن الانباري، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م

-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م .

-شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت : ٦٨٦هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

-شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨هـ) تقديم أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكب العلمية ، بيروت لبان ، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .

-شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام (ت٧٦١هـ) جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله الانصاري، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .

- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت : ٤٥٦هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

-شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتجمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، جامعة أُمِّ القرى .

-شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، القاهرة، ١٣٨٦هـ ز

-شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

-شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨هـ) تقديم أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكب العلمية ، بيروت لبان ، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م .

-شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت : ٤٥٦هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

-شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

-شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتجمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، جامعة أُمِّ القرى .

-شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ابي عمر عثمان بن عمر، تحقيق: الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الادب، النجف الاشرف ، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥هـ) علق عليه ، ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

-الصحاح للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري (ت : **٣٩٣**هـ أو حوالي **٤٠٠**هـ) اعتنى به خليل مأمون شيحا ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، لبنان **١٤٢٨**هـ **٢٠٠٧**م .

- صحيح مسلم بشرح الإمام محيي الدين النووي المتوفى **٦٧٦**هـ المسمى : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا ، الطبعة الثانية عشرة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، **١٤٢٨**هـ **٢٠٠٧**م .

-عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن قيم الجوزية .

عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت : **٦٧١**هـ) تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المُغينيِّ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، **١٤٣٠**هـ =**٢٠٠٩**م .

-الغرة المخفية لابن الخباز (ت: **٦٣٩**هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت: **٦٢٨**هـ) مطبعة العاني، بغداد **١٤١١**هـ= **١٩٩١**م.

-غيث النفع في القراءات السبع ، للشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي (ت : **١١١٨**هـ) تحقيق محمد بن عبد السميع الشافعي الحفيان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، **١٤٢٥**هـ **٢٠٠٤**م .

-فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، الطبعة الثانية ، دمشق ، **١٤٢١**هـ **٢٠٠٠**م .

-فرائد النحو الوسيمة شرح الدرَّة اليتيمة ، للشيخ محمد بن علي بن حسين المالكي المكي ، لم يعرف تاريخ وفاته ، تحقيق محمود نصَّار، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان **١٤٢٩**هـ = **٢٠٠٨**م

-الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت : ٤٤٢هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤ = ٢٠٠٣م .

في النحو العربي، قواعد وتطبيق، للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الاولى، بيروت، **١٩٦٤** .

-كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت**٣٢٤**هـ) أبي بكر احمد بن موسى تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، **١٣٩٢**هـ = **١٩٧٢**م،

الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، لأبي بشر.عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار القلم ، القاهرة **١٩٦٦**م.

-الكتاب، أو كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه ، د إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، **١٤٢٠**هـ = **١٩٩٩**م .

-كتاب أسباب النزول لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت : **٤٦٨**هـ) الطبعة الأولى ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، **١٤٢٤**هـ **٢٠٠٤**م .

-كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت : **٤٣٧**هـ) تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان **١٤٠٧**هـ **١٩٨٧**م .

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل للزمخشري (ت٥٢٨هـ) جار الله محمود بن عمر، دار الكتاب العربي، بيروت .

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ، رتبه وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

-كتاب معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، قدَّم له ، وقرَّظه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، كلية اللغة العربة ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

-كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

-لباب الإعراب،للفاضل الأسفراييني، تحقيق: عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي جعفر عمر بن عادل الدمشقي الحنبلي المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

-لسان العرب ،لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ) ، الطبعة الثانية، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣م.

-ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

-ماءات القرآن لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي الباقولي الأصبهاني ، الملقب بجامع العلوم النحوي (ت : ٥٤٣هـ) صاحب كتاب : إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ، تحقيق الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، الطبعة الأولى ، دارالأنبار للطباعة والنشر، العراق ، بغداد ١٤٢٤هـ =٢٠٠٣م .

-مجاز القرآن لابي عبيدة (ت٢١٠هـ) معمر بن مثنى، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ = - ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م، ١٩٥٤م

-مجالس ثعلب، أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.

-مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، لجمال الدين عبد الله بن محمد بن علي الفاكهي (ت : ٩٧٢هـ) تعليق وتخريج محمود عبد العزيز محمود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

-المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت :٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م .

المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت:٧٠٢هـ)تحقيق أ ، د ، منصور علي محمد عبد السميع ، الطبعة الأُولى ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤١هـ)، أبي محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي، تحقيق عبد الله ابراهيم الانصاري والسيد عبد العال السيد ابراهيم، الطبعة الاولى، دمشق ١٣٨٤هـ = ١٩٦٧م

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

-مدارك التنزيل وحقائق التاويل للنسفي (ت٧١٠هـ) أبي محمد عبد الله بن احمد بن عبد الله بن نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢/٣٧٥.

المسائل المشكلة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ) قرأه وعلَّق عليه الدكتور يحيى مراد ، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م

-المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي (ت٤٩٦هـ) دراسة وتحقيق: عمار امين محمد الددو، باشراف الدكتور حاتم صالح الضامن، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية مقدمة إلى مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد ، محرم ١٤٢٠هـ = أيار ١٩٩٩م

- مشكل إعراب القران ، لمكي بن أبي طالب القيسي.(ت:٤٣٧هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

-مشكل اعراب القرآن لمكي القيسي. (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م، ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي (ت٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: الدكتور نبهان يس حسين ، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م .

-معاني القرآن للاخفش (ت٢١٥هـ) سعيد بن مسعدة المجاشي، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م،

-معاني القران ،لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ) وضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ابي زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م

-معاني القران ، لأبي زكريا زياد بن عبد الله الفراء (ت:٢٠٧هـ) وضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- معاني القرآن واعرابه للزجاج: (ت٣١١هـ) أبي اسحاق ابراهيم بن السري، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م .

- معاني القران وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:٣١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

-معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م .

-معجم حروف المعاني في القرآن الكريم ، مفهوم شامل مع تحديد دلالة الأدوات ، لمحمد حسن الشريف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، **١٤١٧**هـ = **١٩٩٦**م

-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام (ت**٧٦١**هـ) جمال الدين يوسف بن احمد بن عبد الله الانصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة .

-مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، أو التفسير الكبير للرازي (ت**٦٠٦**هـ)، فخر الدين، المطعبة البهية، **١٣٥٣**هـ - **١٣٥٧**هـ = **١٩٣٤**م - **١٩٣٨**م

-المفصل في علم العربية ،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: **٥٣٨**هـ) ، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، **١٤٢٤**هـ - **٢٠٠٣**م.

-المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي علي النحوي، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، **١٩٨٢**م.

-المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد (ت: **٢٨٥**هـ) تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب، بيروت (د-ت) .

-المقرب ، لابن عصفور (ت:**٥٦٩**هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، **١٤١٨**- **١٩٩٨**م.

-الميسر في القراءات الأربع عشرة ، لمحمد فهد خاروف ، ومحمد كريم راجح، الطبعة الرابعة ، دمشق-بيروت **١٤٢٧**،هـ **١٠٠٦**م .

-النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان **١٤٢٨**هـ = **٢٠٠٧**م

-النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) يوسف بن سليمان بن عيسى، الطبعة الاولى، الكويت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م

-النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشَنْتِمَرِّي (ت : ٤٧٦هـ) قرأه وضبط نصه الدكتور يَحيى مراد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م .

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، (ت : ٩١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

- الوسيط في تفسير القران المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت:٤٦٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩

المحتويات

السيرة العلمية

-الاسم : عبد الجبار فتحي زيدان ذنون .

-محل وتاريخ الولادة : الموصل/**١٩٤٧**م ، محلة الشفاء ، قرب دورة قاسم الخياط .

-أنهيتُ دراستي الابتدائية ، في المدرسة القحطانية ، سنة **١٩٦٢** .

-أنهيتُ دراستي المتوسطة ، في متوسطة الحرية ، سنة **١٩٦٥**م .

-أنهيتُ دراستي الإعدادية ، في الإعدادية المركزية ، القسم العلمي ، سنة **١٩٦٧**م

-خريج كلية التربية الملغاة / قسم اللغة العربية /جامعة بغداد ، حصلتُ على شهادة البكالوريوس في هذه الكلية بدرجة جيد جدًّا ، سنة **١٩٧٢**م .

-عُيِّنتُ مدرسًا في ثانوية قيارة في **٩/١٠/١٩٧٣**م ، ثم نُقلتُ بعدها إلى متوسطة كرمليس ، ثم ثانوية قره قوش ، ثم متوسطة المثنى ، فمتوسطة أبي بكر الصديق ، وبعد حصولي على شهادة الماجستير، تم نقلي إلى معهد إعداد المعلمات سنة **١٩٨٩**م .

-حصلتُ على شهادة الماجستير في اللغة العربية ، بدرجة جيد جدًّا عالٍ برسالتي الموسومة (المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي) بتاريخ **٢٠/١٢/١٩٨٨**م جامعة الموصل / كلية الآداب ، بموجب الأمر الجامعي المرقم **٣/١١/٣١٩** في **٩/١/١٩٨٩**م

-حصلت على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ، بدرجة امتياز ، بأطروحتي الموسومة ((ما) في القرآن الكريم /دراسة نحوية) في **٢٦/٨/١٩٩٧**م ، بموجب الأمر الجامعي العدد **٣/١١/٢**ع**٧٢** بتاريخ **١٦/٩/١٩٩٧**م

-تم نقل خدماتي إلى وزارة التعليم العالي ، وباشرتُ التدريس بكلية المعلمين في **١٩/٣/١٩٩٧**م ، التي هي كلية التربية الأساسية حاليا

-كُلِّفتُ بالخطابة من لدن وزارة الأوقاف ، وكان عدد الجوامع التي صعدتُ فيها على منابرها ، خمسة عشر جامعًا ، وأول خطبة خطبتها كانت في جامع الطالب/حي الرفاعي ، في الأسابيع الأولى من افتتاحه ، سنة **١٩٨٧**م ، وأكثر خطبي كانت في جامع يونس النحوي المعروف بجامع شيخ الشط ، وآخرها كانت في جامع العطاش/كوكجلي ، ثم تركتُ المنبر سنة **٢٠٠٠**م

-أعمل الآن تدريسيًّا بكلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، ومحاضرًا في الدراسات العليا ، ومناقشًا ومشرفًا لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه . في قسم اللغة العربية في الكلية المذكورة .

اميل Abd gbar ٩٥٠@ yahoo. Com
موبايل ٠٧٧٠٢٠٥٠٠٥٠

للمؤلف

١-إعجاز القرآن الكريم . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد٨٠٢/ لسنة ٢٠٠٩م

٢-مواعظ إسلامية . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٣ لسنة ٢٠٠٩م

٣-دروس إسلامية . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٩م

٤-بين الماضي والحاضر / قصائد إسلامية . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٥ لسنة ٢٠٠٩م

٥-المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٠٦ لسنة ٢٠٠٩م

٦-(ما) في القرآن الكريم / دراسة نحوية . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٧ لسنة ٢٠٠٩م

٧-دراسات في النحو القرآني . . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨١١ لسنة ٢٠٠٩م

٨-من مزاعم النحاة . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٨ لسنة ٢٠٠٩م

٩-النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين ، رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٣٢ لسنة ٢٠١٠م .

١٠–لوجوه الدخيلة في كتب الوجوه والنظائر ، لفظ (الذكر) نموذجًا ، مع بحث صغير بعنوان : لغة القرآن فوق نحو النحاة ، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (**١٧٩٨**) لسنة **٢٠١١**م .